الرؤية والإنجازات

الإصدار الأول 28 مايو 2013

رابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في أفريقيا والعالم العربي (أسيكا)

كلمة شكر وتقدير

إنه لمن دواعي سرورنا الكبير في الأمانة العامة لرابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في أفريقيا والعالم العربي أن نضع بين أيدكم هذا الكتاب الوثائقي الذي يتضمن أهداف وأنشطة الرابطة وتشكيلة المجالس الأعضاء ومعلومات عن الدول الأعضاء في الرابطة.

وبالرغم من أن هذا المشروع تم إعداده في وقت قصير إلاّ أنه يزخر بمحتواه القيم، ونحن على ثقة بأنكم ستجدون في هذه المحتوى ما يشبع فضولكم إلى معرفة الرابطة وأنشطتها وإمكانيات الدول الأعضاء فيها ومناشطها الاقتصادية المختلفة.

وتقديراً للجهد الذي بُذل في إعداد هذا الكتاب فإننا نتوجه بالشكر الجزيل لكل من ساهم معنا في انجاز هذا الكتاب وعلى وجه الخصوص موظفوا الأمانة العامة للرابطة الذين قاموا بتوفير البيانات والمعلومات المتعلقة بهذا الكتاب وهم السيد/ أنور الشعيبي والسيد/رضوان عامر والسيد/ جون بول والسيد/ عبد الفتاح المصباحي والسيد/أمين العقيدة وإلى منقح الكتاب السيد/ ياسين أحمد التميمي وإلى المترجمين إلى اللغة الفرنسية الدكتور/ أحمد الأصبحي والمترجم إلى اللغة الإنجليزية السيد/ أنور الشعيبي، وأخيراً إلى السيد/ محمد محمد الطيب الذي حمل على عاتقة مسؤولية مراجعة النص العربي، والسيد/ اكويم نكمجيكا الذي قام بمراجعة النص الإنجليزي والفرنسي.

كما تتوجه الأمانة العامة بخالص شكرها وتقديرها للدور الذي لعبته سكرتيرات الرابطة في حفظ البيانات والمعلومات وتوفيرها على الوجه المطلوب وهي الآنسة/ياسمين الإرياني، والآنسة/ مريم الزبير، كما لا ننسى أن نشكر رئيسة قسم الحسابات الآنسة/رحاب اسحاق التي قامت بتحفيز وتشجيع الموظفين للمساهمة في إعداد هذا الكتاب وبذل قصار جهودهم في المهام الموكلة إليهم.

ومما تقدم فإن إعداد هذا الكتاب هو نتاج لجهود كبيرة شارك فيه فريق عمل بروح واحدة ونحن على ثقة بأن العمل بروح الفريق الواحد سيساهم بشكل كبير في تحقيق الأهداف المنشودة التي قامت من أجلها الرابطة.

والله ولي التوفيق،،،

الأمين العام/ عبد الواسع يوسف علي

تقديم

في إبريل من عام ٢٠٠٤، أنشئت رابطة لمجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في إفريقيا والعالم العربي، لتمثل في توقيتها وفي أهدافها نقطة تحول هامة في مسار العلاقات بين إفريقية والعالم العربي، اللذين يتقاسما العديد من المشتركات الجغرافية والتاريخية والثقافية، ويواجها التحديات ذاتها المرتبطة بالتنمية الشاملة والمستدامة، وبامتلاك الإمكانيات المؤهلة للوصول إلى الموارد المتاحة لديهما واستثمارها اقتصادياً والتحرر من التبعية الاقتصادية، ومن طغيان العولمة الذي يحيل الفوائد دائماً إلى الشركات الكبرى العابرة للقارات.

لقد تضمن النظام الأساسي للرابطة، جملة من المبادئ والأهداف التي يدخل في إطارها مبدأ الثنائية البرلمانية، والحكم الرشيد، وهدف تعزيز إسهام المرأة في الحياة العامة، وتعظيم دور الدبلوماسية البرلمانية.. وبدت هذه الرابطة البرلمانية جديدةً في بعدها الجغرافي، لأنها أول رابطة من نوعها تنشأ حصرياً لغاية توظيف الدبلوماسية البرلمانية، في العناية بتنمية العلاقات السياسية، والثقافية والإستراتيجية والأمنية، والأهم من ذلك تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري والاستثماري، بين الفضائين الجغرافيين: أفريقيا والعالم العربي، بكل ما يعدان به من إمكانيات كبيرة لتعظيم المنافع المتبادلة بين الدول العربية والإفريقية في المجالات الاقتصادية..

وتهدف الرابطة أيضاً إلى المساهمة الإيجابية في احتواء النزاعات، وحشد الجهود للتغلب على التحديات العميقة التي تواجهها الدول الإفريقية والعربية، بيئياً وصحياً.

وقبل الإعلان الرسمي عن تأسيس هذه الرابطة في الفترة من ٢٥-٢٧ إبريل ٢٠٠٤، بالعاصمة اليمنية صنعاء، كانت هناك أفكارٌ مُلهمةٌ، وإسهاماتٌ جليلةٌ، ومحطات هامةٌ، ارتبطت جميعها بتلك الكوكبة المتميزة من رؤساء مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في إفريقية والعالم العربي، ممن لا يزال بعضهم يؤدي مهمته وواجبه الوطني على رأس بعض المجالس في دولنا.

فقدت وُلدت الفكرة، عندما التقى عدد من رؤساء مجالس الشيوخ والشورى العربية والإفريقية، في العاصمة الفرنسية، عندما كان مجلس الشيوخ الفرنسي يستضيف اجتماعاً لرابطة مجالس الشيوخ الأوربية.. وسرعان ما تبلورت الفكرة وترسخت في أذهان هؤلاء الرؤساء، بعد أن اقتنعوا بوجاهتها وبتأثيرها المستقبلي على العلاقات العربية الإفريقية، ثم جرى التنسيق لعقد اجتماع استشاري في العاصمة الموريتاني نواكشوط تم خلاله التداول في ملامح الكيان البرلماني الجديد، ثم اتفق رؤساء المجالس على عقد اجتماع آخر في العاصمة المغربية الرباط، وفي هذا الاجتماع الذي أخذ طابعاً تأسيسياً، ترسخت فكرة الرابطة واتضحت ملامحها.

وبعد عامين تداعى (٢٢) من رؤساء وممثلي مجالس الشيوخ والشورى في كلاً من إفريقيا والعالم العربي، إلى اجتماع عقد في العاصمة اليمنية صنعاء، وجرى خلاله الإعلان رسمياً عن إنشاء كيان

جديد باسم رابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في إفريقيا والعالم العربي(أسيكا)، وتأسست للرابطة أمانة عامة اتخذت من صنعاء مقراً لها.

وذلك يعني أن تأسيس الرابطه(أسيكا)، لم يكن محض صدفة، بل كان، من الناحية العملية، خلاصة لجهود كثيرة بذلت على هذا الطريق، وكان أيضاً نتيجة موضوعية، لجملة من التحولات السياسية والاقتصادية والإستراتيجية التي شهدها عالمنا، خصوصاً منذ منتصف عقد الثمانينيات من القرن العشرين المنصرم، ونتج عنها نظامٌ عالميٌ، يهيمن عليه قطب واحد، وتسوده نظرية سياسية واقتصادية جاذبة ومراوغة في نفس الوقت، هي النظرية اللبرالية، التي انتصرت للتو على النظرية الشيوعية، بكل ما تشتمل عليه الليبرالية من مفاهيم: الاقتصاد الحر- الديمقراطية، التمثيل- التعددية السياسية.

وتلك المفاهيم سرعان ما تحولت إلى قيم سائدة على نطاق عالمي، وبدا أن العالم يتحد أكثر فأكثر حول هذه القيم ويتبناها، دون أن نغفل حقيقة أن الدول الغربية الكبرى، لم تفقد الحيلة في إبقاء هيمنتها الاقتصادية، حتى وهي تروج للقيم الديمقراطية.

على أن من الأهمية بمكان أن دولنا العربية والإفريقية، لم تصل بعد إلى غاياتها في التحرر من الهيمنة الاقتصادية الخارجية، ولم تصل بعد إلى مستوى يمكنها من السيطرة على ثرواتها ومواردها، واستغلالها وتوظيف عائداتها، بما يخدم أولويات التنمية، ويحررها من التبعية السالبة للاقتصاد الرأسمالي الغربي، ويمكنها من فتح خطوط أفقية لتبادل المصالح الاقتصادية والتجارية والاستثمارية، غير الخطوط الرأسية التي تكاد تحتكر عمليات التبادل الاقتصادي غير المتكافئ، وتحصرها بين دولنا والأسواق الغربية.

ومن هنا تبرز أهمية العمل المشترك من أجل خلق وتعزيز فرص التعاون وتبادل المنافع بين الفضاءين الإفريقي والعربي، وجعله أولوية لدولهما في هذه المرحلة وفي المراحل القادمة، بالنظر إلى توفر جملة من العوامل الموضوعية التي تدفع في هذا الاتجاه وتؤكد جدوى انشغال هذه الدول بتنمية المصالح المشتركة، وتبادل المنافع، وانتقال رؤوس الأموال الاستثمارية، من دول الفائض النقدي في العالم العربي، إلى دول الموارد في إفريقيا.

وبالتأكيد ستكون دولنا الإفريقية والعربية أقدر على استكشاف الفرص العظيمة الكامنة في أفق العلاقات المشتركة فيما بينها، إذا استطاعت أن تعمل في خط موازٍ داخلي، لتحقيق الإصلاحات الضرورية على المستويين السياسي والاقتصادي، باتجاه المزيدً من الممارسة الديمقراطية، تأسيساً على خصوصية كل دولة وثقافتها وما يلائم أولويات وتطلعات مجتمعاتها، على أن تكون معايير تلك الإصلاحات هو المزيد من السياسات الاقتصادية المحفزة، وتنامي مستوى المشاركة المجتمعية في عملية صنع القرار، عبر آليات فعالة تضمن تمثيلهم تمثيلاً حقيقياً في مؤسسات الدولة وسلطاتها، وخصوصاً السلطة التشريعية.

وهذه هي إحدى الأولويات التي تعمل لأجلها رابطة(أسيكا)، عبر العديد من الآليات التي اعتمدتها ومنها المؤتمرات واللقاءات التشاورية، ولجنة السلام وحل النزاعات، واجتماعات رؤساء الغرف التجارية، واجتماعات السيدات البرلمانيات، وغيرها من الأنشطة والفعاليات الأخرى..

في هذا الكتاب نقدم السيرة الكاملة لرابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في إفريقيا والعالم العربي(أسيكا):

الباب الأول

الرابطة: من الفكرة إلى الحضور المؤسسي

الفكرة الأولى:

تبلورت فكرة الرابطة في العاصمة الفرنسية باريس، عندما التقى مجموعة من رؤساء المجالس العربية والإفريقية، على هامش اجتماع لرابطة مجالس الشيوخ العالمي، حيث جرى تداول فكرة تأسيس رابطة مماثلة تجمع بين الفضاءين الجغرافيين الإفريقي والعربي..

عندما ترسخت هذه الفكرة في أذهان رؤساء المجالس واقتنعوا بوجاهتها، اتفقوا على عقد سلسلة من اللقاءات التشاورية من أجل مزيد من إنضاجها والتداول بشأنها..

وبالفعل عقد رؤساء المجالس في الفترة ٢١- ٢٣ فبراير ٢٠٠١م اجتماعاً لهم في العاصمة الموريتانية نواكشوط، وكان اجتماعاً محفزاً للمضي باتجاه إنضاج فكرة تأسيس كيان برلماني عربي إفريقي.. وتلاه اجتماع ثان في العاصمة المغربية الرباط، في الفترة ٦-٧ يونيو٢٠٠٢م أخذ طابعاً تأسيسياً من خلال الإجراءات المهدة التي أقرها، ودفعت باتجاه تجسيد فكرة الرابطة على أرض الواقع، في هذا الاجتماع تم الاتفاق على الصيغة الأولية لنظام الرابطة، متضمناً المبادئ والأهداف.

لكن ميلاد الرابطة رسمياً باسمها الحالي: رابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في إفريقيا والعالم العربي(أسيكا) تم في الاجتماع الذي عقد في العاصمة اليمنية صنعاء، خلال الفترة من ٢٥-٢٧ ابريل ٢٠٠٤م، بحضور رؤساء ممثلين لـ(٢٢) من مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في أفريقيا والعالم العربي.. في هذا الاجتماع تم إقرار النظام الأساسي والنظام الداخلي للرابطة.. وقد شارك في اجتماع صنعاء المجالس التالية:

المجالس التالية:

- المجلس الوطني للأقاليم في جمهورية جنوب أفريقيا.
- مجلس الأمة في الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.
- المجلس الفيدرالي لجمهورية اثيوبيا الديمقراطية
- مجلس الشيوخ في جمهورية الجابون.
- مجلس الأعيان في المملكة الأردنية الهاشمية.
- مجلس المستشارين في المملكة المغربية.
- مجلس الشيوخ في الجمهورية الموريتانية الإسلامية.
- المجلس الوطني في جمهورية ناميبيا.
- مجلس الشيوخ في جمهورية نيجيريا.
- مجلس الشيوخ في مملكة سوازيلاند.
- مجلس الشورى في المملكة العربية السعودية.
- مجلس الشورى في الجمهورية اليمنية.
- مجلس الشورى في مملكة البحرين.
- مجلس الشورى في دولة قطر.
- مجلس الشورى في جمهورية مصر العربية.
- مجلس الولايات في جمهورية السودان.
- مجلس الشيوخ في جمهورية بوروندي.
- مجلس الشيوخ في جمهورية الكونغو برازافيل.

مبررات التأسيس:

عندما التقى رؤساء مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في العالم العربي وإفريقيا في السادس والسابع من يونيو في المغرب عام ٢٠٠٢م كانوا يتطلعون إلى إيجاد كيان مشترك يسهم في إحداث نقلة نوعية لتعزيز الثنائية البرلمانية في تلك البلدان، وتعزيز القيم المشتركة حول الديمقراطية والحكم الرشيد في تلك الدول، وتمثلت المبررات الرئيسية لهذا الكيان في التالي:

- تعزيز مستوى التعاون بين الدول العربية والإفريقية في نطاق احترام التنوع الثقافي والإسهام في الحوار حول الديمقراطية وسيادة القانون.
- تعزيز مكانة الدول العربية والإفريقية بين الأمم الأخرى لاسيما مع التحولات التي يشهدها العالم في مختلف المجالات حيث أصبحت ثقافة العولمة تفرض متطلبات جديدة من التكامل والانسجام بين الدول التي تمتلك مقومات العمل المشترك.
- الإسهام بدور أكثر فاعلية في القضاء على أسباب التوتر والعنف والمساهمة في تحقيق الاستقرار والأمن والسلم الاجتماعي في دول أفريقيا ومنظمة الشرق الأوسط وتجاوز ذلك إلى لعب دور عالمي يسهم في التخفيف من الأزمات

والنزاعات سعيا للوصول إلى مجتمعات مستقرة وناهضة.

❖ دعم جهود محاربة الفقر والجوع والقضاء على التخلف بكل أشكاله وتعزيز دور المرأة لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة لكل الشعوب.

أهداف الرابطة:

يشتمل النظام الأساسي للرابطة عددا من الأهداف الرئيسية التالية:

❖ تشجيع ودعم وتقوية أنظمة المجالس البرلمانية المكونة من مجلسين تشريعيين داخل وخارج الدول الإفريقية والعربية.

❖ تشجيع ودعم وتقوية التعاون في المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية بين الدول الإفريقية والعربية وفي العالم أجمع.

❖ أن تنظم بصفة دورية اجتماعات ومناقشات بين أعضاء مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في أفريقيا والعالم العربي وكذلك تبنى فعاليات مشتركة لتسهيل التعاون وتبادل الخبرات.

❖ تنظيم اجتماعات ومناقشات بين أعضاء مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في أفريقيا والعالم العربي، وتبني فعاليات مشتركة لتسهيل التعاون وتبادل الخبرات.

❖ تنظيم جهود مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في الندوات والمحافل الإقليمية والدولية.

- المساهمة في النشاطات البرلمانية العربية والإفريقية وكذلك النشاطات التابعة للاتحادات الدولية والمشاركات الفعالة في المناقشات المتعلقة بتلك النشاطات.

❖ التشاور حول القضايا المتعلقة بالمصالح المشتركة في مختلف المجالات الوطنية والدولية واتخاذ التوصيات اللازمة وتبني القرارات العملية فيما يخص تلك القضايا.

❖ تكريس المشاركة في الحوارات الهادفة إلى تعميق مفاهيم ومبادئ قيم الديمقراطية.

❖ تعزيز المشاركة في الحوارات الهادفة إلى تشجيع وحماية دور منظمات المجتمع المدني وحقوق الإنسان.

❖ كما تسعى لبناء جسر هام من التواصل والتعاون بين أفريقيا والعالم العربي لتمكين المنطقة من تسخير إمكانياتها للاستفادة من التوجه الدولي العالمي نحو التكتلات الإقليمية.

الرؤساء الدوريون للرابطة:

منذ تأسيس الرابطة في ٢٠٠٤ تولى رئاستها الدورية عدد من رؤساء المجالس الأعضاء وفيما يلي عرض للسير الذاتية لهؤلاء الرؤساء:

الرئيس الحالي للرابطة ٢٠١٢: معالي السيد غابرييل نتيزيرانا رئيس مجلس الشيوخ البروندي

❖ معالي السيد غابرييل نيتسزرانا– رجل اقتصاد وسياسة بروندي الجنسية.

❖ شغل منصب النائب الثاني لرئيس جمهورية بروندي في الفترة من ١٢ فبراير ٢٠٠٧م حتى ٢٨ اغسطس ٢٠١٠م.

❖ انتخب رئيسا لمجلس الشيوخ البروندي في أغسطس ٢٠١٠م.

❖ شغل منصب رئيس رابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في افريقيا والعالم العربي في عام ٢٠١٢م.

معالي السيدة / روز فرانسين روغومبي رئيسة مجلس الشيوخ بالغابون (٢٠١١):

❖ رئيسة مجلس الشيوخ الغابوني– رئيسة الرابطة للعام ٢٠١١م

❖ من مواليد ٢٠ سبتمبر ١٩٤٢م في مدينة لامبارينية التي تبعد ٢٤٠كم في الشمال الشرقي لمدينة ليبرفيل العاصمة وتنتمي للقبيلة غالو.

❖ حصلت على تعليم في مجال الحقوق تخرجت من كلية نانسي للحقوق في فرنسا. ومنذ عام ٢٠٠٧ وهي حاصلة على شهادة فيالاهوت.

❖ شغلت منصب

مستشارة منذ أبريل ٢٠٠٨ وأصبحت عضوة لمجلس الشيوخ عن الدائرةالأولى في مدينة لامبارينية،وهي عاصمة إقليم الأوغووي الأوسط منذ ١ يناير ٢٠٠٩.

❖ شغلت منصب وزيرة حقوق المرأة والإنسان في الحكومة برئاسة السيد ليونمبيام.

❖ انتخبت كرئيسة لمجلس الشيوخ في ١٧ فبراير ٢٠٠٩ وشغلت منصب القائم بإعمال رئيس جمهورية في ١٠ يونيو٢٠٠٩،عقب وفاة الرئيس عمربونغو أونديمبا،حتى ١٦ أكتوبر ٢٠٠٩،حيث تم تنصيب السيد علي بونغوأونديمبا رئيسا للجمهورية.

❖ تولت رئاسة الرابطة للعام ٢٠١١م.

الدكتور/محمد الشيخ بيدالله رئيس مجلس المستشارين المغربي(٢٠١٠):

❖ ولد الدكتورمحمد الشيخ بيدالله بالسمارة سنة ١٩٤٩..

❖ حصل على الدكتوراه في الطب سنة ١٩٧٩ وعمل خلال السنة نفسها طبيبا بمستشفى ابن رشد بالدار البيضاء.

❖ كما عمل أستاذا وباحثا مبرزا في الطب سنة ١٩٨٧ بكلية الطب بالدار البيضاء.

❖ انتخب نائبا لمدينة السمارة بمجلس النواب سنة ١٩٧٧ وأعيد انتخابه سنة ١٩٨٤..

❖ تم انتخابه رئيسا للجنة الشؤون الخارجية والمناطق المحتلة والدفاع الوطني.

❖ رئيسا للجنة التجهيز والبريد والاتصالات.

❖ شغل وزير للصحة من ٢٠٠٢ إلى ٢٠٠٧..

❖ شغل الدكتور/ محمد الشيخ بيد الله منصب رئيس الرابطة لعام ٢٠١٠..

دولة الأستاذ/على يحي عبد الله جبريل رئيس مجلس الولايات السودانية(٢٠٠٩)

❖ تاريخ الميلاد ١٩٥١م الجنينة

❖ بكالوريوس في الشريعة والقانون جامعة أم درمان الاسلامية

❖ رئيس محكمة الاستئناف ولاية غرب دارفورد

❖ رئيس الجهاز القضائي لولاية غرب درافورد ١٩٩٥م

❖ عضو المحكمة الدستورية ١٩٩٨م

❖ عضو هيئة المستشارين بمجلس الوزراء

❖ عضو لجنة الحوار الدارفوري.

❖ رئيس رابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس لسنة ٢٠٠٩م.

دولة الأستاذ الفقيد/عبد العزيز عبد الغني رئيس مجلس الشورى- الجمهورية اليمنية

❖ ولد في ٤ يوليو ١٩٣٩م في منطقة حيفان بمحافظة تعز-الجمهورية اليمنية.

❖ ماجستير في الاقتصادي جامعة كلورادو ١٩٦٤م.

❖ دكتوراه فخرية جامعة كلورادو ١٩٧٨م.

❖ رئيس مجلس الوزراء الجمهورية العربية اليمنية ٨٣-١٩٩٠م.

❖ عضو مجلس الرئاسة ١٩٩٠م.

❖ الأمين العام المساعد للمؤتمر الشعبي العام ٩٠-١٩٩٥م.

❖ عضو بمجلس مستشاري البنك الدولي ٩٣-١٩٩٧م.

❖ رئيس مجلس الوزراء ٩٤-١٩٩٧م.

❖ رئيس المجلس الاستشاري ١٩٩٧م.

❖ رئيس مجلس الشورى ٢٠٠١م.

❖ تولى رئاسة الرابطة منذ تأسيسها في إبريل ٢٠٠٤ وحتى نوفمبر ٢٠٠٨

قيادة الأمانة العامة للرابطة

الاستاذ / عبدالواسع يوسف علي

الامين العام للرابطة

جمهورية أثيوبيا الفيدرالية الدايمقراطية الاثيوبية

الاستاذ محمد محمد الطيب

الامين العام المساعد للشئون السياسية والثقافية

الجمهورية اليمنية

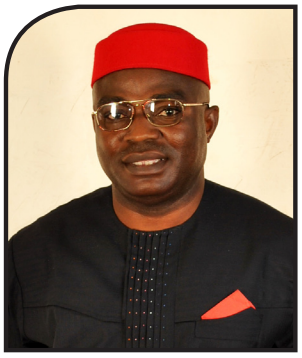

السيد / ايقويم نكمجيكا

الامين العام المساعد للشئون الاقتصادية والاجتماعية

جمهورية نيجيريا الاتحادية

السيد / ليفنوس اوسوجي

الامين العام السابق

جمهورية نيجبريا

السيد / سيدنا عالي ولد حنن

الامين العام المساعد السابق

جمهورية موريتانيا الاسلامية

الباب الثاني

انشطة وفعاليات الرابطة

في إطار سعي الرابطة لتحقيق الأهداف التي وضعتها لنفسها منذ تأسيسها نفذت العديد من الأنشطة والفعاليات المختلفة، وحرصت من خلالها على مواكبة التغيرات العالمية المتسارعة والاسهام الفاعل في معالجة كثير من القضايا العالقة ووضع التصورات الرامية الى تحسين مستوى التعاون الاقتصادي وتعزيز حقوق الانسان والاسهام في حل النزاعات والبدء بخطوات التعاون الثقافي والبرلماني بين الدول الاعضاء في الرابطة والجدول التالي يبين النشاطات التي قامت بها الرابطة خلال الفترة الماضية بحسب المجالات التي تهدف الرابطة من خلالها الى اقامة التعاون المستدام بين افريقيا والعالم العربي.

جدول يبين انشطة الرابطة بحسب المجالات واللجان

المجال	اللجنة	الانشطة
المؤتمرات	اجتماعات رؤساء المجالس	- مؤتمر الرباط – المغرب ٢٠٠٢م - المؤتمر التأسيسي صنعاء- اليمن ٢٠٠٤ - المؤتمر الثاني صنعاء – اليمن ٢٠٠٧م - المؤتمر الثالث الخرطوم – السودان ٢٠٠٨م - المؤتمر الرابع الرباط – المغرب ٢٠٠٩م - المؤتمر الخامس ليبيرفيل – الجابون ٢٠١١م - المؤتمر السادس – بوجمبورا –بوروندي ٢٠١٢م
التعاون الاقتصادي	اجتماعات غرف التجارة والصناعة	- اجتماع كيب تاون – جنوب افريقيا ٢٠٠٨م - اجتماع المنامة – البحرين ٢٠١٠م - اجتماع الرباط –المغرب ٢٠١٢م
الديمقراطية وحقوق الانسان		- يوم الرابطة للديمقراطية وحقوق الانسان صنعاء – اليمن ٢٠١٢م
تمكين المرأة	- السيدات البرلمانيات - لجنة السيدات البرلمانيات - السيدات البرلمانيات	- الاجتماع الأول: ابوجا – نيجيريا ٢٠٠٩م - الاجتماع الثاني: الخرطوم – السودان ٢٠١٠م - الاجتماع الثالث: الخرطوم – السودان ٢٠١١م
السلام وحل المنازعات	لجنة السلام وحل النزاعات	- اجتماع ابوجا – نيجيريا ٢٠٠٧م - اجتماع بوجمبورا- بوروندي ٢٠٠٩م - اجتماع اديس ابابا- اثيوبيا ٢٠١٢م
التبادل الثقافي والبرلماني	- اللقاءات التشاورية - تبادل الزيارات	- اللقاء التشاوري الاول عمان-الأردن ٢٠٠٧م - اللقاء التشاوري الثاني نواكشوط – موريتانيا ٢٠٠٨م - اللقاء التشاوري الثالث ابوجا- نيجيريا ٢٠٠٩م - اللقاء التشاوري الرابع اديس ابابا-اثيوبيا ٢٠١١م

أولاً: المؤتمرات

جرت العادة أن تعقد الرابطة مؤتمراتها السنوية بحضور وفود من المجالس الأعضاء برئاسة رؤوساء المجالس أو من يمثلهم وذلك لاستعراض التقرير المرفوع من مجلس الرابطة والذي يبين ما أنجزته الأمانة العامة للرابطة من أنشطة في العام المنصرم إلى جانب ما يقترحه المجلس من أنشطة جديدة تقوم بها الأمانة العامة خلال العام القادم ويقوم بإقرارها.. كما يتم في العادة أقرار ميزانية الأمانة العامة للرابطة للعام القادم خلال هذا الاجتماع كما يصدر في العادة بيان ختامي عن مؤتمرات الرابطة يوضح مواقف المشاركين إزاء العديد من الموضوعات ذات الاهتمام المشترك لشعوب أفريقيا والعالم العربي.

وللإحاطة فإنه وفقاً للوائح والأنظمة الداخلية للرابطة فإن مجلس الرابطة والمكون من روؤساء المجالس يعقد اجتماعاته السنوية قبل مؤتمر الرابطة وذلك لاستعراض ما قامت به الأمانة العامة ولإقرار خطة العمل السنوية القادمة كما يرفع توصياته لمجالس الرابطة لمناقشتها وإقرارها.

وبحلول العام ٢٠١٢م تكون الرابطة قد عقدت عدد سبعة اجتماعات سنوية لمؤتمرها العام وثمانية اجتماعات لمجلسها وذلك في البلدان الأعضاء الموضحة سابقاً.

مقتطفات من البيانات التي صدرت عن مؤتمرات الرابطة في السنوات الماضية

لقد كانت اجتماعات ومؤتمرات الرابطة التي عقدت خلال السنوات السابقة ناجحةً بكل المقاييس سواء من حيث الحضور والحماس والمشاركة بل ومن حيث الموضوعات التي تم بحثها ومناقشتها أو التي وردت في الكلمات والمداخلات التي ألقتها الوفود والتي تشير إلى أن هناك طموحات وآمال كبيرة معقودة على هذه الرابطة لكي تلعب أدواراً مهمة وعلى وجه الخصوص في مجال الدبلوماسية البرلمانية التي يمكن أن يتم تفعيلها فيما بين المجالس الأعضاء نفسها وبينها وبين المجالس الأخرى في العالم ذلك ان بعض الدول الأعضاء في الرابطة (على سبيل

الساحتين الإقليمية والدولية.

ومما تقدم فقد تمخض عن اجتماعات ومؤتمرات الرابطة العديد من القرارات والتوصيات والتي يمكننا ان نلخص بعض منها فيما يلي:

(المؤتمر الاول للرابطة صنعاء – ٢٥ ـ ٢٧ إبريل ٢٠٠٤)

- تلتزم مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في أفريقيا والعالم العربي المنضوية في عضوية هذه الرابطة بالعمل على تنفيذ قرارات و توصيات المؤتمر والإسهام في تعميق قيم الديموقراطية في بلدانها وتحويلها إلى واقع حي مجسد كما يلتزم المؤتمر بالتعاون مع المنظمات البرلمانية الدولية والإقليمية لتعزيز الديموقراطية والحريات العامة ونصرة القضايا العادلة والمصيرية للشعوب العربية والإفريقية وفي مقدمتها القضية الفلسطينية ويعلن المؤتمر تنديده الشديد بحملات التطهير العرقي والتصفية الجسدية وأساليب القمع والقتل والاعتقالات وتدمير المنازل على رؤوس سكانها الأبرياء في غزة والضفة الغربية ويعلن المؤتمر تضامنه مع الشعب الفلسطيني في نضاله المشروع من أجل تحقيق أهدافه الثابتة والمشروعة المتمثلة في

المثال) تعاني من أثار التخلف وغياب التنمية الاقتصادية والاجتماعية وترزح تحت أعباء المديونيات الدولية ، كما أن هناك دول أعضاء في الرابطة مصنفة ضمن الدول الغنية والمؤثرة في المحافل الدولية ويمكن للرابطة وهي تضم هذا التنوع بين أعضائها أن تلعب دوراً مهماً في تفعيل الدبلوماسية البرلمانية لما من شأنه تخفيف المعاناة والغاء اعباء المديونيات.. كما ان الرابطة يمكن ان تكون صوتاً مسموعاً لافريقيا والعالم العربي ومدافعاً عن القضايا التي تهم الدول الاعضاء والدول غير الأعضاء على السواء..ليس هذا فحسب بل ان الدبلوماسية البرلمانية يمكن أن تتطور لتشمل تقديم حلول ومبادرات للتعاطي مع المشاكل والموضوعات الساخنة على

العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف وفي هذا الإطار يعبر المؤتمر عن دعمه الكامل لكل الجهود المبذولة في سبيل إقرار سلام عادل وشامل في منطقة الشرق الأوسط .

- يعلن المؤتمر دعمه للجهود الدولية في سبيل إيجاد حلول سلمية للنزاعات للتخفيف من حدة التوتر المتأجج في بؤر الصراع والتوتر في عدد من مناطق القارة الإفريقية ،وإذ تشهد منطقتنا العربية والإفريقية حالة من التوتر والصراعات، وتواجه العديد من التحديات التي تهدد الأمن والسلام والاستقرار وتعرقل عجلة التنمية والتقدم، وحيث يعتبر التشاور حول القضايا المتعلقة بالمصالح المشتركة في مختلف المجالات الوطنية والإقليمية والدولية آلية عمل الرابطة لتشجيع ودعم وتقوية التعاون بين دولها، وإذ غدا هماً مشتركاً لحكماء الرابطة البحث في أفضل السبل والوسائل السلمية للإسهام في حل المشاكل والأزمات وإزالة جميع أسباب التوتر والعنف، ولما كان بوسع الرابطة أن تلعب دوراً رياديا في هذا المضمار، فإنَّ المؤتمر يقر تشكيل لجنة دائمة للرابطة لحل الأزمات وإحلال الأمن والسلام في المنطقتين العربية والأفريقية، تسمى اللجنة السياسية للمساعي لحل الأزمات، وقد تم تشكيل هذه اللجنة وسميت لجنة السلام وحل المنازعات

- وفي مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان ودور المجتمع المدني أقر ما يلي:

- يؤكد المؤتمر على الأهمية البالغة في أن تسهم مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة الأعضاء في الرابطة في العمل على ترسيخ قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان وأن تلعب دوراً طليعياً في تشجيع الالتزام بالمعايير الأساسية للحكم الرشيد من خلال التركيز على بناء القدرات الإدارية والمدنية وتعزيز الإشراف البرلماني ودعم المبادرات القائمة على المشاركة في صنع القرار وإقرار التدابير الفعاله لمحاربه الظواهر المخلة بالأداء العام ودعم التوجهات المتصلة بتطوير القضاء وتعزيز استقلاليته بما يتلائم مع مضامين إعلان صنعاء.

- يؤكد المؤتمر على أهمية الدور الذي تلعبه مؤسسات المجتمع المدني في تعزيز المشاركة الشعبية في العملية السياسية والتنموية وفي تجذير قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان في مجتمعاتنا.

- يؤكد المؤتمر على أهمية تهيئة المناخات القانونية الملائمة لتأسيس منظمات المجتمع المدني والانضمام إليها وتوفير الأطر القانونية المناسبة لعملها.

- يؤكد المؤتمر على أهمية الارتقاء بدور المرأة ومشاركتها في العملية السياسية والاجتماعية وحمايتها من كافة أشكال الاستغلال أو الانتقاص من حقوقها.

• يؤكد المؤتمر دعمه لنظام الثنائية البرلمانية باعتباره أداة مناسبة لتوسيع المشاركة الشعبية في صنع القرار وتنفيذه.

كما يشجع المؤتمر الدول الراغبة في الأخذ بهذا النظام للأخذ به لما يتميز به من مزايا ولقدرته على استيعاب صور المطالب الشعبية وقدرات المجتمع الفاعلة في السلطة التشريعية.

المؤتمر الثاني للرابطة صنعاء، ٩ مايو ٢٠٠٧)

• يؤكد المؤتمر على المقررات التي خرج بها المؤتمر الأول للرابطة فيما يتعلق بالتزام الدول الأعضاء بأن تكون أكثر من يحرص على الارتقاء بالممارسة الديمقراطية وباحترام حقوق الإنسان وتشجيع منظمات المجتمع المدني وتمكين المرأة من القيام بدورها كشريك فاعل للرجل، واحترام هيبة القضاء والالتزام بمعايير الحكم الرشيد.

يؤكد المشاركون على أهمية الثنائية البرلمانية المجسدة لمبدأ توسيع قاعدة المشاركة في صنع القرار، ويشجع الدول الأعضاء على الأخذ بنظام الثنائية البرلمانية، مع الاحترام الكامل لأولويات كل دولة وخياراتها فيما يخص هذا الأمر.

(المؤتمر الثالث للرابطة – السودان ٢٦-٢٧-٢٠٠٨)

• يشدد المؤتمر على الإسراع في احتواء الصراع الناشب في شرق جمهورية الكنغو ومنطقة البحيرات العظمى ويدعو الفرقاء لاستحضار مسؤوليتهم تجاه وطنهم وشعبهم وتجنيبه التبعات السلبية للصراعات والمواجهات المسلحة.

• يؤكد المؤتمر على حوار الثقافات والحضارات وتقارب الأديان، ودعم الرابطة لهذا التوجه.

• يؤكد المؤتمر على ضرورة أن يتسم النظام الدولي

بالعدالة والشفافية، وأخذ مصالح الدول النامية بعين الاعتبار.

(المؤتمر الرابع للرابطة – الرباط - ١٢-١٣ نوفمبر ٢٠٠٩)

- دعم وتقوية ديناميكيات التعاون جنوب - جنوب بين دول الرابطة وذلك في تساوي تام مع تفعيل ديناميكيات التعاون شمال - جنوب، ودعوة الأمم المتحدة إلى تصحيح اختلالات النظام الدولي عبر تطبيق قواعد وقيم القانون الدولي وأنسنه العلاقات بين الدول وإضفاء طابع الإنصاف والعدالة عليها.
- تبني نهج ومبادئ الحوار بين الحضارات والأديان ضمن إستراتيجية الرابطة وبما يحقق التقارب بين شعوبها .
- دعم المبادرة العربية لحل القضية الفلسطينية بما يحقق الأمن والاستقرار في الشرق الأوسط.

المؤتمر الخامس للرابطة –ليبرافيل– الجابون ٢٥-٢٦ فبراير ٢٠١١)

- أهمية تطوير وتعزيز التعاون في مجالات تحقيق العداله والأمن والاستقرار فيما بين شعوب المنطقة وبين الدول الأخرى وتبني النهج الديمقراطي والعداله الاجتماعية كخيار وحيد لمواجهة أي مخطط يرمي إلى زعزعه الأمن والاستقرار.. كما أكدت على التطلعات المشروعة لشعوب الدول العربيه والافريقية في سعيها لتحسين مستوى معيشة مواطنيها وفقاً للمقتضيات والمتطلبات التي تفرضها أحوال كل بلدً ومحافظته على سيادته)

(المؤتمر السادس للرابطة – بروندي -٢٣ مارس ٢٠١٢)

- يوصي المؤتمر الأمانة العامة بتقديم مقترح للمؤتمر القادم لتشكيل لجنة اقتصادية دائمة تكون من مسئوليتها تقديم الأبحاث والدراسات التي من شأنها أن تسهم في تسهيل عملية الدخول في مشروعات اقتصادية واستثمارية مشتركة بين منطقتي أفريقيا والعالم العربي.

ثانيا : التعاون الاقتصادي:

إن تعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية،قد مثلت هدفاً أساسياً من أهداف الرابطة، وذلك انطلاقاً من إيمان المؤسسون لها بالإمكانيات الواعدة التي تتمتع بها إفريقيا والعالم العربي، وما تتميز به من تكامل في الموارد مما يجعل من تعاون حقيقي بينهما، مدخلاً لتطورات هامة على كافة الصعد التنموية في البلدان الإفريقية والعربية.

فالقارة الإفريقية والعالم العربي غنيان بالموارد الطبيعية المتجددة وغير المتجددة مثل النفط والمعادن والأراضي الزراعية، مع تفاوت في توزيع هذه الموارد، مما يقتضي تبني إستراتيجية تستوعب الأولويات الاستثمارية التي تضمن اندماجاً أكثر بين الوحدات الاقتصادية التي تمثلها الدول العربية والإفريقية، باتجاه تأسيس تكامل اقتصادي حقيقي، يجسد الإمكانيات الهائلة لهاتين المنطقتين.

أ- الأولويات:

هناك حاجة إلى تحديد دقيق للأولويات الاقتصادية للمنطقتين العربية والإفريقية، ومن الثابت أن تحقيق الكفاية الذاتية من الاحتياجات الغذائية ذات المنشأ الزراعي، هي الأولوية في هذه المرحلة وصولاً إلى تحقيقي الأمن الغذائي، وإنجاز الاستقلال المنشود عن الاقتصاد الرأسمالي الذي تهيمن عليه الشركات الغربية.

ب- الاستثمارات الداعمة :

وهي الاستثمارات التي تتجه إلى تعزيز البنية التحتية وتحسين الخدمات، بما يؤسس لنهضة استثمارية حقيقية في البلدان العربية والإفريقية في كافة المجالات الصناعية والزراعية وفي مجال الخدمات والسياحة وغيرها من القطاعات، وذلك من خلال التوظيف المدروس لفوائض الرأسمال النقدي في تبني مشاريع كبيرة في هذا القطاع.

ج- السياحة :

تمتلك الدول العربية والإفريقية احد أهم الموارد السياحية في العالم سواء تلك المرتبطة بالتراث الثقافي والحضاري والآثار العظيمة، أو الموائل الطبيعية ذات القيمة العظيمة أيضاً وفي مقدمتها الحدائق الوطنية والمحميات الطبيعية، التي تحتضن ملايين الكائنات والحيوانات والأحياء النباتية، فضلاً عن التقاليد والثقافات المحلية الرائعة التي تشكل مصادر جذب، يمكنها أن تحول إفريقيا والعالم العربي إلى وجهات سياحية في غاية الأهمية.

كما أن التكامل الاقتصادي في هذا القطاع الحيوي ينبغي أن ينطلق من اعتبارات عديدة أهمها: أن المنتج السياحي في البلدان العربية والإفريقية يتمتع بالمزايا التنافسية الكبيرة، وأن السياحة هي المورد المتجدد الذي يجب الاعتناء به لتعويض القصور الذي تعاني منه بلداننا في بقية القطاعات الاقتصادية الأخرى، ولأن هذا القطاع يحتاج إلى استثمارات كبيرة من أجل تعظيم عائداته المستقبلية، وزيادة قدرته التنافسية، وتعزيز بنيته التحتية.

وهناك نماذج مهمة للاستثمارات التي تتوزع في القارة الإفريقية خصوصاً في قطاع السياحة فضلاً عن بقية القطاعات الأخرى مما يؤسس لتوجه مستقبلي من التكامل الاقتصادي والاستثماري بين البلدان العربية والإفريقية.

ولكل تلك الاعتبارات حرصت رابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في إفريقيا والعالم العربي، على على ابتكار آلية فعالة لتحقيق أهدافها فيما يخص تعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية، بين البلدان الإفريقية والعربية، وخلق شراكة حقيقية فيما بينها في هذه المجالات، فكان أن تم اعتماد مقترح بعقد اجتماعات دورية للغرف التجارية والصناعية في الدول العربية والإفريقية.. وفي هذا السياق تم عقد ثلاث اجتماعات للغرف التجارية والصناعية العربية والإفريقية هي:

الاجتماع الأول:

انعقد في مدينة كيب تاون بجمهورية جنوب إفريقيا خلال الفترة من ٢٥ ٢٧ أكتوبر ٢٠٠٨ م، بحضور ١١ دولة من الدول الأعضاء في الرابطة وهي: (اليمن -نيجيريا - الأردن - البحرين - موريتانيا- المغرب- غينيا- الجابون- ليبيا- جنوب إفريقيا- إثيوبيا).

وناقش رؤساء الغرف الصناعية والتجارية العديد من المواضيع التي من شأنها تطوير التعاون الاقتصادي في المجالات التجارية والصناعية والاستثمارية بين الدول الأعضاء، حيث تم تقديم عدد من أوراق العمل، وتشكلت لجان متخصصة لمناقشة الأفكار الواردة في تلك الأوراق، ومن أهم تلك المواضيع:

- أنظمة التعرفه الجمركية.
- المنتجات المحلية.
- توفر الموارد المعدنية.
- القواعد والقوانين التجارية.
- خصخصة وتأمين الأنشطة التجارية.
- فرص الاستثمار المتاحة في المنطقة.
- عملية التعاون في مجال الاستثمار.
- الموارد المتوفرة في المنطقة.

ومن أهم ما أكد عليه ذلك الاجتماع ما يلي:

١- أن استعادة السلام والأمن والاستقرار السياسي في دول أفريقيا والعالم العربي، شرط أساسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في المنطقتين، وهما شرطان أساسيان للتجارة الحرة وتدفق الاستمارات في أفريقيا والعالم العربي.

٢- على بلدان إفريقيا والعالم العربي تطوير شركاتها وقطاعاتها الخدمية حتى تجذب الاستثمارات الأجنبية.

وخرج الاجتماع أيضا بالعديد من التوصيات التي دعت إلى توطيد العلاقات الاقتصادية وإيجاد سوق مشتركة تعزز من الوضع الاقتصادي لدول الرابطة.

الاجتماع الثاني:

انعقد في المنامة عاصمة مملكة البحرين خلال الفترة من ٢٧-٢٨ أكتوبر ٢٠١٠م، وقد حضره ممثلو ١٤ دولة من دول الرابطة وهي: (الجزائر - نيجيريا-الأردن- البحرين - موريتانيا- المغرب- ليبيا- جنوب أفريقيا- اليمن - زيمبابوي- السودان - السنغال - العراق- قطر).

وناقش الاجتماع العديد من المواضيع التي من شأنها تطوير الوضع الاقتصادي للدول الأعضاء، وفي الاجتماع قدمت أوراق العمل، وتم تشكيل لجان للوقوف على أهم ما تضمنته تلك الأوراق من مقترحات وإثرائها، كما ناقشت جملة من المواضيع الاقتصادية وتوصلت إلى العديد من التوصيات التي قدمت إلى الاجتماع.

❖ لاحظ الاجتماع أن المنطقتين الإفريقية والعربية لديهما رغبة قوية مشتركة لبناء علاقات تجارية قوية

وقد خلص اجتماع المنامة إلى النتائج التالية:

وشاملة.

❖ وجود حاجة لجمع المعلومات المتعلقة بدول أفريقيا والعالم العربي، عن فرص الاستثمار في تلك الدول.

❖ أقر الاجتماع بأهمية دور المعارض على المستوى الإقليمي وكذا أهمية ورش العمل المتعلقة بالتنمية الاقتصادية في المنطقة إلى جانب تبادل الزيارات بين رجال الأعمال.

❖ أكد الاجتماع عزمه على الاستمرار في السعي الجاد لتحقيق تعاون اقتصادي وثيق بين أفريقيا والعالم العربي.

❖ يدرك الاجتماع الحقيقة المتمثلة في ظهور مؤسسات مماثلة في بقية مناطق العالم.

❖ يدرك الاجتماع الحقيقة المتمثلة في أن المناطق الأخرى قد وسعت مشاركتها في النظام الاجتماعي والسياسي والاقتصادي المعولم وذلك من خلال التكتلات الاقتصادية والتجارية الإقليمية.

الاجتماع الثالث:

انعقد في العاصمة المغربية الرباط خلال الفترة من ٢٩-٣٠ نوفمبر/تشرين ثاني ٢٠١٢، بمقر مجلس المستشارين بحضور كل من: السعودية- الجزائر -الغابون- بورندي- البحرين- نيجيريا- مصر - فلسطين- الأردن - جيبوتي- المغرب - السودان - موريتانيا - اليمن – كونغو، كما حضر الاجتماع ممثلو منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO) ومعهد الدراسات الإفريقية بالمغرب، ورؤساء غرف التجارة والصناعة والخدمات بالمغرب وممثلو مختلف المؤسسات الاقتصادية وكذا الفعاليات التي تُعنى بالنهوض بالاستثمار والتجارة الخارجية، بالإضافة إلى ممثلين عن السلك الدبلوماسي العربي والإفريقي بالمغرب..

الاجتماع عقد برعاية الرابطة (أسيكا)، وبالتعاون بين مجلس المستشارين بالمملكة المغربية وجامعة الغرف المغربية للتجارة والصناعة والخدمات،

وهدف الاجتماع إلى التفكير العميق قصد إرساء شراكة استثمارية وتجارية بين بلدان إفريقيا والعالم العربي وتطوير سبل التعاون.

وقد خرج اللقاء بعدد من النتائج أهمها:

❖ ضرورة العمل على استغلال التجمعات الاقتصادية الموجودة في الدول الإفريقية والدول العربية لإنشاء مشاريع صناعية وخدمية وزراعية من طرف الدول العربية بشراكة مع الدول الإفريقية.

❖ ضرورة حث الدول العربية والأفريقية على إنجاز بنى تحتية في مختلف الميادين التجهيزية لتشجيع الاستثمارات المحلية وكذلك لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية بما فيها استثمارات الدول العربية ذات الفائض المالي.

❖ أهمية العمل على تبسيط الإجراءات الإدارية المتعلقة بالتحويلات النقدية والمالية للمستثمرين في الدول الإفريقية والعربية.

- أهمية العمل على إنشاء قنوات لتعزيز التواصل بين مكونات القطاع الخاص العربي والإفريقي وبصفة مؤسسية ومنتظمة.
- دعوة كل المعنيين للعمل على توفير الشروط السياسية والقانونية والظروف المساعدة لانبثاق قطب تجاري واستثماري عربي إفريقي.
- العمل على خفض القيود الجمركية وتسهيل إجراءاتها فيما بين المنطقتين العربية والإفريقية من أجل تشجيع التبادل التجاري مع الأخذ بعين الاعتبار مصالح القطاعات الإنتاجية.
- التمهيد لخلق منطقة للتبادل الحر بين الدول العربية والإفريقية بصفة تدريجية تأخذ بعين الاعتبار مصالح المجموعتين.
- اعتماد سياسات إنتاجية تُراعي المعايير والمواصفات العالمية من أجل تعزيز القدرة على المنافسة.
- تشجيع الدول العربية والأفريقية المنتجة للنفط على الاستثمار في مشاريع تعتمد تقنيات الإنتاج المبتكرة المؤدية إلى التنويع الاقتصادي وزيادة حجم التبادل التجاري بين الدول العربية والأفريقية.
- دعوة الحكومات العربية والإفريقية والمجالس التشريعية فيها إلى إدخال إصلاحات كاملة وجذرية على القوانين المتصلة بحركة التجارة وحركة الاستثمارات المالية.
- تأسيس لجنة دائمة لتسهيل وتنفيذ التوصيات.

ثالثا: الديمقراطية وحقوق الإنسان:

١- الديمقراطية

الديمقراطية، كما هي في أصل مصطلح يوناني، تعني حكم الشعب، وهذا المصطلح توسعت دلالته، في وقتنا الحاضر وأصبحت تعني، منهج شامل للحكم، أساسه سيادة الشعب كمصدر أعلى للسلطة، يفوضها لمؤسسات وأفراد عبر آليات الانتخابات الحرة والنزيهة والشفافة، التي ينخرط فيها كل المواطنين الذين بلغوا السن القانونية، ووفق آليات يحددها الدستور والقانون.

وهذا يعني أن الشعب، بقوام الناخبين، وروابطه المدنية الحديثة التي تندرج تحت مفهوم المجتمع المدني، هو الذي ينتج السلطة، وكل سلطة لا تستند إلى إرادة الشعب أو الأمة، هي سلطة غير شرعية.. وفقاً لنظرية العقد الاجتماعي.

وبالإضافة إلى كون الديمقراطية نظام شامل للحكم، فإنها أيضاً نظام اجتماعي يتأسس على قيم المواطنة المتساوية، واحترام القانون، واحترام حقوق الإنسان، ويجسد الشعب- من خلال ممارسة حقه في الانتخاب والتفويض- مبدأ التداول السلمي للسلطة، الذي يعني احترام إرادة الأغلبية.

وقد تطور مفهومان للديمقراطية:

الأول: الديمقراطية الليبرالية: الذي يسود في الولايات المتحدة الأمريكية، وكندا وأوروبا الغربية، عدا الدول الاسكندينافية، وفي اليابان، وفي عدد من الدول الأخرى، ويقوم على مبادئ الحرية الفردية، وعلى مبدأ آلية السوق أو حرية السوق، باعتبارها الآلية الاقتصادية التي تضمن حرية وكرامة المواطن الفرد، وفي إطار الديمقراطية الليبرالية، يصبح مفهوم الأغلبية، أو الأكثرية، بحاجة إلى الإيفاء بحقوق المجموعات،

مثل: الشعوب الأصلية والأقليات والأشخاص ذوي الإعاقات، وهي الحقوق التي نص عليها المعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتضمنتها صكوك حقوق الإنسان اللاحقة، وكرست لضمان حصول هذه المجموعات على فرص متساوية في ضرورتها للديمقراطية، لأنها تكفل التوزيع العادل للثروة والمساواة والإنصاف فيما يتعلق بالحصول على الحقوق المدنية والسياسية، بما في ذلك إدارة شئونها، وفي حقها في التمثيل العادل في مؤسسات الدولة، وهو ما يقتضي اعتماد شكل لا مركزي للدولة.

وتحرص الديمقراطية اللبرالية على ضمان التوازن بين

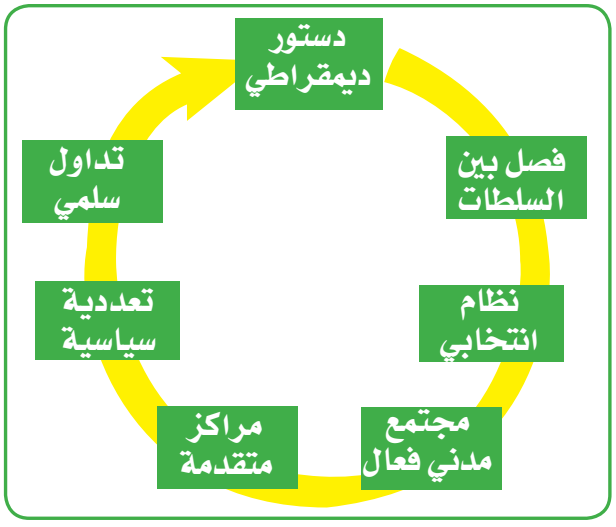

سلطات الدولة الثلاث: التنفيذية والتشريعية والقضائية. وتحرص كذلك على التوازن بين الديني والدنيوي، ويتجسد ذلك في مفهوم العلمانية.

الثاني: الديمقراطية الاجتماعية: والتي تكفل نوع من الرقابة الاجتماعية والسياسية على عمل اقتصاد السوق من أجل تحقيق تكافؤ الفرص بين كافة المواطنين، ويضمن الحقوق السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي نصت عليها مواثيق الأمم المتحدة.

وإجمالاً فإن قياس التزام أي دولة بالنهج الديمقراطي، على النحو الذي عرضناه آنفاً، يستلزم وجود: دستور ديموقراطي مستفتى عليه، ويتم تطبيقه بشكل كامل، التوازن أو الفصل الواضح بين السلطات الثلاث، والتداول السلمي للسلطة، ونظام انتخابي يعبر عن إرادة كافة المواطنين، وتعددية سياسية، ومجتمع مدني فاعل ومؤثر، وحصول الدولة على مراكز معتبرة في التقارير والمؤشرات الدولية.

ومن الواضح أن النهج الديمقراطي، بات أحد الملامح الأساسية لمعظم الأنظمة السياسية في البلدان العربية والإفريقية، التي يندرج معظمها في إطار الدول الديمقراطية الناشئة، فيما يشكل هذا النهج أحد الاهتمامات الأساسية لعدد من الدول الأعضاء في الرابطة، التي تأخذ في الاعتبار المحددات الثقافية والاجتماعية، وتعمل جاهدة على ممارسة نوع من الانتقال المدروس في سياقها السياسي والاجتماعي والثقافي وتحقق إنجازات مهمة على هذا الطريق.

وتجسيداً لاهتمام الرابطة بتعزيز مبادئ ومعايير الديمقراطية في الدول الأعضاء أقامت يوم الرابطة للديمقراطية وحقوق الإنسان في ٧ مايو/أيار ٢٠١٢ م، بصنعاء، عُرض خلال هذا اليوم العديد من التجارب الخاصة بالممارسات الديمقراطية وبحضور العديد من الشخصيات البارزة والمسئولين من الدول الأعضاء.

٢- حقوق الإنسان:

حقوق الإنسان، هي الحقوق والحريات المستحقة لكل شخص لمجرد كونه إنسانا.. ويستند مفهوم حقوق الإنسان على الإقرار بما لجميع أفراد الأسرة البشرية من قيمة وكرامة أصيلة فيهم، فهم يستحقون التمتع بحريات أساسية معينة وبإقرار هذه الحريات فإن المرء يستطيع أن يتمتع بالأمن والأمان، ويصبح قادراً على اتخاذ القرارات التي تنظم حياته.

يمثل الإعلان الصادر عن الثورة الفرنسية، في ٢٦ أغسطس/ آب ١٧٨٩، التحول الأكثر أهمية، في تاريخ الإنسانية، وإلى الثورة الفرنسية وإعلانها يعود الفضل في صدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي مثل أرقى صيغة بشرية تضمن

حقوق الإنسان وتصون كرامته.

وتؤكد المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، أن (حقوق الإنسان حقوق متأصلة في جميع البشر، مهما كانت جنسيتهم، أو مكان إقامتهم، أو نوع جنسهم، أو أصلهم الوطني أو العرقي، أو لونهم، أو دينهم، أو لغتهم، أو أي وضع آخر. إن لنا جميع الحق في الحصول على حقوقنا الإنسانية على قدم المساواة وبدون تمييز. وجميع هذه الحقوق مترابطة ومتآزرة وغير قابلة للتجزئة).

وتشدد المفوضية على البعد العالمي لهذه الحقوق، باعتبارها عالمية، ولا تخضع لاعتبارات السيادة الوطنية للدول، وليس ثمة خيارات لهذه الدولة أو تلك لكي تطبق ما يروق لها وتنتهك ما تشاء من الحقوق.

فحقوق الإنسان إذا عالمية، وغير قابلة للتصرف وغير قابلة للتجزئة، وهي كذلك، حقوق متساوية وغير تمييزية، حيث يتم التعبير عن حقوق الإنسان العالمية، وضمانتها، بواسطة القانون وفي شكل معاهدات، والقانون الدولي العرفي، ومبادئ عامة، أو بمصادر القانون الدولي الأخرى، وحيث يُرسي القانون الدولي لحقوق الإنسان التزامات على الحكومات بالعمل بطرق معينة أو الامتناع عن أعمال معينة، من أجل تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية الخاصة بالأفراد أو الجماعات..

وتمثل المادتان الأولى والثانية من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، إيجازاً رائعاً وإفهاماً لا يأتي بعده تساؤل، بشأن شمولية أصالة حقوق الإنسان وشموليتها الذي لا يستثني بشراً أينما وجد على وجه الأرض.. وفيما يلي نص المادتين:

- يولد جميع الناس أحراراً متساوين في الكرامة والحقوق، وقد وهبوا عقلاً وضميراً وعليهم أن يعامل بعضهم بعضاً بروح الإخاء.

- لكل إنسان حق التمتع بكافة الحقوق والحريات الواردة في هذا الإعلان، دون أي تمييز، كالتمييز بسبب العنصر أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو أي رأي آخر، أو الأصل الوطني أو الاجتماعي أو الثروة أو الميلاد أو أي وضع آخر، دون أية تفرقة بين الرجال والنساء. وفضلا عما تقدم فلن يكون هناك أي تمييز أساسه الوضع السياسي أو القانوني أو الدولي لبلد أو البقعة التي ينتمي إليها الفرد سواء كان هذا البلد أو تلك البقعة مستقلا أو تحت الوصاية أو غير متمتع بالحكم الذاتي أو كانت سيادته خاضعة لأي قيد من القيود.

إن مضمون هاتين المادتين، يحقق المقاصد العظيمة للأديان السماوية وللكتب المقدسة، وجميعها: اليهودية والمسيحية، والإسلامية، تتجلى مقاصدها بوضوح، في (إنا خلقناكم من نفس واحدة)، وفي (إن أكرمكم عند الله أتقاكم)، كما جاء في القرآن الكريم، وفيما أرسته هذه الأديان من قواعد أخلاقية تتضمن معاني التحفيز والتحذير كذلك، ترشد جميعها إلى معاني واضحة فيما يتعلق بتساوي البشر في الحقوق والواجبات، وفي عدم التفريق بينهم على أساس النوع أو الجنس، أو اللون، وتحفيز المبادرات الإيجابية التي تساعد على اكتمال بنيان الأسرة والمجتمع وصيانة حقوق الأفراد والجماعات، وضمان حقوقهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وتتشعب القضايا التي يجري الاهتمام بها في إطار مفهوم حقوق الإنسان، لتشمل تفاصيل في حياة البشر، وأسلوب حياتهم لتشمل:

استقلال القضاء، والإحتجاز التعسفي، والاختفاء القسري،، والإرهاب، واستغلال الأطفال والعنف ضد الأطفال، والإعاقة، والأعمال التجارية، والإفلات من العقاب، والأقليات، الاتجار بالأشخاص، والبيئة والتنمية المستدامة، والتدابير القسرية، والتعذيب، والتعليم، والتمييز، والحكم الرشيد، والحقوق الإقتصادية والإجتماعية والثقافية، والحقوق المدنية والسياسية، والديمقراطية وسيادة القانون، والعبودية (الرق)، والشعوب الأصلية..وغيرها من القضايا..

وهناك مؤشرات إيجابية جداً فيما يخص التزام الدول الأعضاء في رابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في إفريقيا والعالم العربي (أسيكا)، بحقوق الإنسان، ويأتي هذا الالتزام في إطار النهج الديمقراطي الذي تتبناه أغلب الدول الأعضاء، وفي توفر معايير العدالة القضائية.

ومن المهم تأكيد مستوى الالتزام الذي تبديه الرابطة تجاه قضية حقوق الإنسان، باعتبارها أحد القضايا الرئيسية التي تتصدر اجندة اشغالها في إطار الدول الأعضاء، من خلال توظيف دبلوماسيتها البرلمانية وأنشطتها متعددة الأبعاد

والاهتمامات في تجسيد هذه الحقوق وضمان ترسيخها كثقافة يجب أن تدخل في عمق الممارسات السياسية والاجتماعية، وأن تترسخ كالتزام في صلب الثقافة الشعبية.

وتجسيداً لإلتزام الرابطة واهتمامها بحقوق الإنسان، أقامت يوم ٧مايو ٢٠١٢م يوم الرابطة للديمقراطية وحقوق الإنسان وقد عرض المشاركون تجارب الدول في تطبيق المواثيق الدولية لحقوق الإنسان. وقد جاءت هذه المبادرة في سياق إجراء رمزي لافت، ومؤكد للجدية التي تتمتع بها الرابطة لجهة انشغالها بهذا البعد الحقوقي في الممارسة الديمقراطية للدول الأعضاء في الرابطة.

رابعاً: تمكين المرأة:

يعود مفهوم (تمكين المرأة) إلى عقد الثمانينيات من القرن المنصرم، عندما تبنته الأمم المتحدة في سياق استراتيجية، استهدفت العمل على إنهاء التهميش والتمييز ضد النساء، على أساس الجنس والنوع، الذي تمارسه المجتمعات ضدهن عبر العالم، مما يسلب النساء حقوقهن الطبيعية في الحياة ويعطل دورهن، في الحصول على الفرص المتكافئة مع الرجل، يرى الكثيرون أن تحرك الأمم المتحدة قد جاء» نظرا لتقاعس الحكومات في وقف ذلك التمييز فقد لجأت المنظمة الدولية إلى التدخل من أجل إقرار سياسة عالمية تضمن مشاركة متكافئة للنساء في التنمية وتعمل على إزالة آثار التمييز الواقع عليهن».

وتعرف الأمم المتحدة التمكين بأنه «عملية هامة وحيوية وليس بوسع أي مجتمع الاستغناء عنها، وقد حددت تلك الأهمية في: بناء اقتصاديات قوية، وإقامة مجتمعات أكثر عدلاً، وتحقيق أهداف المجتمع الدولي المتعلقة بالتنمية وحقوق الإنسان، والارتقاء بمستوى حياة الإنسان والمجتمعات.

وجاء تعريف صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (اليونيفيم) لمفهوم التمكين بأنه «العمل الجماعي في الجماعات المقهورة أو المضطهدة لتخطي أو مواجهة أو التغلب على العقبات وأوجه التمايز التي تقلل من أوضاعهم أو تسلبهم حقوقهم»، وهذا التعريف لا يقتصر على المرأة ولكنه يشمل كل الفئات المهمشة.

أما تعريف تمكين المرأة لدى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (أسكوا) فإنه يعني «تلك العملية التي تصبح المرأة من خلالها، فرديا وجماعيا، واعية بالطريقة التي تؤثر من خلالها علاقات القوة في حياتها؛ فتكتسب الثقة بالنفس والقدرة على التصدي لعدم المساواة بينها وبين الرجل».

اما التعريف الإجرائي لتمكين المرأة كما أوردته ايضا المصادر المتخصصه، فإنه يعني «توفير الوسائل الثقافية والتعليمية والمادية حتى يتمكن الأفراد من المشاركة في اتخاذ القرار والتحكم في الموارد».. أما أهم ما تستهدفه عملية تمكين المرأة فيتركز في:

القضاء على كل أنواع تبعية المرأة واستكانتها أو ممارسة التمييز والتهميش والإقصاء الاجتماعي والاقتصادي والسياسي.

وقد حددت الأمم المتحدة عدداً من المؤشرات الكمية والقابلة للقياس لمفهوم تمكين المرأة هي:

- مشاركة النساء في المواقع القيادية.
- مشاركة النساء في اللجان والمواقع العامة.
- إتاحة فرص التعليم والتدريب غير التقليدية أمام النساء.
- مشاركة النساء في عملية صنع واتخاذ القرارات.
- اكتساب النساء مهارات ومقدرات تنظيمية لإنشاء مجموعات للمطالبة بحقوقهن.

وتقتضي عملية تمكين المرأة العمل باتجاه إزالة كافة المعوقات التي تقف أمام إنجاز عملية التمكين، سواء كانت، متعلقة بالبيئة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، أو بالبيئة السياسية، والتي تتركز عادة في غياب الإرادة السياسية، أو في غياب أو قصور التشريعات والبنى المؤسسية، أو في الإجراءات الإدارية.

كما تقتضي كذلك توفر البيئة الإيجابية، والتي تنتقل إلى مرحلة المبادرة إلى تقديم التسهيلات واتخاذ التدابير السياسية والتشريعية، والإدارية وإقرار برامج حقيقية للتمكين، وتوفر الإرادة الكاملة التي تدفع باتجاه مشاركة المرأة وزيادة فرصها، سواء على صعيد تشكيل القدرات أو استخدام وتوظيف تلك القدرات.

كما تحتل قضية تمكين المرأة سياسياً، موقعاً مهماً في صدارة اهتمام الدول والمنظمات، وباتت هذه القضيه أحد المعايير الأساسية التي تقاس عليها الممارسات الديمقراطية وخصوصاً ما يتعلق بالتمثيل والمشاركة السياسية.

وقد خطت العديد من الدول العربية والأفريقية خطوات ملموسة على هذا الصعيد، حيث أصبحت المرأة تشغل مناصباً رفيعة في سلطات الدولة الثلاث، وفي المناصب العليا، في البلدان الإفريقية والعربية، ووصلت نسب تمثيل المرأة في برلمانات بعض الدول نسب تجاوزت (٣٠ بالمائة)، بحيث أصبح من الواضح أن هناك توجهاً سائداً لتعزيز تمثيل المرأة في الهيئات العامه وعلى وجه الخصوص في الهيئات التشريعية المختلفة في منطقتي أفريقيا والعالم العربي.

ومع ذلك يظل من المهم أن تعتمد بلداننا برامج مركزة لتأهيل المرأة في مختلف المجالات السياسية والبرلمانية، بهدف إكسابهن الخبرات المطلوبة وبما يمكنهن من القيام بمسؤولياتهن بكفاءة واقتدار وثقة.

وترجمة لأحد أهم أهداف الرابطة، والمتصل بتمكين المرأة سياسياً، وتعزيز دورها في صناعة القرار، نظمت الرابطة اجتماعا للسيدات البرلمانيات في أفريقا والعالم العربي نعرضه فيما يلي:

الاجتماع الأول للسيدات البرلمانيات في أفريقيا والعالم العربي-أبوجا نيجيريا:

عقد هذا الاجتماع، في الفترة من ٦-٧ أكتوبر/ تشرين أول ٢٠٠٩، بحضور ممثلات عن المجالس الأعضاء والبرلمانات في الدول التالية:الجزائر-سوازيلاند-المغرب-توغو- مصر-أثيوبيا-أوغندا-الغابون-ملاوي- غينيا الاستوائية-غينيا بيساو-سيراليون-

اليمن -موريتانيا-ليبيريا-السودان-العراق -الكونغو الديمقراطية -ناميبيا-السنغال- نيجيريا-تشاد -بوروندي -الكاميرون – بنين.

وفي إطار هذا الاجتماع تشكلت عدة لجان وعرضت العديد من القضايا التي تهم المرأة وحددت أهم الصعوبات التي تواجه

المرأة في ممارستها للحياة العامة وقد لاحظ الاجتماع وجود العديد من المعوقات التي تحد من المشاركة الفاعلة للمرأة في الحياة السياسية، وتم تحديد الحاجات الأساسية التي من خلالها يمكن للمرأة تجاوز هذه العقبات وأهمها:

أ. هناك حاجة لتثقيف النساء سياسياً بحقوقهن في المشاركة في العملية السياسية في بلدانهن.

ب. خلق بيئة ملائمة لمشاركة المرأة في العملية السياسية.

ج. هناك حاجة لأن تقوم منظمات المجتمع المدني في أفريقيا والعالم العربي بلعب دورا أفضل في تعزيز مشاركة المرأة في العملية السياسية.

د. هناك حاجة لأن تقوم الأحزاب السياسية في أفريقيا والعالم العربي بمنح المرأة حصة في المناصب السياسية تساوي ٣٠٪ على الأقل من مجموع تلك المناصب وذلك تنفيذاً لتوصية الأمم المتحدة بهذا الشأن.

ه. هناك حاجة لأن تقوم العائلات في أفريقيا والعالم العربي بتشجيع الفتيات على الذهاب إلى المدارس وإكمال تعليمهن.

و. هناك حاجة لأن تقوم الحكومات في مناطق أفريقيا والعالم العربي بوضع آليات لتنفيذ جميع البروتوكولات والمعاهدات الدولية بشأن المساواة بين الجنسين والتي صادقت عليها تلك الحكومات.

ح. هناك حاجة للقضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة فيما يتعلق بالحصول على الأراضي الزراعية وغيرها لأغراض اقتصادية.

ك. هناك حاجة لإلغاء جميع العادات التي تحرم المرأة من حق الميراث في كافة أنحاء أفريقيا والعالم العربي.

وبعد مناقشة القضايا واستخراج النتائج أوصت اللجنة بما يلي:

أ. تعزيز وتشجيع تعليم المرأة والفتيات بشكل ايجابي لتمكين المرأة من المساهمة مساهمة إيجابية في تحقيق التنمية الوطنية.

ب. وضع سياسات القضاء على الفقر مثل برامج تمكين المرأة، وبرامج اكتساب المهارات، وحصول المرأة على قروض من مؤسسات التمويل الصغيرة التي تقدم معدلات فائدة منخفضة.

ج. تطبيق اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) على المستوى المحلي من قبل جميع البلدان المعنية.

كما ينبغي على منتديات مناقشة خطط التنمية الوطنية أن تضم النساء إلى عضويتها.

د. ينبغي تعزيز الحكم الرشيد على جميع المستويات وتعزيز الشفافية والمساءلة والقضاء على الفساد.

وأوصت اللجنة الرابعة التي رأستها الحاجة عيساتو مبادج رئسيه وفد السنغال بما يلي:

أ. ينبغي منح البرلمانيات أعلى الوظائف في برلماناتهن وغيرها من المحافل البرلمانية في المنطقتين..

ب. ينبغي على جميع البرلمانات في أفريقيا والعالم العربي أن تلتزم بإرسال ما لا يقل عن امرأة كجزء من وفودها إلى كل اجتماع أو مؤتمر برلماني إقليمي أو دولي.

ج- ينبغي على جميع البرلمانات في أفريقيا أن تقوم بترشيح ممثلين لها في الرابطة وان تنضم رسميا إلى عضوية الرابطة.

و- ينبغي إنشاء لجنة لرصد التطورات الإقليمية والدولية التي تؤثر على مصالح المرأة في هيكل الرابطة مثل لجنة السلام وحل النزاعات.

ز- ينبغي على مجلس الرابطة توفير التمويل الكافي للأنشطة المتصلة بتعزيز عملية تمكين المرأة.

ح- يجب عقد اجتماع النساء البرلمانيات في أفريقيا والعالم العربي على الأقل مرة كل سنتين.

وبهذه التوصيات الجوهرية خرج الاجتماع بعدد من القرارات التي تعتبر إلزامية على المشاركين وأهمها:

أ. ينبغي على البرلمانات في أفريقيا والعالم العربي أن تسن التشريعات الودية بين الجنسين التي تسهل مشاركة المرأة في العملية السياسية، من خلال توفير حصص للمرأة في المناصب السياسية على أساس قرارات الأمم المتحدة وذلك بواقع ٣٠٪ من مجموع تلك المناصب

ينبغي على الحكومات في منطقتي أفريقيا والعالم العربي أن تطبق على وجه السرعة جميع البروتوكولات والمعاهدات الدولية بشأن المساواة بين الجنسين التي صدق عليها كل بلد على حدة، وصياغة السياسات التي تمكن المرأة من الحصول بسهولة على القروض الائتمانية، وخلق فرص عمل متساوية للرجال والنساء على حد سواء.

ج. ينبغي على جميع البرلمانات أن تسن تشريعات معينة للقضاء على جميع الأعراف والقوانين التي تحرم المرأة من الميراث والحصول على الأراضي لأغراض اقتصادية.

د. ينبغي على جميع الحكومات في أفريقيا والعالم العربي أن تنشئ خدمات الرعاية الصحية المجانية للنساء الحوامل والأطفال الذين تصل أعمارهم إلى خمس سنوات وتكثيف مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية) الإيدز (وغيره من الأمراض المستوطنة.

ه. ينبغي عقد اجتماع السيدات البرلمانيات في أفريقيا والعالم العربي على الأقل مرة كل سنتين.

مجلس الشيوخ - بجمهورية الجابون

الاجتماع الثاني للسيدات البرلمانيات المنعقد في الخرطوم في الفترة ٢٧-٢٨ سبتمبر ٢٠١٠م.

بدعوة كريمة من مجلس الولايات بجمهورية السودان انعقد الاجتماع الأول (للجنة السيدات البرلمانيات) في أفريقيا والعالم العربي وبحضور ممثلات عن المجالس التالية:-

مجلس الشورى - بمملكة البحرين

مجلس المستشارين - بالمملكة المغربية

مجلس الشورى - الجمهورية اليمنية

مجلس الولايات - بجمهورية السودان

وكذلك بحضور الأمين العام للرابطة السيد/ ليفينوس اوسوجي وسكرتارية الأمانة العامة.

وبعد المداولات والمراجعة لما سبق أن خرج به الاجتماع الأول (الموسع) الذي انعقد في أبوجا بجمهورية نيجيريا الفيدرالية فقد أوصت لجنة السيدات البرلمانيات أنه من الضروري أن تلتزم

البرلمانات التي حضرت اجتماع ابوجا بالعمل والسعي لتنفيذ التوصيات التي خرج بها ذلك الاجتماع وقد تمت التوصية أيضا بضرورة عمل ما يلي:

١-ينبغي على البرلمانات في أفريقيا والعالم العربي سن قوانين للمساواة بين الجنسين وتشجيع مساهمة المرأة في العملية السياسية من خلال تخصيص حصة مقدارها ٣٠٪ من المناصب القيادية بناء على توصية الأمم المتحدة.

٢-ينبغي على الحكومات العربية والأفريقية إيجاد آلية لتنفيذ كل

البروتوكولات والاتفاقيات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين المصادق عليها من قبل دول عديدة بصورة فردية وصياغة السياسات التي تسمح للمرأة بالحصول على تسهيلات القروض وخلق فرص عمل متساوية وإعطاء حوافز متساوية لكلا الجنسين.

٣-ينبغي على البرلمانات سن قوانين وتشريعات للتخلص من كل الموروث التقليدي والأعراف والقوانين التي تمنع النساء من الحصول على الميراث والحصول على قطعة أرض بدوافع اقتصادية.

٤-ينبغي على الدول توفير الخدمات الصحية المجانية للنساء الحوامل والأطفال دون الخامسة من الدول العربية والأفريقية ومضاعفة جهودها لمكافحة مرض نقص المناعة الإيدز وغيره من الأمراض الوبائية.

٥-ينبغي على جميع الحكومات في أفريقيا والعالم العربي سن تشريعات تعمل على تسهيل وتشجيع تعليم الفتاه من أجل إعدادهن لتحمل مسئوليات كبرى في القطاعين الخاص والعام وعلى مستوى الوطن.

٦-ينبغي على الحكومات في أفريقيا والعالم العربي زيادة مستوى الشفافية والمساءلة في شئون الحكم من أجل تخفيف النزاعات والصراعات السياسية وتشجيع النساء على المشاركة في العملية السياسية.

٧-ينبغي على السيدات البرلمانيات في المنطقتين الاستعانة ببرامج من أجل توعية المواطنين بالتأثير السلبي للممارسات الثقافية والدينية وكذلك التقاليد التي تعيق تطور المراه.

الاجتماع الثالث للسيدات البرلمانيات في أفريقيا والعالم العربي(الخرطوم، ١٨-١٩ مارس/ آذار٢٠١٢):

شاركت وفود (١٧) دولة أفريقية وعربية وهي: السودان، الجابون، زمبابوي بوروندي، مصر، جنوب أفريقيا، موريتانيا، المغرب، الجزائر، البحرين، اليمن، ألأردن، أثيوبيا، تشاد، نيجيريا، غينيا الاستوائية، النيجر (كما شارك ممثل منظمة الاتحاد الأفريقي) سيداو.

وقد عرضت العديد من أوراق العمل التي ركزت على

الأوضاع القائمة للمرأة وكيفية تطويرها وقد تشكلت لجان وتم النقاش حول التشريعات الخاصة بالمرأة وطرق تفعيلها ودور البرلمانيات في إحداث النهضة الاجتماعية والاقتصادية وعن دور البرلمانيات في تحقيق السلم والأمن بأفريقيا والعالم العربي وقد خرج اللقاء بعدد من التوصيات التي من شأنها أن تساهم بشكل أساسي في تفعيل دور المرأة في المجتمع واهم التوصيات التي خرج بها الاجتماع:

١- تأكيد مشاركة المرأة البرلمانية في المبادرة لسن التشريعات ووضع السياسات والخطط والبرامج ومتابعة التنفيذ والمشاركة في كافة الأنشطة الفكرية والتفاوضية.

٢- المبادرة بسن التشريعات التي تلبي الاحتياجات الأساسية للمواطن في محاربة الفقر وإعادة توزيع الدخل بين فئات المجتمع وتبني حاجيات المرأة والطفل.

٣- تعزيز دور القيادات النسوية في الدول العربية والأفريقية للمشاركة في مراكز صنع القرار في المجال التشريعي.

٤- سن تشريعات خاصة بالمرأة تمكنها من الموائمة بين وظيفتها الطبيعية وعملها خارج المنزل.

٥- ضرورة قيام آلية برلمانية نسائية تختص بمراجعة القوانين لتحقيق الآتي:-

أ- (إدخال نظام التمثيل النسبي) الكوتة (وإدراجه في القوانين ليسمح للمرأة البرلمانية بأداء دورها التشريعي والرقابي.

ب- (تفعيل القوانين المتعلقة بالمرأة لمساعدتها في ممارسة حقوقها السياسية.

خامسا: السلام وحل المنازعات:

أدركت رابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في إفريقيا والعالم العربي (أسيكا) ومنذ بداية تأسيسها، الآثار الخطيرة التي تخلفها النزاعات وبؤر التوتر في عدد من الدول الإفريقية والعربية، على الأمن والاستقرار وعلى التنمية في بلداننا الإفريقية والعربية.. ولهذا وضعت (أسيكا) قضيتا السلام وحل المنازعات كأحد أولوياتها، استناداً إلى حقيقة أن مبدأ حل المنازعات سلميا يمثل واحداً من المبادئ المعتبرة في القانون الدولي العام، وهو مبدأ حاضر في الأدبيات المتصلة بالعلاقات الدولية.

إن قضيتي الأمن والسلام تحتلان أهمية كبيرة، بالنظر إلى أن عدد من دول هاتين المنطقتين وبينها دول أعضاء في الرابطة، تشهد بؤر توتر مؤثرة بالمعنى الجيوسياسي، فبالإضافة إلى تأثيرها على الأمن الإقليمي، تساهم بؤر التوتر والنزاعات في تعطيل مفاعيل التنمية، وبرامج الإصلاح السياسي والاقتصادي، وتربك خطط الدول المنصرفة لتحسين الظروف المعيشية للمواطنين، وتتسبب في تبديد الثروات في التسلح وفي العمليات العسكرية والأمنية.

وقد عملت الرابطة (أسيكا) على ترجمة اهتمامها بدورها المفترض في الإسهام بحل النزاعات عبر الدبلوماسية البرلمانية، بتشكيل لجنه سياسية تُعنى بالسلم وفض المنازعات في إفريقيا والعالم العربي، أطلقت عليها اسم: لجنة السلام وفض المنازعات. وقد تم اعتماد هذه اللجنة في المؤتمر السنوي للرابطة المنعقد في العاصمة اليمنية صنعاء في الفترة من ٧ إلى ٩ شهر مايو/ أيار ٢٠٠٧ م.

وأعربت (١٣) دولة عن رغبتها في الدخول والمشاركة في عضوية هذه اللجنة وهي: جنوب أفريقيا - السودان – المغرب -الجزائر -اليمن -السعودية- نيجيريا -إثيوبيا-

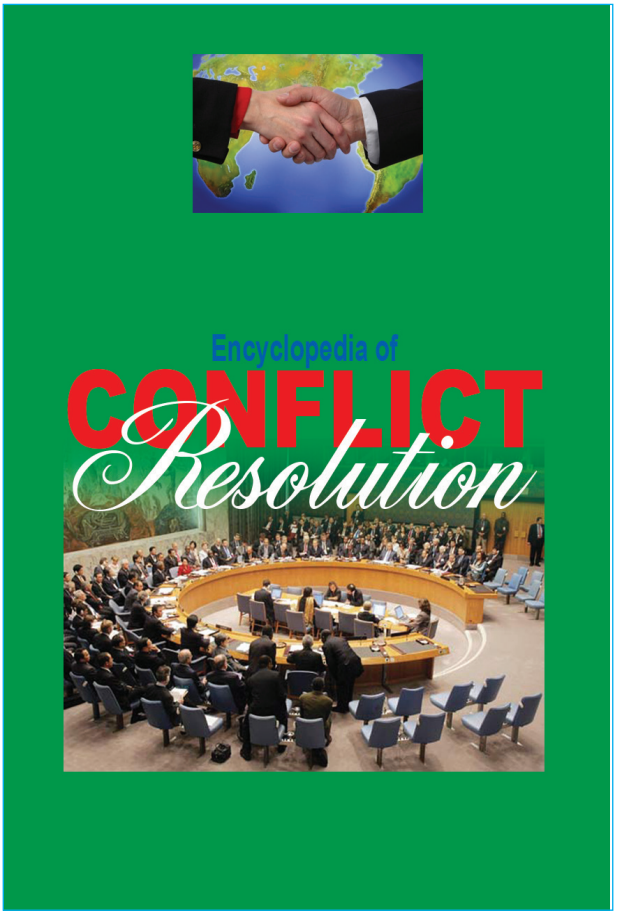

البحرين -الأردن- الجابون- موريتانيا، بالإضافة إلى الأمين العام، بهدف الإسهام في دراسة ظروف الصراعات والتوترات والحروب التي تشهدها بلدان أفريقيا والعالم العربي والمشاركة الفاعلة في ترسيخ السلام في دول المنطقة والعالم.

ومنذ تأسيسها، عقدت لجنة السلام وفض المنازعات، اجتماعين الأول في العاصمة الينجيرية أبوجا في ديسمبر/ كانون أول ٢٠٠٧، والثاني في بوجمبورة بجمهورية بروندي في مارس/ آذار ٢٠٠٩.

وتسعى اللجنة الى تحقيق الاغراض التالية :

١- تحقيق أهدافها وما تعهدت به من المساهمة في الجهود الدولية الهادفة إلى حل المنازعات في أفريقيا والعالم العربي.

٢- إيجاد مناخات من السلام والتعايش فيما بين دول أفريقيا والعالم العربي.

٣- تشجيع الحوار كبديل مفضل لفض المنازعات سواء أكانت إقليميه أو دوليه في مناطق أفريقيا والعالم العربي بل وفي أي مكان في العالم.

٤- إبراز الرابطة كتجمع إقليمي مهم يحظى بالاعتراف الدولي بل وإبراز قدرته على تشكيل روابط تواصل بين أفريقيا والعالم العربي، وبينهما وبين بقية مناطق العالم وعلى الأخص من خلال المنتديات البرلمانية الدولية.

اجتماع ابوجا في نيجيريا، من ١٢-١٣ ديسمبر ٢٠٠٧ م:

عقد الاجتماع بحضور ١٠ دول وقد شارك في الاجتماع المجالس الأعضاء من كل من: الجزائر- نيجيريا -اليمن – السعودية - بوروندي- السودان - موريتانيا- مصر- أثيوبيا –المغرب.

ومن أهم المواضيع التي تضمنتها أوراق العمل المقدمة إلى اجتماع اللجنة: الصراع في الصومال بالإضافة إلى السودان، والصراع المسلح في إفريقيا بشكل عام.. وقد خرج اجتماع أبوجا بتوصيات عدة أهمها:

١- مطالبة المجتمع الدولي بما في ذلك الأمم المتحدة والإتحاد الأفريقي ومنظمة إيجاد (IGAD) والجامعة العربية ومنظمة المؤتمرالإسلامي بأن تظهر التزاماً أكبر بمسألة حل النزاع في الصومال.

٢- دعوة الحكومات العربية والأفريقية للمساهمة في تقديم الموارد المالية والمادية والبشرية للشعب الصومالي من أجل تعزيز دور قوات حفظ السلام في ذلك البلد.

٣- ينبغي على الرابطة والدول العربية والأفريقية أن تبدي التزامها بدعم جميع الجهود الهادفة لاستعادة السلام والاستقرار في جمهوريتي السودان والصومال.

٤- دعوة أطراف النزاع وخصوصاً في الصومال إلى التخلي عن العنف والعودة إلى الحوار كأفضل وسيلة لحل الصراعات كما حدث في بوروندي وليبيريا وغيرها من البلدان التي عانت من النزاعات والحروب الأهلية.

٥- يجب إعطاء فرص متكافئة في المفاوضات المستقبلية للجماعات المسلحة وأطراف النزاع والجماعات ذات المصالح الخاصة وجميع فئات المجتمع في الدول المعنية لكي تشارك في رسم ملامح مستقبل بلدانها.

٦- يجب على الرابطة المشاركة بشكل فاعل في الجهود الدولية الهادفة إلى تعزيز السلام والاستقرار، وحل النزاعات في البلدان العربية والأفريقية التي تعاني من الحروب والصراعات.

اجتماع بوجمبورا في بوروندي، من٢- ٣ مارس/ آذار ٢٠٠٩ :

ناقشت اللجنة في هذا الاجتماع عدة قضايا ومن القضايا السياسية محل اهتمام الرابطة ومنها:

- قضية البحيرات العظمى.
- قضية دار فور.
- قضية الصومال.

وعقد الاجتماع بحضور ممثلي مجالس الدول التالية: الجزائر -بوروندي -أثيوبيا- الأردن-نيجيريا - سوازيلاند- اليمن - والسودان.

كما حضر الاجتماع بصفة مراقبين كل من:

- ممثل البرلمان الكيني.
- ممثل المجلس التشريعي لشرق أفريقيا.

وبعد يومين من النقاشات أصدرت اللجنة التوصيات التالية:

- تؤكد اللجنة على موقف الرابطة من إدانة الأعمال الوحشية التي ارتكبتها إسرائيل بحق الشعب الفلسطيني في غزة، وتدعو لسرعة فتح المعابر وإنهاء الحصار الجائر، والتأكيد على تحقيق المصالحة الفلسطينية بين مختلف فصائلها وتحقيق السلام العادل والشامل في الشرق الأوسط.

- تؤكد اللجنة على الإسراع في احتواء الصراع الناشب في شرق جمهورية الكنغو ومنطقة البحيرات العظمى وتدعو الفرقاء لاستحضار مسؤولياتهم تجاه وطنهم وشعبهم وتجنيبه التبعات السلبية للصراعات والمواجهات المسلحة.

- تبارك اللجنة الجهود المبذولة التي أفضت إلى المصالحة الصومالية والتي نجم عنها انتخاب رئيس الجمهورية وتشكيل الحكومة الجديدة، وتؤكد على مواصلة دعم الجهود الرامية لتحقيق ودعم الحكومة الجديدة الحالية في تثبيت النظام وتحقيق الأمن والاستقرار.

- تؤكد اللجنة على ضرورة حشد التأييد الدولي والإقليمي لمواجهة أعمال القرصنة في البحر الأحمر وخليج عدن وتؤكد على دعوة اليمن لبناء مركز إقليمي في العاصمة صنعاء لمكافحة القرصنة.

- تؤكد اللجنة على دور الرابطة في متابعة القضايا المتعلقة بالسلام وحل النزاعات بالطرق السلمية والتواصل مع الدول الأعضاء وغيرهم لإبراز هذا الدور، وتشجيع الأطراف المعنية للوصول إلى السلام المنشود في المنطقتين العربية والأفريقية.

- وتوصى بالعمل على إيجاد ميثاق للسلام وفض المنازعات يقوم على أسس وقواعد المواثيق الدولية، وتتعاهد عليه كل الدول الأعضاء وتسعى الرابطة إلى تحقيق وتجسيد مضامينه في كل مناطق النزاع وبؤر التوتر في هاتين المنطقتين.

- يجدد المشاركون التعبير عن الرفض لكل أشكال التطرف والإرهاب، ويقرون بحق الشعوب في النضال والمقاومة في سبيل نيل الحقوق المشروعة.

الاجتماع الثالث للسلام وحل المنازعات أديس ابابا -اثيوبيا للفترة ٢٣-٢٤ فبراير٢٠١٢م

ناقش الحضور في هذا الاجتماع التالي:

ورقة عمل بعنوان «نحو تحقيق هدف مشترك: طرق للتعاون في حل المنازعات في أفريقيا".

ورقة عمل بعنوان الفيدرالية وإدارة الصراعات في أثيوبيا: تحليل إجتماعي نفسي للفرص والتحديات.

في نهاية اجتماعاتهم خرج المجتمعون بالتوصيات التالية :

١-يعبر المشاركون في هذا اللقاء عن بالغ شكرهم وتقديرهم للامانة العامة للرابطة وللمجلس الفيدرالي لجمهورية اثيوبيا الديمقراطية ممثلاً برئيسه السيد/ كاسا تكلبرهان على حسن الضيافة وحفاوة الأستقبال وعلى تنظيم هذه الفعالية المهمة.

٢-كما يدعو الأمانة العامة إلى الاستمرار لمتابعة هذا الموضوع عبر تنظيم اللقاءات في فترات تتناسب مع التطورات التي تشهدها المنطقتين العربية والأفريقية

ورقة عمل بعنوان (تجربة الجمهورية اليمنية في حل المنازعات السياسية عبر التسوية السياسية التي تأسست على المبادرة الخليجية المقدمة من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والمدعومة من قبل المجتمع الدولي ومجلس الأمن للأمم المتحدة).

مشروعاً مقترحاً مقدماً من الأمانة العامة للرابطة حول تأسيس مجموعة أصدقاء الرابطة للأمن والسلام.

٣-كما يعبر المشاركون عن تقديرهم لمعدي اوراق العمل التي قدمت في هذا اللقاء ويؤكدون على ما جاء فيها ويدعون الأمانة العامة إلى توثيق هذه الأوراق باللغات المعتمدة في الرابطة وتوزيعها على الجهات والمجالس والمنظمات التي لم

السياسية الشجاعة المسئوله.

٤- يعبر المشاركون عن تقديرهم للجهود التي تبذلها بعض البلدان المجاورة أو الصديقة أو الاقليمية للتوسط في حل النزاعات والمساعدة على تقريب وجهات النظر بما يحول دون الانزلاق إلى حالات الصراعات والفوضى في أي بلد معرض لهذه الأحوال كما حدث عبر المبادرة الخليجية لمعالجة الأزمة اليمنية كما يرفضون التدخلات الخارجية الإيرانية أو غيرها في شئون الدول تحت أي مسمى كان ديني او سياسي كما يحدث الان في مملكة البحرين والجمهورية اليمنية ويعتبرون ذلك نوعا من التعدي على استقلال الدول وسلامة أراضيها ويخالف ميثاق الأمم المتحدة.

٥-يدعو المجتمعون الدول العربية

تحضر اللقاء ويحث المشاركون البرلمانات وعلى وجه الخصوص مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في أفريقيا والعالم العربي للاضطلاع بمسؤوليتها الوطنية في العمل على ازالة أسباب الصراعات والتوترات السياسية واستباق حدوثها عبر تقديم المشورة والرأي الصريح والمسئول والشجاع لصانعي السياسات وللفعاليات السياسية في البلدان ذات العلاقة بما يمكن من إعمال الحوار والمناقشة الصريحة للموضوعات الخلافية وتجنب الانزلاق إلى الصراعات التي تقود إلى سفك الدماء وإعاقة التطور والتقدم والنهوض والاستفادة من تجارب الدول العربية والأفريقية التي أرهقتها الصراعات والحروب قبل أن تصل إلى الحلول المناسبة التي أفرزتها الحوارات

عن دعمهم وتأييدهم للرد المسئول الذي قامت به السلطات الجزائرية والـذي ادى إلى الحفاظ على الأرواح والممتلكات.. ويهيبون بالدول والحكومات ومنظمات المجتمع المدنى إلى تكاتف الجهود لاستئصال هذه الظاهره الغريبة على مجتمعاتنا وبلداننا.

٧-كما أحيط المشاركون في الاجتماع علماً بالعرض الخاص بالتجربة المصرية وسلميتها والدور الذي قام به الشعب المصري والقوات المسلحة المصرية في هذه الثورة الرائدة لتفعيل آليات الديمقراطية والشورى.

٨-فيما يتصل بالمشروع المقدم من الأمانة العامة للرابطة بخصوص تأسيس كيان أصدقاء الرابطة للأمن والسلام فقد قرر الاجتماع تشكيل لجنة

والأفريقية وبرلماناتها المختلفة إلى العمل على توسيع قاعدة المشاركة الشعبية وتعزيز احترام حقوق الإنسان وتفعيل العدالة وترسيخ مبادئ النظام والقانون فكل هذه العناصر تسهم في تحقيق الاستقرار واحداث التنمية الإقتصادية وتقود إلى بناء مجتمعات مستقره ومتطورة.

٦-يدين المشاركون كل مظاهر الإرهاب والأعمال الإرهابية التي تشنها المجاميع الإرهابية المسلحة كما حدث أخيراً في اليمن وقبلها في جمهورية موريتانيا الإسلامية وفي جمهورية نيجيريا وجمهورية الكنغو كنشاسا كما يدين المجتمعون أعمال الإرهاب التي تشهدها جمهورية مالي ويعبرون عن تضامنهم تجاه استقلال وسلامة أراضيها كما يدين المجتمعون أعمال الإرهاب التي تشهدها الأراضي الفلسطينية ويدينون الهجوم الإرهابي الذي استهدف محطة الغاز بعين امناس جنوب الجزائر ويعبرون

قانونية لدراسة الإطار القانوني للمشروع على أساس الملاحظات المقدمة حوله من قبل المشاركين مع الوضع في الاعتبار مشاركة المنظمات الأخرى والتي تنتمي أليها بلداننا مثل الإتحاد الأفريقي والجامعة العربية في قضايا الأمن والسلام.

سادساً: التعاون البرلماني وتبادل الخبرات والتجارب:

تبادل الخبرات وبرامج التدريب:

بدأ اهتمام الرابطة بمسألة التعاون بين المجالس الأعضاء منذ وقت مبكر لنشأة الرابطة، حيث قرر اجتماع مجلسها الذي انعقد خلال الفترة من ٩- ١٠ نوفمبر/تشرين ثاني ٢٠٠٥م، بأن تشمل أنشطة الرابطة تنظيم برنامج لتدريب المسئولين الإداريين في المجالس الأعضاء في الرابطة، وتنظيم برنامج زيارات لأعضاء المجالس أنفسهم:

وواقع الحال أن مسألة إطلاق برنامج تدريبي نوعي شامل لتنمية مهارات المنخرطين في مباشرة أعمال التشريع في الدول الأعضاء، سواء كانوا مشرعين أم قائمين على مسئولية الإدارة المنظّمة لأعمال الهيئات التشريعية، تبدو مسألة في غاية الأهمية قياسا بما يمكن أن يُسفر عنه ذلك التدريب المتوقع من نتائج ايجابية ستنعكس بلا ريب على أداء تلك الهيئات، وتساهم – إلى جانب ذلك – في تعزيز روابط التفاعل المباشر مابين المنخرطين في برامج التدريب من دول الرابطة ويهدف هذا البرنامج إلى:

- نقل المعارف الحديثة المتعلقة بإنتاج التشريع وتحليله-وفقا لأسس علمية- إلى واقع الممارسة في إطار الهيئات التشريعية للدول أعضاء الرابطة.

- خلق وعي وإدراك لدى مشرعي الدول الأعضاء بأهمية اعتماد أُطُر التفكير الموضوعي عند الخوض في مسألة التشريع بصفة عامة، من خلال بيان حيثيات التشريع وحساب آثاره المجتمعية.

- تعزيز قدرات الهيئات التشريعية للدول الأعضاء في إداراتها لعلاقتها بالهيئات التنفيذية المناظرة.

- تحقيق أكبر قدر ممكن من التناسق في مدخلات الأداء التشريعي والإداري والتنظيمي بين الهيئات التشريعية في الدول الأعضاء.

- تعزيز مهارات العمل الإداري التنظيمي للعاملين على مباشرة المهام الإدارية والتنظيمية في الهيئات التشريعية للدول الأعضاء.

- المساعدة على نقل التجارب وتبادل الخبرات القائمة لدى المشاركين من الدول الأعضاء من خلال التدريب التفاعلي.

ب-تبادل الزيارات بين أعضاء المجالس:

تم إقرار برنامج تبادل الزيارات والخبرات بين المجالس الأعضاء في الرابطة ويهدف البرنامج في المقام الأول إلى تمكين المجالس الأعضاء من تبادل الزيارات وتبادل الخبرات والاستفادة من تجارب البرلمانات الأعضاء بما يخلق تفكيراً مشتركاً يساعد على فهم البيئة الديمقراطية في طبيعة كل تجربة والانجازات التي يمكن أن تشكل حصيلة يستفيد منها المشاركون كما ستؤدي إلى تطوير التعاون بين المجالس،وخلال الفترة الماضية تمت العديد من الزيارات ومنها:

في العام ٢٠٠٦م قامت العديد من الدول الأعضاء بتنفيذ البرنامج المقترح من الامانه العامة وخلال هذه الفترة زار وفد من مجلس الأمة في جمهورية الجزائر مجلس الشورى في دولة قطر،وقام وفد من مجلس الشورى في مملكة البحرين

بزيارة للمجلس الفيدرالي بجمهورية أثيوبيا،كما زار وفد من مجلس الأعيان في المملكة الأردنية الهاشمية مجلس الشيوخ في جمهورية الغابون،وقام وفد من المجلس الفيدرالي بجمهورية أثيوبيا بزيارة لمجلس الأقاليم في جمهورية جنوب أفريقيا وقام وفد من مجلس الشورى في الجمهورية اليمنية بزيارة مجلس الشيوخ في جمهورية بوروندي.

في العام ٢٠٠٧ م:رحبت العديد من الدول الأعضاء بالبرنامج المقترح من الأمانة العامة وقام عدد من المجالس بتنفيذه، ومنها مجلس الأعيان في المملكة الأردنية الهاشمية الذي قام بزيارة لمجلس الشيوخ في جمهورية بوروندي،وقام وفد من مجلس الشيوخ في جمهورية نيجيريا بزيارة لمجلس الشيوخ في مملكة سوازيلاند.

في العام ٢٠٠٨ م: زار وفدمن مجلس الشيوخ في جمهورية بوروندي كلاً من الجمهورية اليمنية والمملكة الأردنية الهاشمية،كما قام وفد من مجلس الشيوخ في جمهورية ناميبيا بزيارة لمجلس الأعيان في المملكة الأردنية الهاشمية.

في ٢٠٠٩ م:زار وفد برئاسة رئيس مجلس الأقاليم بجمهورية جنوب إفريقيا مجلس الشورى في الجمهورية اليمنية واطلع على العمل في مقر الرابطة،كما زار وفد برئاسة رئيس مجلس الأمة في سلطنة عمان مجلس الشورى في الجمهورية اليمنية ومقر الرابطة،كما زار وفد برئاسة رئيس مجلس الشورى في مملكة البحرين مجلس الشورى بالجمهورية اليمنية وكذا مقر الرابطة.

وتنطلق أهمية الزيارات وتبادل الخبرات لتحقيق التالي:

- تعزيز اللقاءات غير الرسمية بين المجالس الأعضاء.

- تعزيز التعاون والعمل المشترك بين المجالس الأعضاء من خلال تمكين تلك المجالس من الاستفادة من هذا البرنامج في تعزيز العلاقات فيما بينها.

- تبادل الخبرات المتعلقة بكيفية التعامل مع القضايا المحلية والإقليمية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية.

- الاطلاع والمقارنة لطبيعة الأدوار التي تمارسها المجالس التشريعية والاستشارية الأعضاء أثناء مناقشتها للتشريعات وبالذات ما يتصل منها بمرافق البنى التحتية وكذا كمقارنة للوائح الخاصة بأداء هذه المجالس لمهامها.

- سيتيح هذا البرنامج للمجالس الزائره والمجالس المستضيفة الفرصة لإجراء نقاشات حول القضايا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الثقافية الإقليمية والدولية ومن ثم المساعدة في إيجاد حالة من الانسجام تسهم في تعزيز المصالح المشتركة في مناطق أفريقيا والعالم العربي وسيسهم ذلك أيضاً في التوصل إلى إجماع إقليمي حول كيفيه التعاطي مع الشؤون الدولية.

- تعزيز قدرة المجالس الأعضاء على التعامل مع التطورات المختلفة والمشاكل والتحديات التي تواجه المجالس الأعضاء الأخرى ومن ثم تقدير حاجة تلك المجالس للدعم والمساعدة متى ما تطلب الأمر.

سابعاً: التعاون الثقافي والبرلماني:

يمثل التعاون الثقافي، أحد الوسائل الهامة في توثيق العلاقات بين الشعوب، وإذابة الفوارق التي كرستها عوامل العزلة، الطبيعية والسياسية..ويسهم التعاون الثقافي في إظهار القيم المشتركة، والإفادة منها في تعزيز التفاهم، وصولاً إلى التقارب وتأسيس أرضية صلبة لبناء المصالح على أساس من الفهم المشترك والقبول بالآخر.

وللتعاون الثقافي الفعال وسائل فعالة أيضاً، أهمها:

١-برامج التبادل الثقافي: ويمكن إنجازه من خلال:

أ- تبادل المنح الدراسية في المعاهد والكليات والجامعات، والأكاديميات المتخصصة، وهذا النوع من البرامج يتيح للعديد من الدارسين تلقي التعليم في الجامعات والمعاهد المتخصصه، وهذا النوع من البرامج لا يتوقف تأثيره عند مكاسب التحصيل العلمي، ولكنه يتعداها إلى تكون رابطة معرفية ووجدانية لدى الدارسين بالبلدان التي درسوا فيها، يتحولون معها إلى منابر متنقلة للتعريف بهذه البلدان، وبثقافاتها وعاداتها وتقاليدها، ويتحولون كذلك إلى نقاط اتصال معرفية وروابط وثيقة بين مجتمعهم والمجتمعات التي درسوا فيها.. والأهم من ذلك أنهم يصبحون أكثر قدرة على تبني سياسات فعالة مع البلدان التي فهموها جيداً، عندما يصبحون مسئولين وأصحاب قرار في بلدانهم.

ب- إنشاء مراكز ثقافية، للتعريف بثقافات وحضارات

الدول، من خلال الاتصال المباشر بالجمهور وإقامة الفعاليات والمهرجانات التي بمقدورها أن تقدم نماذج حية لمظاهر الثقافة المختلفة، وللممارسات والعادات والتقاليد الاجتماعية، ولأنماط من المهارات التقليدية.

ج-الإفادة من وسائل الاتصال الحديثة، التي جعلت العالم قرية واحدة، والأهم هو الاستثمار في الوسائل وتخصيص مساحات من البث الفضائي للتعريف بثقافات الشعوب، باستخدام اللغات المحكية في المجتمعات المستهدفة.

ج- إنشاء مراكز دراسات متخصصة تعنى بتقديم معارف علمية أصيلة حول المجتمعات المستهدفة وتقديمها لوسائل الإعلام وللمؤسسات العلمية وللباحثين والمهتمين.

٢- الإفادة من الألعاب الرياضية في تعميق التواصل الاجتماعي بين الشعوب، بالنظر إلى ما للألعاب الرياضية وخصوصاً الأكثر شعبيه منها في استقطاب اهتمام الشعوب، من مختلف الفئات العمرية، وفي هذا السياق يمكن أن تبني مسابقات رياضية شاملة، وأخرى متخصصة قد تقتصر على شباب الجامعات مثلاً، وهذا سيكون مناسباً جداً في إطار تعزيز التعاون الثقافي بين الدول العربية والإفريقية.

وفي هذا السياق يأتي اهتمام رابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في إفريقيا والعالم العربي (أسيكا). وقد حددت الرابطة أهدافها فيما يخص هذا الملف، بتطوير التعاون بين الدول العربية والإفريقية في مجال البعثات الدراسية، وفي المجال الرياضي، لإيمان الرابطة بأن هذا النوع من برامج التواصل الثقافي والرياضي، سوف يعمق الفهم المشترك بين الشعوب العربية والإفريقية، وسيفسح المجال لاكتشاف التنوع الثقافي الثري جداً الذي تزخر به البلدان العربية والإفريقية.

وتدرك الرابطة أيضاً أن لهذه البرامج أثراً بعيد المدى على مستوى التعاون الإقليمي، نتيجة لتراكم الوعي لدى الأجيال الشابة وخصوصاً أولئك الذين تلقوا تعليمهم في إطار التبادل الثقافي كما سيؤدي ذلك إلى إزالة مشاعر الخوف والريبة والتعصب السائدة حاليا نتيجة جهل الشباب العرب والأفارقة بأساليب الحياة والنظم الأخلاقية والثقافية السائدة في كلا المنطقتين.

وفي هذا الإطار قدمت الرابطة مقترحا بأن تقوم الدول الأعضاء بترشيح مجموعة من طلابها واختيار الجامعات التي يتم ابتعاثهم إليها في دول المنطقة الأخرى ومن ثم تحديد تخصصاتهم، وسوف تكون الدولة التي قامت بالابتعاث مسئولة عن تحمل تكاليف تذاكر السفر لأولئك الطلبة ومستلزمات الدراسة الخاصة بهم، وكذلك المساعدات المالية اللازمة لتغطية تكاليف معيشتهم بينما تكون الدولة المضيفة مسئولة عن توفير السكن وتحمل تكاليف الدراسة وتوفير الخدمات الطبية الضرورية لهم.

ثامناً: - اللقاءات التشاورية:

تعد اللقاءات التشاورية السنوية إحدى الآليات التي اعتمدتها الرابطة في سبيل تحقيق أهدافها، وتلتزم بتنظيمها الأمانه العامه سنوياً تطبيقا للمادة (٣) من النظام الأساسي، والتي تنص على أن تقوم الرابطة بتنظيم لقاء سنوياً على الأقل يتم فيه مناقشة القضايا ذات الاهتمام المشترك.

تكتسب اللقاءات التشاورية أهميتها من كونها توفر فرصة للتداول على مستوى قادة المجالس حول مختلف القضايا التي تتصل بمهام وأدوار الرابطه، وتعد كذلك أحد أبرز الأنشطة القابلة للتوسع والنمو والتطور، والأرضية التي يمكن أن تبنى عليها مستويات عديدة من التعاون المشترك بين الدول الأعضاء، وبما يتيح قدرا من التكتل السياسي والاقتصادي الذي يمكن اعتباره وسيلة تختزل كثيرا من الوسائل المطلوبة لتحقيق أهداف إنشاء الرابطة.

وتعتبر اللقاءات التشاورية، فرصة ثمينة للمجالس الأعضاء لتبادل الأفكار والرؤى حول العديد من القضايا المتعلقة بالساحتين الإقليمية والدولية، وتتعزز أهمية اللقاء التشاوري عادة بالمقترحات المقدمة من العلماء ورجال الدولة والمحللين السياسيين، حول مايتصل بأساليب تعزيز دور الرابطة ومساهماتها في تحقيق التطور والرقي في أفريقيا والعالم العربي، وبالتالي تحقيق الأهداف التي أنشئت من أجلها.

كما أن هذة اللقاءات تمثل نافذة لتبادل وجهات النظر حول دور مجالس الشيوخ والشورى والغرف الثانية في الدول الأعضاء في التغلب على المشاكل التي تواجهها الأمم والشعوب واعتماد مبدأ الحوار كوسيلة لحل الصراعات في الشمال

والجنوب، ويجري فيها تبادل الآراء مع المنظمات الشقيقة التي عادة ما تحضربدعوة من الأمانة العامة للرابطة.. وفيمايلي عرض للقاءات التشاورية التي عقدت خلال الفترة الماضية:

١- اللقاء التشاوري الأول أبوجا- نيجيريا:

انعقد هذا اللقاء خلال الفترة من ٥ – ٦ يونيو/ حزيران ٢٠٠٦ م، بحضور رؤساء ونواب رؤساء وممثلي المجالس في الدول الأعضاء التالية: الجزائر- البحرين - بوروندي- مصر- إثيوبيا- الجابون - الأردن - المغرب -نيجيريا- قطر - المملكة العربية السعودية- جنوب أفريقيا- السودان – واليمن.

وجدد رؤساء الوفود المشاركة في كلماتهم التي ألقيت أثناء اللقاء تأكيدهم على الالتزام بالأهداف الأساسية التي وضعها مؤسسو الرابطة، كما أقر المشاركون بالإجماع أن تكون الرابطة منبراً لبلورة الأفكار المتعلقة بتعميق الوعي بالقيم الديمقراطية وتشجيع نظام الثنائية البرلمانية، والديمقراطية البرلمانية، وتشجيع التعاون في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية بين الشعوب العربية والأفريقية.

وقد ناقش المشاركون أعددا من أوراق العمل التي عرضت نقاشاً مستفيضاً وقدموا العديد من المداخلات التي افضت إلى التوصل إلى القرارات التالية:

-إن الجهود العالمية المبذولة للحفاظ على الأمن والسلام الدوليين يجب أن تتصدى لثلاثة تحديات رئيسية:-

١- ظاهرة العولمة.

٢- قضية صناعة القرار السياسي الدولي.

٣- مشكلة الفساد.

-كلما كان هناك سلام داخلي في كل دوله كان لزاماً أن يكون هناك سلام عالمي.

- ينبغي على أعضاء البرلمانات الأفريقية القيام بتبني المبادارت الاقتصادية التالية:

١- أهداف الألفية (MDGS).

٢- الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا(NEPAD).

٣- مؤتمر الأمن والاستقرار والتنمية والتعاون في إفريقيا.(CSSDCA)

- أقر المشاركون أن هناك حاجة لبذل المزيد من الجهود لتحقيق التنمية وكذلك تحقيق إصلاحات تربوية واجتماعية وثقافية في أفريقيا والعالم العربي من خلال تحديد وتحليل وإدراك العقبات والعوائق التي تحول دون تحقيق تلك الإصلاحات.

- تم الاتفاق على أن تلعب الرابطة دوراً هاماً في تعزيز العلاقات الخارجية والتعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء.

- طالبت الرابطة العرب والأفارقة حيثما كانوا باحترام ثقافات وحقوق بعضهم البعض وأتباع الوسائل المشروعة في الحصول على العيش الكريم.

- قررت الرابطة ممارسة نفوذها على الحكومات العربية والأفريقية لحثها على المساهمه بشكل فاعل في تمكين السودان من استرداد عافيته وفي إحلال سلام دائم في ذلك البلد.

- عبرت الرابطة عن أسفها حول الوضع السياسي المتفاقم في الصومال وطالبت جميع أطراف النزاع بتفادي ذلك الصراع المرير والمساهمة في استعادة السلام والأمن في ذلك البلد.

- لاحظت الرابطة بأسف بالغ استمرار الصراع في العراق وبعض مناطق الشرق الأوسط، وخصوصاً بين فلسطين وإسرائيل وطالبت جميع أطراف النزاع باحترام قرارات الأمم المتحدة وضمان حل سريع وعاجل لذلك الصراع.

اللقاء التشاوري الثاني- البحر الميت- الأردن:

انعقد هذا اللقاء في الفترة من ٢١-٢٢ أكتوبر ٢٠٠٧م،

بحضور رؤساء ونواب رؤساء وممثلو المجالس في الدول الأعضاء التالية: الجزائر- البحرين- بوروندي -مصر الجابون -الأردن- موريتانيا- المغرب - السعودية- السودان- سوازيلاند- اليمن.

كما حضر كعضو مراقب المنظمات التالية:

- الإتحاد البرلماني العربي.
- منظمة البرلمانات لشرق أفريقيا.

وقد وقف المشاركون في اللقاء أمام خمس أوراق عمل متخصصه التي أثارت النقاش حول: تحديات المجاعة والفقر ونقص التنمية في العالم الثالث، وإسهامات التعليم والديمقراطية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والتطور ومناقشة وإقرار أهداف الألفية التنموية التي أقرتها الأمم المتحدة عام ٢٠٠٠.

وقد خرج اللقاء بالعديد من الملاحظات حول الوضع القائم في المنطقة، وتوصل بشأن القضايا المعروضة عليه إلى النتائج الآتية:

١- لاحظ اللقاء أن التقارير الدولية حول ما أنجز من أهداف الألفية تشير إلى أن أفريقيا والعالم العربي لم يحققا تقدماً ملحوظا في سعيهما لتحقيق مضمون تلك الأهداف فيما عدا بعض البلدان التي تتمتع بمستوى معيشي عالي، بسبب ما توفر لها من عائدات النفط.

٢- من الواضح أن لهذه المجالس الهامة في (أسيكا) دوراً محوريا تلعبه في دعم جهود حكوماتها الوطنية في سعيها لتحقيق أهداف الألفية.

٣- أضحى من الواضح أن هناك علاقة مهمة بين مستوى التعليم في أي مجتمع وبين مستوى تفاعل تلك المجتمعات مع القيم الديمقراطية.

وفي سبيل توفير أجواء مشجعة لتحقيق أهداف الألفية التنموية في منطقتي أفريقيا والعالم العربي يتطلب الأمر منهما أن يعملا ما يلي:-

١- إعادة ترتيب الأولويات في كل بلد بما يخدم أغراض التنمية، وذلك من خلال تبني سياسات وبرامج عاجلة يمكن أن تكون لها آثار فورية في تخفيف حدة الفقر ومكافحة المجاعة، وهذا يتطلب أن تركز خطط التنمية بصورة أساسية على تنمية القدرات البشرية بما في ذلك دعم قدرات المواطنين من خلال توفير التعليم وكل أشكال التدريب المطلوبة.

٢- يجب أن تشكل التنمية وتوجيه قدرات الشباب جزءاً أساسيا من خطط واستراتيجيات

التنمية والتي ينبغي أن يكون فيها نصيب رئيسي يتعاطى مع توفير فرص العمل.

٣ -يجب أن تتضمن الأنظمة الوطنية قدراً من التأكيد على تحقيق العدالة والمساواة فيما بين المواطنين بغض النظر عن وجود أي تمايز طبقي وحتى في حالة تخلف جهاز العدالة.

٤ - إن تحقيق الحكم الرشيد يجب أن يكون الهدف الأساسي للحكومات كما أن مكافحة الفساد يجب أن تحتل مرتبة أولى وأن تتخذ إزاءها خطوات عملية يضمن من خلالها الانتصار في هذه المعركة، كما أن على الحكومات أن تجعل الشفافية والمحاسبة نظاماً تتبعه وهو الذي يحكم علاقتها مع المواطنين.

٥ - هناك حاجة ملحة للتشريعات المتصلة بحقوق الإنسان وحياة المواطنين بكل تعابيرها ووفقاً لما تنص عليه القوانين ويجب أن يكون هناك اعتراف بمنظمات المجتمع المدني كما ينبغي أن تسود سلطة القانون والنظام بحيث تشكل نمط الحياة السياسية والاجتماعية في كل بلد.

٦- على الحكومات أن تبذل جهوداً تشجع من خلالها مبادئ الشراكة في برامج التنمية بين القطاع العام والقطاع الخاص وعلى أن تأخذ بعين الاعتبار رأي المواطنين حين تخطط مشروعات التنمية.

٧ - إن جهود التعاون المشترك بين أفريقيا والعالم العربي يجب أن توجه لمحاربة الكوارث ابتداء من قضية التصحر والفيضانات والجفاف وصولاً إلى الزلازل والأمراض المعدية.

٨- على الحكومات أن تعطي أولوية لتطوير الإنتاج الزراعي وكأولوية وطنية وبما يساعد أيضاً صغار الفلاحين حتى يتمكنوا من زيادة طاقتهم وزيادة عوائدهم وبما يمكنهم من الوقوف على أقدامهم وزيادة الإنتاج وبالتالي التغلب على المجاعة وتوفير الأمن الغذائي.

٩- على البرلمانات والمجالس الوطنية أن تحسن من معارفها حول ما يدور على المستوى الوطني والدولي حتى تتمكن من تعزيز قدراتها على الحوار والمناقشة، كما أن عليهما أن يعززا من مؤسسات الأبحاث حتى يتمكنا من الحصول على المعلومات والمؤشرات الموضوعية التي تساعد في اتخاذ القرارات الصحيحة، آخذين في الاعتبار الأفكار المقترحة وما يصدر عن الرأي العام من توجهات.

١٠- إن التقدم نحو الديمقراطية وحكم القانون هو أمر حتمي بالنسبة للدول التي ترغب في توفير ضمانات لحقوق الإنسان والحريات العامه... وكل ذلك يتطلب شراكة إقليمية وشراكة بين الدول فيمابينها وبين الأفراد أنفسهم بهدف تبادل الأفكار والرؤى والخبرات وإيجاد حلول سلمية للاختلافات ولإعادة تشكيل مؤسسات الدول ولضمان الحكم الرشيد والتنمية.

١١- إن توفير التعليم للجميع وتوفير الحريات الأساسية وتوفير المساواة بين الرجل والمرأة وحق الحصول على المعلومات والتكنولوجيا وتوفير اليد العاملة الماهرة، كل هذه عوامل تعزز مكانة الدول وتبني مجتمعاً معرفياً يستطيع مواجة تحديات العولمة ويساهم في التفاعل مع الأمم الأخرى.

١٢- كما أن هناك حاجه ملحه لجذب الاستثمارات من خلال إصدار التشريعات المشجعة وتوفير البنية التنموية في أفريقيا والعالم العربي.

١٣- إن النمو الاقتصادي في منطقتي أفريقيا والعالم العربي يجب أن يتسم بتوفير الشفافية وان تكون مفرداته خالية من الفساد ويتطلب ذلك تشجيع التجارة بين الدول وبين المناطق الإقليمية ومن شأن ذلك أيضا أن يخلق أسواقاً تجارية مشتركة كما سيساعد على توفير بيئة تنافسية لتوفير أفضل السلع والبضائع بأسعار تنافسية للمستهلك.

١٤- إن أعضاء الرابطة مقرين بأنهم سيساهمون بفعالية في صياغة خارطة طريق شامله وعادله لفض المنازعات في منطقتي أفريقيا والعالم العربي.

١٥- إن أعضاء رابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في أفريقيا والعالم العربي(أسيكا) يدعون الدول المقرضة لأن تتخذ خطوات فورية للإلغاء الكامل لقروضها المقدمة لأفريقيا والعالم العربي، حتى تتمكن هاتان المنطقتان من الشروع في عملية إزالة حالة الطوارئ الاقتصادية والنهوض في مشروعاتها التنموية.

اللقاء التشاوري الثالث- نواكشوط – موريتانيا:

انعقد هذا اللقاء في الفترة من ٥-٦ مايو/ أيار ٢٠٠٨، بحضور رؤساء ونواب رؤساء وممثلين عن المجالس الأعضاء في الدول التالية: الجزائر- البحرين بوروندي الأردن-موريتانيا- المغرب – نيجيريا- دولة قطر- السعودية- السودان - جنوب إفريقيا اليمن-ومالي، كعضو مراقب، وبحضور المنظمات التالية:

- جامعة الدول العربية.

- الاتحاد البرلماني العربي.

-المجلس التشريعي لشرق إفريقيا.

وقد وقف اللقاء أمام عدد من أوراق العمل وأجرى بشأنها نقاشات مثمرة ومداخلات قيمة..خرج بعدها اللقاء بالنتائج والتوصيات التالية:

أ – إن الانتشار غير المشروع للأسلحة في منطقتي إفريقيا والعالم العربي يسهم في تفشي ظاهرة العنف والنزاعات.

ب –لا يمكن تحقيق التقدم والتنمية في أي بلد في غياب السلام.

ج – إن الفكر السياسي العصري لا يستطيع أن يتصور نظاما دستوريا بدون وجود سلطة تشريعية.

د –المجلس التشريعي بفعل موقعه الدستوري وتشكيل عضويته وشرعيته الشعبية وولايته وطريقة عمله يشكل منتدى للوئام الوطني والنظام الدستوري ويضمن السلم الوطني بواسطة التمثيل الفعلي للناخبين، ورباطا لمصالحهم ومراقبا شرعيا للوظائف التنفيذية.

ه - إن استقلال السلطة التشريعية والقضائية ضرورة لازمة للحكم الرشيد والسلام وتخفيف النزاعات الاجتماعية والسياسية.

و– إن التنظيم الفعال وعلاقة العمل الدستوري بين السلطات الثلاثة أمر ضروري للتنمية السياسية الاجتماعية والاقتصادية.

ل–إن كمية الأسلحة والذخائر غير الشرعية واستخدام بعض الجماعات الخاصة مثل الأطفال المسلحين وتجارتها غير الشرعية تتطلب مجهودا خاصا للقيام بعمل فعال لتخفيض عدد الضحايا في إفريقيا والعالم العربي.

م– أن عدم الاستقرار في منطقتي إفريقيا والعالم العربي يفتح مجالا واسعا لتجارة الأسلحة عامة وتهريبها بشكل خاص،مما يؤدي إلى عواقب وخيمة.

وبناء على ذلك أوصى المجتمعون بما يأتي:

١ –الديمقراطية لا يمكن تصديرها من منطقة إلى أخرى بل يجب ترسيخها وفق التجارب الاجتماعية والسياسية والثقافية الوطنية وإن القاسم المشترك هو وجود إرادة شعبية للحكم ونظام للرقابة والتوازن والحقوق الأساسية ودولة القانون.

٢– إنه لكي ينجز النظام التشريعي أدواره الدستورية، يجب عليه حماية حقوق الشعب وسن القوانين التي تدعم حرية الشعب والوحدة الوطنية.

٣ – على البرلمانات تطوير الديمقراطية والمساواة والعدالة الاجتماعية وتوعية الناخبين.

٤– إن الانتخابات المنتظمة والحرة والشفافة يجب أن تكون ميزة مستقبلية للديمقراطيات في إفريقيا والعالم العربي، حيث تعتمد ولاية المشرعين وتضفي وئاما وطنيا مؤكدا على النظام البرلماني.

٥ – على المشرعين أن يعملوا على ضمان التوازن بين الحكومة والبرلمان والعمل على احترام مبدأ فصل السلطات.

٦ –على المجالس التشريعية في إفريقيا والعالم العربي العمل على حماية حقوق النساء من خلال التشريع لتمكينهن من المساهمة في التنمية الوطنية.

٧–تدعو الرابطة البلدان الإفريقية والعربية إلى تعزيز هيئات الأمن الوطنية لضمان عدم لجوء المدنيين لضمان أمنهم الشخصي.

٨– تدعو البلدان الإفريقية والعربية إلى اتخاذ الإجراءات المستعجلة لتوقيع المعاهدات الدولية حول مراقبة الأسلحة في بلدانها.

اللقاء التشاوري الرابع-أديس أبابا – إثيوبيا:

عقد هذا اللقاء في الفترة من -٢٤ -٢٥ سبتمبر/أيلول ٢٠١١، بحضور وفود مشاركة عن المجالس الأعضاء

في البلدان التالية: الجزائر- اليمن – إثيوبيا - قطر- البحرين- بوروندي- جنوب أفريقيا - الجابون- موريتانيا- السودان-الأردن- نيجيريا- ناميبيا، وقد مثل كلاً من مصر - المغرب- السعودية سفيريهما في أثيوبيا، المنظمات المشاركة الإتحاد البرلماني الأفريقي.

وفي مستهل اللقاء وقف المؤتمرون دقيقة حداد في وفاة دولة الأستاذ عبد العزيز عبد الغنى رئيس مجلس الشورى في

الجمهورية اليمنية رئيس الرابطة إبان إنشائها الذي وافته المنية إثر الحادث الإجرامي الذي تعرض له مع قيادات الدولة في الجمهورية اليمنية.

وقد أشاد المشاركون بالدور الكبير الذي لعبه الشهيد في تأسيس الرابطة ورعايته لها خلال مرحلة التأسيس باعتباره احد أهم الآباء المؤسسين لرابطتنا الفتية.

وخرج اللقاء بالتوصيات التالية:

- تعزيز دور الثنائية البرلمانية لتقوية المؤسسات الديمقراطية في الدول الأعضاء.

- تعزيز دور الدبلوماسية البرلمانية لتحقيق المصالح المشتركة للدول الأعضاء.

- العمل على احترام حقوق الإنسان وعلى وجه الخصوص حقوق المرأة.

- تحفيز القطاع الخاص في الدول الأعضاء للتعاون والعمل المشترك.

- العمل على حل القضايا التي تواجه الشباب في تحقيق طموحهم في التعليم والحصول على فرص عمل تؤهلهم لتحقيق حياة كريمة.

-العمل على الاستفادة من التجارب الناجحة للتنمية المستدامة، وعلى وجه الخصوص تجربة التنمية في أثيوبيا، وتبادل الخبرات بين الدول الأعضاء.

- احترام حقوق الاثنيات المختلفة واعتماد المواطنة محور للحقوق والواجبات.

- توحيد الرؤى السياسية بين الدول الأعضاء في مواجهة

القضايا الراهنة على الساحة.

- تقوية اتصالات الرابطة مع المنظمات البرلمانية في العالم العربي وأفريقيا، مثل البرلمان الأفريقي والاتحاد الإفريقي والجامعة العربية والتنسيق معها.

- تعزيز التعاون بين المراكز المالية بين الدول الأعضاء في الرابطة.

- إنشاء مركز دراسات اقتصادية وسياسية للعمل على تقديم الرؤى والتوصيات الكفيلة لتعزيز العلاقات بين الدول الأعضاء.

تاسعاً: - المشاركات الدولية:

انطلاقاً من دورها كأهم رابطة برلمانية إقليمية في أفريقيا والعالم العربي، تحرص (أسيكا) على المشاركة الفاعلة في المحافل الدولية، وتأكيد دورها في التأثير على صناعة القرارات المتصلة بالمنطقة.

وفي هذا شرعت الأمانة العامة للرابطة بالحضور والمشاركة بصفة مراقب، في اجتماعات الاتحاد البرلماني الدولي (IPU) الذي ينعقد بشكل نصف سنوي، وتساهم الرابطة، وبشكل ايجابي في مختلف القضايا التي تعرض في هذه الاجتماعات.

عاشراً: دور الرابطة في تشجيع البحث العلمي بين الدول الاعضاء في الرابطة

(كأس الرابطة للتميز)

مما لا شك فيه أن الشباب هو الأداة والوسيلة والمحور والغاية لأي عمل تنموي ناجح ، فلا تنمية شاملة ولا مستقبل منشود بمعزل عن استثمار طاقات الشباب والشابات وتحفيزهم ومنحهم الأمل والوعد للمشاركة الفاعلة والواعية والمسؤوله في كل ما يتعلق بحياتهم ، حاضرا او مستقبلا ، سيما وان الرعاية الشبابية الناجحة هي الرعاية الاستباقية و الشاملة و المتوازنة . ويعد الشباب مؤشرا بارزا على قوة الدولة وقدرتها على المساهمة في العملية التنموية بكافة أبعادها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية و الامنية ، وادراكا منها بهذه الاهمية ولان احد أهداف الرابطة هو تعزيز التعاون الثقافي بين الشعوب التي تمثلها فان ذلك دفع الرابطة لرسم الية من شانها ان تساعد على تحفيز الشباب ، لا سيما اولئك الذين يتابعون تعليمهم في المستوى الجامعي ونظرا لاهمية البحث العلمي في بناء شراكة قوية وفاعلة بين شعوب افريقيا والعالم العربي قامت الرابطة بالتعاون مع مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية في جامعة صنعاء وبرعاية كريمة من مجلس الشورى في الجمهورية اليمنية ممثلا برئيسه معالي الشيخ/ عبد الرحمن محمد علي عثمان بتنظيم

فعالية " كاس الرابطة للتميز " حيث تهدف هذه الفعالية الى تنمية المهارات البحثية للطلاب و تمكينهم من معالجة قضايا تعزز استقرار وتنمية المجتمع وكذا تنمية الحس المتعلق بتقاسم نفس الخلفية التاريخية والثقافية والاجتماعية لشعوب المنطقتين العربية والافريقية لان انخراط الشباب في مختلف البحوث من شانه ان يرسخ العلاقات المشار اليها بين بلدان المنطقتين.

وتعتبر هذه الفعالية نواة لفعاليات اخرى ستقام على مستوى الجامعات و المؤسسات البحثية في الدول الاعضاء ، كما انها اولى خطوات الشراكة في المجال الثقافي كمحصلة لاعمالها في الفترات الماضية في مسارات سياسية واقتصادية واستراتيجية مختلفة . وتكمن اهتمامات الرابطة في هذا المجال للافادة القصوى من العلماء و الباحثين في التوصل الى رؤى علمية دقيقة وحلول منهجية للقضايا التي تشغل اهتمام دول الرابطة وكذا تشجيع و تحفيز قيم البحث العلمي لدى الدارسين في الجامعات وايجاد رابط وثيق بين الدور العلمي والاكاديمي للجامعات وبين اهتمامات واولويات قضايا المجتمع المختلفة وتوجيه هذا الجهد نحو خدمة قضايا التنمية وخدمة المجتمع عموما.

اللازم لاعمال البحث ، كما ستسهم في دفع الطلاب للقيام بعمل مميز و تحسين المعرفة ونشرها بين الدول الاعضاء وفي الاوساط الدولية على حد سواء ، كما ان هذا البرنامج يحقق احد الأهداف التي رسمتها الرابطة والمتمثل في اشراك المؤسسات الاكاديمية والبحثية في تبني القضايا التي تهم الرابطة .

وقد حضر الاحتفال بهذه الفعالية معالي الشيخ عبد الرحمن محمد علي عثمان ، رئيس مجلس الشورى اليمني ومعالي وزير الشباب والرياضة في الجمهورية اليمنية الاستاذ/ معمر الارياني الى جانب حشد كبير من السياسين والعلماء واعضاء من مجلسي الشورى والنواب في الجمهورية اليمنية بالاضافة الى العديد من الباحثين والمثقفين والمعنيين بهذا الشان .

تناولت البحوث قضايا " الثنائية البرلمانية – نظام الغرفتين ، سيادة القانون كاحد اسس الحكم الجيد ، صيانة الامن والسلام لتحقيق الاستقرار والتنمية " وتم اختيار ثلاثة فائزين من الطلاب الباحثين المشاركين في هذه المسابقة وتوزيع الجوائز على هؤلاء الثلاثة الأوائل وكذا توزيع جوائز تشجيعية لبقية الطلاب المشاركين

ومما تقدم فان هذه الفعالية ستساهم في خلق الوعي عن طريق الترويج للمواضيع المختارة وتشجيع اساتذة الجامعات والمحاضرين لاعطاء الاهتمام

الباب الثالث

أنظمة المجالس وممارساتها البرلمانية والشوروية

في هذا المحور سنعرض لأنظمة المجالس الأعضاء وممارساتها، في إطار الأنظمة السياسية في كل دولة عضو من دول الرابطة، مع تعريف بالأدوار التي تؤديها المجالس، استناداً إلى المعلومات التي حصلت عليها الأمانة العامة للرابطة من المجالس الأعضاء.

وسترون أن الدول الأعضاء تتقاسم التوجة ذاته نحو الديموقرطية التي تفرض قيوداً على مسئوليات وتصرفات الحكام أمام شعوبهم الذين يمارسون دورهم الرقابي عن طريق ممثلين يقومون باختيارهم عن طريق انتخابات تنافسية حرة ونزيهة.

وإذ توصف الديمقرطية في العالم العربي، وإفريقيا بالديمقراطيه الناشئة، كما هو حال كثير من الدول في آسيا وأمريكا اللاتينية، فإن هناك تباينا في مستويات التطبيق للديمقراطية في دول المنطقتين العربية والإفريقية، ونلحظ ذلك من خلال عدد من الوسائل المعبرة عن حالة الديمقراطية في كل دولة، ومنها: وجود مجالس نيابية أو شوروية أو المجلسين معا، وفق ما يعرف بنظام الغرفتين، أو نظام الغرفة الواحدة مع الأخذ بالاعتبار مهام كل من الغرفتين.

ويمكن القول أن معظم الأنظمة السياسية في العالم، ومنها بطبيعة الحال، الأنظمة العربية والإفريقية، تتجة نحو الديموقراطية، مع تفاوت في نسب التقدم على هذا الصعيد من دولة إلى أخرى، وفي العوامل التي دفعت باتجاه إجراء الإصلاحات السياسية والديمقراطية.

وقد اخترنا أن تكون المجالس الأعضاء في الرابطة هي المدخل لعرض النظام السياسي في كل بلد عضو وعلى نحو ما يلي:

مجلس الشيوخ في جمهورية نيجيريا الفيدرالية:

يتكون المجلس من (١٠٩) أعضاء يُنتخبون مباشرة من قبل الناخبين في دوائرهم الانتخابية المختلفة ولمدّة(٤) سَنَوات، تحسب بدءاً من أول اجتماع يعقده المجلس، حيث يعقد الاجتماع الأول للمجلس المنتخب بناء على إعلان يصدره رئيس الجمهورية، ولا يمكن حلّ المجلس قبل نهاية فترته.

تقسم الصلاحيات التشريعية بين المجلسين العاملين في نيجيريا (النواب، والشيوخ) بالتساوي، وكُلّ قانون يصادق عليه من أحد المجلسين يجب أن يصادق عليه المجلس الآخر بشكل مماثل قبل أنْ يُرسَلَ إلى رئيس الدولة لإصداره.

قيادة المجلس:

معالي السيد / السناتور ديفيد مارك

تطلق صفة رئيس مجلس الشيوخ على المسئول الأول في مجلس الشيوخ في الجمهورية الفدرالية النيجيرية، ويتم انتخابه من بين أعضاء مجلس الشيوخ بالأغلبية البسيطة لأصوات الحاضرين في المجلس، ويحتل المرتبة الثالثة في الترتيب الوطني للأسبقية البروتوكولية بين مسئولي الدولة، بعد رئيس الجمهورية ونائب الرئيس.

ويقوم رئيس مجلس الشيوخ النيجيري برئاسة الجلسات العامة للمجلس وجميع لجان مجلس الشيوخ، ويقرّ نقاط النظام، والتفسير النهائي لأنظمة المجلس، وتعيين رؤساء وأعضاء اللجان بالتشاور مع لجنة الاختيار التي يَرأسها، ويرأس الجلسات المشتركة لمجلسي الشيوخ والنواب (الجمعية الوطنية) في المناسبات الوطنية.

أما المسئولون الرئيسيون الآخرون في مجلس الشيوخ فهم: نائب رئيس المجلس، وزعيم الأغلبية في المجلس، وزعيم الأقليّة في المجلس، ونائب زعيم الأغلبية، ونائب زعيم الأقلية، ومنسق الأغلبية، ومنسق الأقليّة، ونائب منسق الأغلبية، ونائب منسق الأقلية.

وتتلخص مهام قيادة مجلس الشيوخ في الآتي:

١. نائبَ رَئيس مجلس الشيوخ يمارس السلطة الكاملة في غياب الرئيس.

٢. يَقُودُ زعيمُ الأغلبية في مجلس الشيوخَ النقاشَات فيما يخص جميع قوانين الحكومة وإجراءاتها.

٣. يدعم زعيمُ الأقلية كُلّ القرارات التي يتبناها زعيم الأغلبية في المجلس.

٤. يتولى نائبُ زعيم الأغلبية في مجلس الشيوخ جميع المهام عند غياب زعيم الأغلبية.

٥. يتولى نائبُ زعيمَ الأقلية جميع المهام عند غياب زعيم الأقلية.

٦. يُنظّمُ منسق الأغلبيةَ مناقشات الأعضاء في مجموعته ويتأكد من توفر الانضباط أثناء الاجتماع.

٧. يُنظّمُ منسق الأقليةَ مناقشات الأعضاء في مجموعته ويتأكد من توفر الأنضباط أثناء الاجتماع.

نظام اللجان:

تنقسم اللجان في مجلس الشيوخ النيجيري إلى نوعين: متخصصة، وأخرى دائمة، ويتشكل المجلس من قرابة(٥٤) لجنة، ويتراوح عدد الأعضاء في كُلّ لجنة بين (٩) و(١٣) عضواً.

وتتمثل مهام اللجان في دراسَة وبَحْث القوانين ومشروعات القوانين ومن ثم تقديم النتائج إلى المجلس.ويجري تعيين رؤساء اللجان من قبل رئيس المجلس بالتشاور مع لجنة الاختيار.

ويَترأّسُ كل رئيس لجنةَ اجتماعات لجنته، وينظم أعمالها ويفسر القواعد والمهام المناطة بها، ويوقع ويرفع تقارير اللجة إلى المجلس.

مهام المجلس:

يتحمل مجلس الشيوخ مسئولية الإشراف على سلامة تنفيذ وإنفاق الميزانيات السنوية المقدمة من قبل المؤسسات التنفيذية في الدولة والإشراف على السياسة الخارجية للدولة، وذلك بتطبيق المعاهدات الدولية الموافق عليها، ويُصادّقُ المجلس كذلك على التعيينات الدبلوماسية والوزارية، وعلى التعيينات القضائية، وله صلاحية إزاحة الضبّاط القضائيين على المستوى الفيدرالي، ويُصادقُ أيضا، على استحداث الولايات والحكومات المحلية، ويعدل الدستور عند الضرورة، وله صلاحية التوجيه والعقاب للمخالفات التي يرتكبها الأعضاء.

ويتمتع أعضاء المجلس بالحصانة البرلمانية فلا يمكن أن يحاسب أي عضو في المجلس أو يُعتَقلَ بسبب رأي يَقُولُه داخل المجلس.

المجلس الوطني في ناميبيا:

يتألف المجلس الوطني في ناميبيا من (٢٦) عضواً بينهم (٧) نساء، ويتم انتخاب جميع الأعضاء من قبل المجالس الإقليمية لمدة ست سنوات، ويشترط أن يكون عمر المرشح لعضوية المجلس الوطني ٢١ عاماً وأن لا يكون قد أُدين قبل الاستقلال بجنحة نتج عنها حكم بالإعدام أو عقوبة سجن تصل إلى أكثر من ١٢ شهراً، ولم يخير بين السجن والغرامة ما لم يكن قد رد إليه اعتباره أو تكون عقوبة السجن قد انتهت قبل عشر سنوات على الأقل من الموعد المحدد لانتخابات المجلس.

ويمكن إقالة العضو من منصبه من قبل المجلس الإقليمي أو الحزب الذي ينتمي إليه قبل انتهاء فترة العضوية وذلك في حالة إخلاله بواجبات العضوية في الحزب السياسي الذي ترشح باسمه، كما يمكن إقالة العضو في حالة غيابه عن جلسات المجلس الإقليمي ثلاث مرات متتالية دون الحصول على إذن مسبق من المجلس ولم يتم إعفاؤه من ذلك الغياب.

ويجتمع المجلس بناءً على إشعار يوزع من قبل مكتب سكرتير المجلس الوطني إلى ثلاثة عشر مجلساً إقليمياً بحيث يحدد ذلك الإشعار موعد أول اجتماع يعقده المجلس. ويتم تقديم مشاريع القوانين إلى البرلمان، ثم تحال إلى المجلس لإعادة النظر فيها ومناقشتها، ولا يوجد عدد محدد للجلسات التي يعقدها المجلس سنوياً.

مسئولوا المجلس:

معالي السيد / هون أ. ك ، كابير

المسئول الأول في المجلس الوطني هو رئيس المجلس، ويتم انتخابه من بين أعضاء المجلس في أول اجتماع له وبأغلبية الأصوات (٥٠١)، ويمكن إقالته قبل انتهاء فترة رئاسته بنفس العملية التي يمكن من خلالها إقالة بقية الأعضاء عن طريق قيام أغلبية بسيطة من الأعضاء بحجب الثقة عنه، لكنه يستطيع الاحتفاظ بعضويته في المجلس.

مهام قيادة المجلس:

يقوم رئيس المجلس بعدد من المهام، وهي رئاسة اجتماعات المجلس، والحفاظ على النظام أثناء الجلسات والمداولات،

وإصدار الأحكام. والتحدث باسم المجلس.

أما بقية مسئولي المجلس فهم نائب الرئيس الذي يتم انتخابه من قبل المجلس، وزعيم المعارضة الرسمية، ورئيس كتلة الحزب الحاكم، وكذا رؤساء اللجان، ونائب رئيس كتلة الحزب الحاكم، ومساعد رئيس كتلة الحزب الحاكم.

ويتم انتخاب هؤلاء المسئولين من قبل الأحزاب السياسية المختلفة في المجلس، ويمكن إقالة أي منهم في حال حجب الثقة عنهم وذلك بنفس الطريقة التي تم انتخابهم بها.

وتتلخص مهام بقية مسئولي المجلس في أن نائب رئيس المجلس هو رئيس لجان المجلس، ويقوم بدور الرئيس في حالة غيابه، ويعتبر –أيضاً- منسقاً لتلك اللجان.

أما زعيم المعارضة فيرأس حزب الأقلية المعارضة في المجلس، ورئيس كتلة الحزب الحاكم يرأس حزب أعضاء الأغلبية وتعتبر مهامه ذات طابع سياسي، كما يقوم بضمان حضور أعضاء حزبه جلسات المجلس الاعتيادية، وكذا الجلسات التي يتم فيها التصويت على قضايا وأمور مختلفة وذلك وفقاً للصلاحيات الممنوحة له من الحزب، ورؤساء اللجان يترأسون اجتماعات اللجان، ويقومون برفع تقارير اللجان في المجلس. ويقوم نائب رئيس كتلة الحزب بإعداد محاضر اجتماعات كتلة حزبه.

نظام اللجان:

في المجلس الوطني(٩) لجان تضم كل منها ما بين(٤-٦) أعضاء، بحيث يكون رئيس المجلس عضواً في إحدى تلك اللجان.

وتتألف اللجان من منسق اللجنة، ورئيسها، ونائبه، ومسئولي مكتبها، وتصنف إلى: لجان داخلية، ولجان دائمة، ولا يشترط في رؤسائها أن يكون لديهم مؤهلات محددة ويتم تعيينهم بواسطة لجنة القوانين واللوائح الثابتة.

أما مهام رؤساء اللجان فتتلخص برئاسة اجتماعات اللجان، ورفع تقارير اللجان إلى المجلس، وتنسيق أنشطة اللجان، وعقد اجتماعات اللجان.

الأحزاب السياسية الممثلة في المجلس:

هناك ثلاثة أحزاب سياسية ممثلة في المجلس، وهي: منظمة شعوب جنوب وغرب أفريقيا SWAPO وحزب التحالف والتحول الديمقراطي DTA وجبهة الاتحاد الديمقراطي UDF.

مهام المجلس:

يضطلع المجلس بمسئولية رقابية على القطاعات الحكومية، لكنه لا يتدخل مطلقاً في السياسة الخارجية للبلاد، ويمكن إجمال مهامه كما يلي:

١- إعادة النظر في مشاريع القوانين.

٢- مناقشة أي تشريعات ثانوية مقدمة من قبل المجلس الوطني ورفع تقارير بشأنها إلى المجلس.

٣-رفع توصيات إلى المجلس الوطني بخصوص سن تشريعات تتعلق بالأمور والقضايا الهامة ذات الطابع الإقليمي حيث يقوم المجلس الوطني بدراستها.

٤- أداء أي مهام أخرى موكلة إليه من قبل المجلس الوطني أو وفقاً لقرار صادر من البرلمان.

ويمكن للمجلس تعديل أو تعليق العمل بأي قرار صادر عن البرلمان إضافة إلى أنه يستطيع ممارسة إجراءات تأديبية ورقابية على أعضائه. ولا يمكن اتخاذ أي إجراءات مدنية أو جنائية أو اعتقال أو حبس أو الإضرار بأي عضو من الأعضاء بسبب ممارسته لحقه في حرية التعبير في البرلمان أو أثناء مشاركته في فعاليات البرلمان. أما موظفو المجلس فيتم تعيينهم بواسطة لجنة الخدمات العامة وتقوم وزارة المالية بصرف اعتمادات المجلس.

مجلس الشيوخ في مملكة سوازيلاند:

يجري تعيين عشرة من أعضاء المجلس بواسطة المجلس الوطني، بينما يقوم الملك بتعيين بقية الأعضاء، ويشغل الأعضاء مناصبهم في المجلس لمدة خمس سنوات، ويقوم المجلس بتشكيل هيئة انتخابية لهذا الغرض.

ويمكن للملك إقالة العضو من منصبه قبل انتهاء الفترة المحددة لشغل ذلك المنصب، وذلك إذا أدين بجنحة يترتب عليها حكم بالسجن لا يقل عن ستة أشهر، ويتم دعوة أعضاء المجلس للاجتماع عن طريق المذياع وأجهزة الهاتف ومسئولي المجلس، ويمكن حل المجلس طبقاً للمرسوم الملكي بهذا الشأن، وتعتبر العلاقة بين المجلس والغرفة الدنيا (البرلمان) علاقة تكاملية، وتستمر فترة الانعقاد السنوية للمجلس لسبعة أشهر.

هيكل المجلس

١- الرئيس.

معالي السيدة / جيلينا زوان

٢- نائب الرئيس.

٣- رؤساء الجان الجلسات واللجان المؤقتة.

٤-سكرتير المجلس.

رئيس المجلس هو المسئول الأول في المجلس ويشغل منصبه لمدة خمس سنوات، ويتم تعيينه أو انتخابه أولاً كعضو بالتزامن مع تعيين بقية أعضاء المجلس قبل أن يتم انتخابه كرئيس للمجلس، ورئيس للسلطة التشريعية في البلاد.

ويعتبر الرئيس هو الفيصل في المجلس، حيث يقوم بضبط النظام أثناء جلسات النقاش التي يجريها الأعضاء، ويقوم بإعداد جدول أعمال المجلس، ويقوم بدعوة واختيار المتحدثين في قاعة المجلس.

وبناءً على ذلك فإنه يجب أن يحصل على أكبر عدد من الأصوات التي يتم الإدلاء بها من قبل أعضاء المجلس أثناء الانتخابات التي يشارك فيها ثلاثة أعضاء يتنافسون على هذا المنصب.

ويمكن إقالته قبل انتهاء فترته، وذلك في حالة قيام الأعضاء بحجب الثقة عنه إذا تمت إدانته بجنحة يترتب عليها حكم بالسجن تزيد عن ستة أشهر ولكنه يحتفظ بعضويته في المجلس في حالة إقالته.

أما بقية مسئولي المجلس فهم: نائب رئيس المجلس، ورؤساء اللجان المؤقتة ولجان الجلسات. ويمكن للملك إقالة أولئك المسئولين من مناصبهم قبل انتهاء الفترة المحددة لشغل تلك المناصب في حالة إدانتهم بجنحة يترتب عليها حكم بالسجن لأكثر من ستة أشهر.

ويقوم نائب الرئيس بأداء مهام الرئيس في غيابه، أما رؤساء اللجان والجلسات فيقومون بعقد اجتماعات اللجان وضبط النظام أثناء تلك الاجتماعات، وإعداد تقارير اللجان وتقديمها إلى المجلس. ويتم انتخاب أولئك المسئولين من قبل أعضاء المجلس.

نظام اللجان:

يعتمد مجلس الشيوخ نظام اللجان حيث تتألف كل لجنة من سبعة أعضاء بحيث ينتمي رئيس المجلس لإحداها، وتقوم لجنة الخدمات بتوفير الخدمات للأعضاء والاهتمام بهم.

وتتركب كل لجنة من رئيس ونائب، وأعضاء، وسكرتارية تتألف من كاتب المجلس أو أي كاتب آخر يتم تكليفه من قبل كاتب المجلس..ويتم تصنيف اللجان إلى أربعة أصناف:

١- اللجان الدائمة للمراسيم.

٢- لجان الخدمات.

٣- لجان الشئون الحكومية.

٤- لجان الجلسات.

وتقوم لجان الجلسات بأداء مهامها لمدة عام واحد فقط، أما اللجان المؤقتة فتنتهي صلاحياتها بانتهائها من المهام الموكلة إليها، ويتم تعيين رؤساء هذه اللجان من قبل أعضاء المجلس، حيث يقوم رئيس اللجنة بالدعوة لعقد الاجتماعات وضبط النظام وتقديم التقارير إلى المجلس.

مهام المجلس:

يقوم المجلس بأداء مهام إشرافية ورقابية على القطاعات الحكومية المختلفة من خلال لجنة الشئون الحكومية، والمصادقة على الاتفاقيات والمعاهدات الدولية، وإضفاء الطابع المحلي عليها. ويقوم بأداء دور المحكمة من خلال عقد جلسات خاصة بهذا الشأن. وهناك مجموعة من القوانين الثابتة تنظم عمله، فضلا عن مجموعة من التشريعات تحدد طبيعة العلاقات بين المجلس وبقية القطاعات الحكومية الأخرى. ويتمتع المجلس بصلاحية تعديل أو حتى تعليق العمل بالقوانين إلى جانب اتخاذ إجراءات ضبط ضد الأعضاء المخالفين. ولا يمكن إلقاء القبض على أي عضو من أعضاء المجلس في داخل مجمع البرلمان. فيما يتعلق بأمور التوظيف في المجلس فيتم ذلك عن طريق وزارة الخدمات العامة التي تشمل أيضاً هيئة الخدمة المدنية. ولا يقوم المجلس بالرقابة على موازنته وإنما تقوم وزارة المالية بذلك من خلال إدارة الخزانة.

مجلس المستشارين في المملكة المغربية

يتألف مجلس المستشارين في المملكة المغربية من ٢٧٦ عضواً يتم انتخابهم لمدة تسع سنوات من خلال لجنة انتخابية تشكل بواسطة أعضاء السلطة المحلية وأعضاء الاتحادات العمالية، بحيث يتم انتخاب ثلث الأعضاء في المجلس نفسه بشكل سنوي، ويمكن أن يفقد الأعضاء عضويتهم في المجلس قبل نهاية فترة المجلس، وذلك لأسباب قانونية مثل المخالفات الانتخابية حيث يتوجب على العضو ترك المجلس لكي يتم تطبيق العقوبة المترتبة على تلك المخالفة.

وللمجلس دورتا انعقاد في السنة، تبدأ الأولى في شهر أكتوبر، وتبدأ الثانية في شهر أبريل، ويمكن عقد جلسات إضافية بناء على طلب رسمي من الحكومة وتأييد ثلثي أعضاء المجلس، وللملك مطلق الصلاحية في حل المجلس طبقا للدستور. وتعتبر العلاقة بين مجلس المستشارين والبرلمان علاقة تكاملية وفق إطار دستوري.

قياده المجلس:

معالي الدكتور / محمد الشيخ بيد الله

يرأس المجلس حاليا الدكتور محمد الشيخ بيدالله، ويقوم رئيس المجلس بالإشراف على أنشطة وفعاليات المجلس، ويتم انتخابه لمدة ٣ سنوات بأغلبية مطلقة من أعضاء المجلس في الجولة الأولى وأغلبية بسيطة في الجولة الثانية، ويأتي في المرتبة الثالثة من حيث ترتيب وأهميه المناصب في البلاد.

أما مهامه فتتمثل في أنه: يقوم بالتوجيه والإشراف على المجلس إدارياً ومالياً. ويمثل المجلس في المؤتمرات المحلية والدولية. وإدارة أنشطة وفعاليات المجلس ومنح صلاحيات للأعضاء كلما لزم الأمر.

وبشأن بقية مسؤولي المجلس الذي يتم انتخابهم أيضاً عبر المجلس فهم ٥نواب للرئيس، و٣ أمناء عموم و٣ مسئولين ماليين، وهؤلاء المسئولون يتولون مهام رئيس المجلس في حاله غيابه، ويساعدونه في شئون الإدارة العامة للمجلس، إضافة إلى تمثيل المجلس في بعض المهام والأعمال.

نظام اللجان:

يتكون المجلس من ٦ لجان، يتألف كل منها من ٤٥ عضواً، ويكون رئيس المجلس عضواً في إحداها. ويقوم المجلس بإحالة مشاريع القوانين إلى هذه اللجان من أجل دراستها وتحليلها إلى جانب تقديم توصيات بإجراء بعض التعديلات عليها كلما اقتضت الحاجة لذلك.

مجلس الشورى في مملكة البحرين:

يتألف مجلس شورى مملكة البحرين من ٤٠ عضواً بينهم ٦ إناث، ويحصلون على عضوية المجلس بتعيين من الملك لمدة أربع سنوات قابلة للتمديد ولا يمكن حل المجلس إطلاقاً.. ويعين الملك رئيس المجلس، وفي حالة مخالفته للوائح وأنظمه المجلس أو شغله منصبا آخر فللملك الحق في إقالته.

ويعقد المجلس جلساته بشكل أسبوعي بناء على دعوة من رئيس المجلس..

وتتمتع مملكه البحرين بوجود النظام البرلماني الثنائي، حيث يقوم المجلسان (مجلس الشورى، البرلمان) بالموافقة على مشاريع القوانين المقترحة قبل إقراره، وفي حالة وجود خلاف بين المجلسين حول قضايا معينة يعقد اجتماع مشترك للمجلسين باسم(المجلس الوطني) بحيث يتولى رئاسته رئيس مجلس الشورى،، ويقوم أعضاء المجلس المشكل بالتصويت حول القضايا محل الخلاف. ويعقد المجلس جلساته ضمن دورة الانعقاد السنوي التي تستمر لمدة لا تقل عن ٧ أشهر في السنة.

قياده المجلس:

معالي السيد / علي بن صالح الصالح

رئيس المجلس الحالي هو الأستاذ علي بن صالح الصالح، وهو المسئول الأول والمباشر في المجلس، ويأتي في المرتبة الأولى قبل رئيس الوزراء ورئيس البرلمان من حيث أهمية

وترتيب المناصب في الدولة، وتتمثل مهامه في: تمثيل المجلس والإشراف على أنشطة وفعاليات الأمانة العامة للمجلس. وترؤس جلسات المجلس. وإسناد المهام إلى اللجان المختلفة للمجلس، ورئاسة تلك اللجان كلما اقتضت الحاجة لذلك.

وتتكون بقية قيادة المجلس الذين ينتخبهم الأعضاء: من: النائب الأول لرئيس المجلس والنائب الثاني لرئيس المجلس، ورئيس اللجنة القانونية، ورئيس اللجنة المالية والاقتصادية.

أما مهامهم فتتمثل في: إقرار جدول أعمال المجلس، واستعراض ملاحظات وتعليقات الأعضاء حول محاضر الاجتماعات، ومناقشة ميزانية المجلس والحساب الختامي، ومتابعة أنشطة اللجان وتنسيقها، وتحليل التقارير المرفوعة من قبل الأعضاء والذين تم إيفادهم في مهمات خاصة قبل إحالتها إلى المجلس، وإدارة المجلس عندما يكون الأعضاء في حاله إجازة قانونية.

نظام اللجان:

يتألف المجلس من ٥ لجان، كل لجنة تتكون من ٧ أعضاء، عدا اللجنتين القانونية والمالية، فتتكون من ٨ أعضاء. ويمكن للمجلس تشكيل لجان أخرى إذا استدعى الأمر ذلك.

ويتولى مسئولية اللجان رئيس ونائب للرئيس وسكرتير يتم اختيارهم من بين الأعضاء الذين يقومون بانتخاب رؤساء اللجان ونوابهم لفترة واحدة قابلة للتجديد.

وتقوم لجان المجلس بدارسة مشاريع القوانين وأي مقترحات تقدم إليها من المجلس، ورفع تقارير بهذا الشأن من أجل مناقشتها من قبل أعضاء المجلس، أما مهمة رئيس اللجنة فتتمثل في وضع جدول أعمال اجتماعات اللجنة وعقد الاجتماعات وإقرار محاضر الاجتماعات، ورفع تقارير إلى رئيس المجلس إضافة إلى تمثيل اللجنة عندما يتطلب الأمر ذلك.

ويقتصر التمثيل في المجلس على بعض الجمعيات السياسية، ولا توجد أي أحزاب سياسية ممثلة في المجلس، ولا يقوم المجلس بأي مهمة إشرافية ورقابية على القطاعات الحكومية المختلفة لكنه يلعب دوراً مهماً في السياسة الخارجية للبلاد يتمثل في إصدار القوانين والتشريعات المتعلقة بمشاريع القوانين بالمعاهدات والاتفاقيات.

كما يقوم المجلس أيضاً بعدد من المهام الأخرى، يمكن تلخيصها في: مناقشه مشاريع القوانين المرتبطة بالبرلمان قبل أن يقوم الملك بإصدارها، واقتراح مشاريع القوانين التي تؤثر في قرارات الحكومة إذا تم إقرارها كقوانين، والإشراف على أداء مجلس الوزراء، وكذا استجواب الوزراء إذا لزم الأمر.

وينظم الدستور واللوائح البرلمانية والنظام الأساسي للمجلس العلاقة بينه وبين بقيه القطاعات الحكومية. حيث يحدد القانون للائحة الداخلية للمجلس والتي يمكن إجراء تعديلات عليها وفقاً لاقتراحات مقدمة من قبل أعضاء المجلس الذين بدورهم يقومون بمناقشة تلك المقترحات وربما إقرارها.

ولا يمكن اعتقال أو استجواب أي من أعضاء المجلس بسبب التعبير عن آرائهم في المجلس أو لجانه المختلفة، ولا يمثل أي عضو من الأعضاء أمام أي جهة قانونية إلا بموافقة رئيس المجلس على ذلك.

وللمجلس الحرية التامة في تعيين موظفيه، وصلاحية كاملة في الإشراف والرقابة على موازنته، ويتفق المجلس مع الحكومة في إقرار الموازنة قبل صرف الاعتمادات المخصصة لها.

مجلس الشورى في دولة قطر:

يتألف مجلس شورى دولة قطر من(٣٥)عضواً يُعيّنهم أمير البلاد وتعتبر صلاحيات المجلس سارية المفعول اعتبارا من تاريخ تعيينهم وحتى نهاية فترة المجلس المحددة –حسب القانون. وللأمير إقالة العضو من منصبه إذا ثبت عدم أهليته قبل نهاية فترة المجلس.ويعقد المجلس جلساته وفقاً لإعلان رسمي من الأمير، سواء كان ذلك لجلسة سنوية أو طارئة، كما يمكن حل المجلس بنفس الطريقة. ويعقد المجلس جلساته ضمن دورة الانعقاد السنوية التي تستمر على الأقل لمدة ثمانية أشهر في السنة. وتتكون السلطة التشريعية في دولة قطر من مجلس واحد هو مجلس الشورى.

قياده المجلس:

معالي السيد/ محمد بن مبارك الخليفي

رئيس المجلس هو المسئول الأول فيه، وينتخب من قبل الأعضاء، ويفوز بأغلبية بسيطة. ويقوم الأعضاء بانتخاب نائب الرئيس والمراقب العام للمجلس.

مهام رئيس المجلس:

تتمثل مهام رئيس المجلس في الإشراف على الإدارة العامة للمجلس، وترؤس جلسات المجلس وضمان تطبيق النظام فيه، والإشراف على ميزانية المجلس والحسابات الختامية. وتمثيل المجلس في مناسبات مختلفة.

مهام مسئوولي المجلس:

مسؤولو المجلس الآخرون هم: نائب الرئيس، الذي يقوم بمساعدة رئيس المجلس في أداء مهامه وينوبه في غيابه. والمراقب أو المشرف العام. وتتلخص مهامهم ب: الإشراف على كتابة محاضر الجلسات، وإعداد موازنة المجلس والحسابات الختامية، وترشيح الوفود للمشاركة في المؤتمرات الدولية، ومتابعة أنشطة وفعاليات لجان المجلس إلى جانب إدارة أعمال المجلس المختلفة.

نظام اللجان:

يتكون المجلس من ٥ لجان، مع الأخذ بالاعتبار حاجة المجلس لها حسب القانون، وتتألف كل لجنة من ٥ أعضاء على الأقل. ولدى كل منها سكرتارية ومقرر، وتستمر اللجان في أداء مهامها حتى نهاية الفترة المحددة للانعقاد السنوي للمجلس.

ويقوم رؤساء اللجان بالمشاركة في النقاشات والمداولات المختلفة، كما يقومون بحفظ النظام في تلك اللجان إلى جانب إقرار مقررات اللجان قبل إحالتها على المجلس.

ولا توجد أي أحزاب سياسية ممثلة في المجلس. ويعتبر النظام الأساسي للمجلس الذي نص عليه القانون رقم ٦ لعام ١٩٧٩م هو المنظم للعمل التشريعي في المجلس. ويمكن تعديل اللائحة الداخلية للمجلس بواسطة أغلبية مكونة من ثلثي أعضاء المجلس، إضافة إلى قانون صادر عن المجلس لإقرار تلك التعديلات.

وإلى ذلك: لا يمكن استجواب أو مقاضاة أعضاء المجلس بسبب إبداء آرائهم في قاعه المجلس. أما فيما يتعلق بتوظيف العاملين في المجلس إضافة إلى المراقب العام فذلك يتم عبر موافقة الأعضاء بناءً على تزكية من رئيس المجلس.

مجلس الشورى في جمهورية مصر العربية

هو مجلس نيابى، ذو اختصاص تشريعى، يتألف المجلس من ٢٧٠ عضواً في التشكيلة الجديدة بينهم ١٨٠ عضواً منتخباً و٩٠ عضواً يعينهم رئيس الجمهورية. وينتخب الأعضاء عبر الانتخابات المباشرة التي تُجرى في جميع الدوائر الانتخابية في البلاد.

ويستمر الأعضاء في شغل مناصبهم في المجلس لمدة ست سنوات، ويفقد العضو عضويته في المجلس إذا قدم استقالته أو تم إلغاء انتخابه أو تم تعيينه في أي منصب حكومي.

يعقد مجلس الشورى اجتماعه الأول بناء على دعوة رسمية موجهة من رئيس الجمهورية، وللرئيس أن يحل المجلس بقرار رسمي، بحيث يدعو ذلك القرار إلى إجراء انتخابات جديدة، وسواءً كان ذلك قبل أو بعد نهاية دورة الانعقاد السنوي للمجلس المنصوص عليها في الدستور.

وقد عهدت إلى مجلس الشورى، وبصورة مؤقتة القيام بكامل الصلاحيات التشريعية، عقب الاستفتاء على أول دستور لمصر بعد الثورة ويعقد المجلس جلساته ضمن دورة الانعقاد السنوية التي تستمر لمدة لا تقل عن سبعة شهور في السنة.

قياده المجلس:

الدكتور/ احمد فهمي احمد

رئيس المجلس هو المسئول الأول فيه، ويتم انتخابه مباشرة بواسطة الأعضاء لمدة ثلاث سنوات من خلال أغلبية بسيطة من الأصوات. ويأتي منصب رئيس المجلس في المرتبة الثالثة من حيث ترتيب وأهميه المناصب في البلد، ويمكن إقالته قبل نهاية الفترة المقرر أن يشغل فيها منصبه إذا تم تعيينه في منصب آخر، كما يمكن عزله إذا ثبت عدم أهليته للمنصب لكنه يحتفظ بعضويته في المجلس.

مهام قيادة المجلس:

تتلخص مهام رئيس المجلس في تمثيل المجلس في المهمات الرسمية. والعمل على الحفاظ على كرامة وسلامة الأعضاء، والإشراف على أنشطة وفعاليات المجلس، ورئاسة اجتماعات المجلس، وإعلان القرارات التي يتخذها المجلس، والإشراف على عمل اللجان ومناقشة القضايا العاجلة معها.

وتتكون قيادة المجلس أيضاً من: نائب رئيس المجلس، والأمين العام، والأمين العام المساعد. ولا يمكن عزل نائبي رئيس المجلس لكنه يمكن إقالة بقية مسئولي المجلس إذا كان في ذلك مصلحة، وخصوصاً أن رئيس المجلس هو الذي يقوم بتعيين أولئك المسئولين بعد أن يتم تزكيتهم من قبل مكتب المجلس.

وتتلخص مهامهم في تمثيل المجلس في مهمات رسمية، وكذلك ترؤس اجتماعات المجلس في حالة تكليفهم بذلك من قبل رئيس المجلس، والقيام بمهام رئيس المجلس في حال غيابه، ويقوم رئيس المجلس ونائبه بتشكيل مكتب المجلس الذي يشرف على أنشطة وفعاليات المجلس إلى جانب إعداد جدول أعمال المجلس. وكذا الاهتمام والعناية بالوفود البرلمانية.

نظام اللجان:

يحتوى المجلس على ١٠ لجان تتألف كل منها من ١٥ إلى ٤٠عضواً، ولا ينتمي رئيس المجلس إلى أي من تلك اللجان، لكن بإمكانه أن يحضر ويترأس اجتماعات تلك اللجان حسب ما يراه مناسباً. وتتولى اللجان مناقشة مشاريع القوانين والقضايا الأخرى التي تحال إليها قبل الجلسات الأولية للمجلس.

ولدى كل لجنة من هذه اللجان رئيس ونائبان، وسكرتير خاص بها، ويقوم الأعضاء باختيار اللجان التي يرغبون في الانتساب إليها ويقرهم المجلس على ذلك، ويقوم أعضاء تلك اللجان بانتخاب الرؤساء لمده ثلاث سنوات، أي يتم تشكيل تلك اللجان مرتين أثناء فترة المجلس.

يقوم رؤساء اللجان بعقد الاجتماعات الخاصة بها، وكذلك تحديد جدول الأعمال واختيار مقرري اللجان الذين يقومون –بدورهم– برفع تقارير إلى المجلس.

مهام المجلس:

بحسب الدستور لايمارس المجلس أي مهمة رقابية على القطاعات الحكومية، لكنه يقوم بمناقشة القضايا السياسية والخارجية، والسياسات الداخلية للحكومة ورفع تقارير عنها، وكذلك تقديم مقترحات إلى رئيس الجمهورية.

وللمجلس مهام أخرى تتلخص في المشاركة في تعديل الدستور، ومناقشة مشاريع القوانين المقدمة من الأعضاء ورئيس المجلس المتعلقة باتفاقيات السلام والتحالفات وقضايا الحدود وشؤون أخرى تؤثر في سيادة البلاد. ومناقشة خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وتقديم استفسارات حول السياسات المختلفة للحكومة.

وهناك قوانين ثابتة تنظم عمل المجلس إلى جانب أن الدستور وقانون المجلس رقم (١٢٠) لعام ١٩٨٠ يحدد العلاقة بين المجلس والبرلمان وبقيه الجهات الحكومية. وللمجلس الصلاحية الكاملة في تعليق أو تعديل قوانينهن إضافة إلى ضبط المخالفين من الأعضاء. وتتولى لجنه الأخلاق مراقبة سلوك وتصرفات الأعضاء التي قد تتناقض مع أخلاقيات المجتمع المصري، كما يمكنها أن تفرض أو توصى بفرض عقوبات ضد الأعضاء. ولا يمكن تطبيق القانون الجنائي ضد الأعضاء ما لم يتم القبض عليهم متلبسين بجنحة. ويتمتع المجلس بحرية تامة في تعيين موظفيه كما أنه يتولى إقرار الموازنة الخاصة به والإشراف عليها.

مجلس الشورى في المملكة العربية السعودية:

يعد مجلس الشورى أحد سلطات الدولة التي حددها النظام الأساسي للحكم،ويقوم على الاعتصام بحبل الله والالتزام بمصادر التشريع الإسلامي ويحرص أعضاء المجلس على خدمة الصالح العام والحفاظ على وحدة الجماعة وكيان الدولة ومصالح الأمة، ويتكون من رئيس و١٥٠ عضواً يختارهم الملك من أهل العلم والخبرة والاختصاص، وتحدد حقوق الأعضاء وواجباتهم وكافة شؤونهم بأمر ملكي..وفي

أوائل عام ٢٠١٣ تعزز المجلس بإضافة (٣٠) امرأة إلى عضويته، بمرسوم ملكي.

اختصاصات المجلس:

يبدي مجلس الشورى الرأي في ما يحيله إليه رئيس مجلس الوزراء من السياسات العامة للدولة، وعلى وجه الخصوص مناقشة الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وإبداء الرأي نحوها، ودراسة الأنظمة واللوائح والمعاهدات والاتفاقيات الدولية والامتيازات واقتراح ما يراه بشأنها، وتفسير الأنظمة، ومناقشة التقارير السنوية التي تقدمها الوزارات والأجهزة الحكومية الأخرى واقتراح ما يراه حيالها، واقتراح مشروع نظام جديد أو اقتراح تعديل نظام.

ولا تكون اجتماعات المجلس قانونية إلا بحضور ثلثي أعضائه على الأقل بمن فيهم الرئيس أو من ينوب عنه، كما لا تكون قراراته قانونية إلا بموافقة أغلبية المجلس عليها.

أما مدته فهي أربع سنوات هجرية تبدأ من التاريخ المحدد في الأمر الملكي الصادر بتكوينه، حيث يتم تكوين المجلس الجديد قبل انتهاء مدة سلفه بشهرين على الأقل، وفي حالة انتهاء المدة قبل تكوين المجلس الجديد يستمر المجلس السابق في أداء عمله حتى يتم تكوين المجلس الجديد، ويراعى عند تكوين المجلس الجديد اختيار أعضاء جدد لا يقل عددهم عن نصف عدد أعضاء المجلس.

قيادة المجلس:

الدكتور/عبد الله بن محمد آل الشيخ

يعين رئيس مجلس الشورى ونائبه ومساعده والأمين العام للمجلس ويعفون بأوامر ملكية، وتحدد مراتبهم وحقوقهم وواجباتهم وكافة شؤونهم بأمر ملكي.

مهام قيادة المجلس:

تتلخص مهام رئيس المجلس بالإشراف على جميع أعمال المجلس، وتمثيله في علاقاته بالجهات والهيئات الأخرى والتحدث باسمه، ورئاسة جلساته واجتماعات الهيئة العامة واجتماعات اللجان التي يحضرها، وافتتاح الجلسات وإعلان انتهائها وإدارة المناقشات خلالها مع المشاركة فيها، ويعطي الإذن بالكلام، ويحدد موضوع البحث، ويوجه منظر المتكلم إلى التزام حدود الموضوع والوقت وينهي المناقشة ويطرح الموضوعات للتصويت، وله أن يتخذ ما يراه ملائما وكافيا لحفظ النظام أثناء الجلسات. كما له –أيضا- دعوة المجلس أو الهيئة العامة أو أية لجنة من اللجان إلى عقد جلسة طارئة لبحث موضوع معين.

أما نائب رئيس المجلس فتتلخص مهامه بمعاونة رئيس المجلس في حالة حضوره، وتولي صلاحياته في غيابه. وفي حالة غياب رئيس المجلس ونائبه يتولى المساعد رئاسة المجلس واجتماعات الهيئة العامة. ويتولى ويتولى الأمين العام أو من ينوب عنه حضور الجلسات واجتماعات الهيئة ويشرف على تحرير المحاضر، ويبلغ مواعيد الجلسات وجدول الأعمال للأعضاء، بالإضافة إلى أي أعمال تحال إليه من المجلس أو من الهيئة العامة أو من رئيس المجلس، ويكون مسئولا أمام رئيس المجلس عن شؤون المجلس المالية والإدارية.

الهيئة العامة:

تتكون الهيئة العامة للمجلس من رئيس ونائبه ومساعده ورؤساء لجان المجلس المتخصصة. وتختص بوضع الخطة العامة للمجلس ولجانه بما يمكنه من إنجاز أعماله وتحقيق أهدافه، ووضع جدول أعمال جلسات المجلس، والفصل فيما يحيله إليها رئيس المجلس أو المجلس من اعتراضات على مضمون محاضر الجلسات أو على نتائج الاقتراع وفرز الأصوات أو غير ذلك من الاعتراضات التي قد تثار أثناء جلسات المجلس، ويكون قرارها في ذلك نهائيا، وإصدار القواعد اللازمة لتنظيم أعمال المجلس وأعمال لجانه وذلك بما لا يتعارض مع نظام المجلس ولوائحه.

لجان المجلس:

ويتكون المجلس حاليا من ١٢ لجنة، تختص بدراسة ما يحال إليها من المجلس أو من رئيس المجلس، بالإضافة إلى اللجان الخاصة التي تشكل لدراسة موضوعات معينة متى دعت الحاجة لذلك.

مجلس الشورى في الجمهورية اليمنية:

هو مجلس ذو صفة استشارية، ويمارس بعض الصلاحيات التشريعية في إطار الاجتماع المشترك مع مجلس النواب..

ويتكون مجلس الشورى في الجمهورية اليمنية من ١١١ عضواً بينهم عضوان من الإناث، ولا يحل المجلس أو تزول عضوية أحد أعضائه إلا بقرار رئاسي.

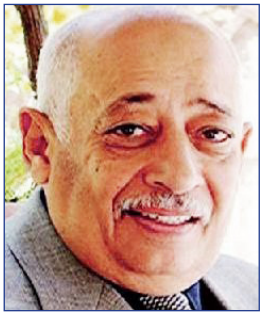

ويعقد المجلس اجتماعاته بدعوة من رئيس المجلس. وحددت اللائحة الداخلية للمجلس دورة انعقاد سنوية تتكون من فترتين: الأولى تبدأ من يناير إلى يوليو، والثانية تبدأ من سبتمبر وحتى ديسمبر.

قيادة المجلس:

الشيخ/ عبد الرحمن محمد علي عثمان

يرأس جلسات مجلس الشورى رئيس المجلس الذي ينتخبه أعضاء المجلس بالأغلبية المُطلقة للأصوات. ويمكن لرئيس الجمهورية أو لمجلس الشورى أنْ يُزيحه من منصبه قبل نهاية مدّة خدمته إذا ما أخفق في الأداء بالشكل المطلوب، ويحتفظ بعضويته في المجلس بعد إزاحته من رئاسته ما لم يعين عضو بديل عنه.

ولرئيس المجلس نائبان، ينتخبان مباشرة منْ قبل أعضاء المجلس. والمسئول الثالث هو أمين عامُ المجلس وهو برتبة وزير ويعيّنُ من قبل رئيس الجمهورية. يساعد نائبا رئيس المجلس الرئيس في أدائه لمهامه كما يشرف الأمين العام للمجلس على الأنشطة المالية والإدارية تحت إشراف رئيس المجلس.

مهام رئيس المجلس:

وتتلخص مهام رئيس المجلس برئاسة الاجتماعات وتوجيه المناقشات والحوارات أثناء الجلسات، واستنتاج النَتائج النهائية لمُناقشات المجلس وطرح الموضوعات للتصويت، والتوقيع على الاتفاقيات والعقود المتعلقة بالمجلس، وإحالة القضايا إلى اللجان، وتمثيل المجلس ومتابعة القرارات الصادرة عنه.

نظام اللجان:

يتوزع أعضاء المجلس في ١٣ لجنة متخصصة، وفي كل منها ٧ إلى ١١ عضواً، والرئيس ليس عضوا في أي منها.

وهي لجان تخصصية وتغطي تقريباً جميع مجالات نشاط المجلس السياسية والاقتصادية والاجتماعية وحقوق الإنسان.. الخ. وتنتخب كل لجنة رئيساً لها ونائباً ومقرراً في إطار اللائحة الداخلية للمجلس، ومدة شغل هؤلاء لمواقعهم غير محددة.

ورئيس اللجنة في كل منها يتولى رئاسة اجتماعات اللجنة، والتخطيط والتنسيق للعلاقة بين اللجنة وغيرها، ويبلغ اللجنة المعنية بالموضوعات المحالة إليها وتنسيق المناقشات، والمصادقة على محاضر اجتماعات اللجنة.

مجلس الأمة في الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية:

تأسس مجلس الأمة بموجب أحكام الدستور المعدل بتاريخ ٢٨ نوفمبر ١٩٩٦، والذي يحتوي على ١٨٢ مادة من بينها ٥٢ مادة تتعلق بمجلس الأمة؛ وقد نصت المادة ٩٨ منه على أنّه يُمارس السلطة التشريعية برلمان يتكون من غرفتين، وهما المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة. وله السيادة في إعداد القانون والتصويت عليه.وهكذا يقوم النظام البرلماني الجزائري على مبدأ ازدواجية أو ثنائية الغرف ويسمى بالثنائية البرلمانية. وللمجلس دورتي انعقاد سنوية ربيعية وخريفية.

قيادة المجلس:

معالي السيد/ عبد القادر بن صالح

للمجلس رئيس وخمسة نواب، ويأتي رئيس المجلس في المرتبة الثانية بعد رئيس الجمهورية من حيث ترتيب أولوية المناصب في الدولة. ويتم انتخاب رئيس المجلس مباشرة من قبل أعضاء المجلس من خلال أغلبية مطلقة من الأصوات، ويمكن للمجلس إقالته قبل انتهاء الفترة المحددة له إذا ثبت عدم أهليته لذلك المنصب، وإذا حدث هذا فإنه لا يستطيع الاحتفاظ بعضويته في المجلس.

أما بقية مسؤولي المجلس فهم خمسة نواب للرئيس يتم انتخابهم بواسطة الأعضاء لمدة سنة واحدة

قابلة للتجديد، ويمكن إقالتهم وفقاً لنفس الإجراءات التي تطبق على رئيس المجلس إذا لم يكونوا مؤهلين للقيام بواجبات العضوية.

وبالنسبة لبقية مسئولي المجلس فتتلخص مهامهم وواجباتهم في: توزيع مشاريع القوانين على أساس سليم ومناسب. وحفظ النظام في جلسات المجلس، وتنسيق مواعيد وبرامج الاجتماعات مع الحكومة. ومشاركه رئيس المجلس في اتخاذ القرارات حول نظام الاقتراع في المجلس وحول تطبيق اللائحة الداخلية للمجلس. ودراسة موازنة المجلس. ورئاسة اجتماعات المجلس في حالة غياب رئيس المجلس.

نظام اللجان:

يتكون المجلس من ٩ لجان، وفيما تتألف كلا من لجنة الإدارة والشؤون القانونية، ولجنة حقوق الإنسان، واللجنة المالية والاقتصادية من ١٥ إلى١٩ عضواً، فإن بقية اللجان يتراوح عدد أعضائها من ١٠ إلى ١٥ عضواً.

ولا ينتمي رئيس المجلس إلى أي من هذه اللجان إلا أنه يستطيع ونوابه حضور اجتماعاتها. وتقوم اللجان بدارسة وتحليل مشاريع القوانين، فضلا عن قضايا أخرى، ورفع تقارير إلى المجلس عنها لمناقشتها وإقرارها. ولدى كل لجنه مكتب خاص بها وتتألف من الرئيس ونائبه وعضو يحمل صفة مقرر.

ويتم تشكيل اللجان في المجلس وفقاً للصلاحيات التي يمنحها الدستور للمجلس مع الأخذ بالاعتبار –عند تشكيلها- التمثيل النسبي للأحزاب السياسية في المجلس. وعلاوة على ذلك فإن لدى رؤساء اللجان معرفة قوية بواجبات ومهام اللجان التي يرأسونها، كما أنهم يقومون بالإشراف على أنشطة وفعاليات تلك اللجان التي تشمل -على سبيل المثال- وضع جدول أعمال الاجتماعات وترأس اجتماعات اللجان واختيار المقررين.

مهام المجلس:

يتمتع المجلس بمسؤولية إشرافية على القطاعات الحكومية حيث أنه مخول بإقرار برامج الحكومة والتدقيق في موازنتها، كما يحق للمجلس مساءلة واستجواب الحكومة حول أنشطتها المختلفة، أما فيما يتعلق بالسياسة الخارجية فإنها تعد ضمن مسؤوليات رئيس الدولة وللمجلس أن يقدم حيالها المشورة والإشراف على أداء الحكومة في هذا الجانب. ويقوم المجلس بمساعدة الحكومة من خلال تعزيز الدبلوماسية البرلمانية مع المجتمع الدولي إلى جانب إمكانية القيام بتقديم المشورة حول القضايا السياسية الهامة مثل حل البرلمان، وحالة الطوارئ وقضايا الحرب، كما يساهم في تعزيز الاستقرار بالدولة.

وللمجلس قوانين ثابتة تنظم عمله، إضافة إلى أن دستور البلاد والقوانين الأساسية لكلا الغرفتين)مجلس الأمة، والمجلس الشعبي الوطني) تحدد صلاحية المجلس وطبيعة العلاقة بينه وبين المجلس الشعبي، والحكومة. ويمكن تعديل تلك القوانين بناءً على مقترح من رئيس المجلس أو بناءً على طلب مقدم من ثلاثين عضواً. وللمجلس الصلاحية في اتخاذ إجراءات الضبط وسن العقوبة على الأعضاء من خلال تنفيذ القوانين الداخلية.

وبحسب اللائحة الداخلية للمجلس فإنه لا يجوز مقاضاة أو استجواب أي عضو بسبب التعبير عن رأيه أو أداء مهامه الرسمية. ويتمتع المجلس بالحرية الكاملة في تعيين موظفيه وإقرار موازنته ومطالبة الحكومة بإدخال الموازنة ضمن موازنة الدولة.

مجلس الأعيان في المملكة الأردنية الهاشمية

يتألف مجلس الأعيان في المملكة الأردنية الهاشمية من٥٥ عضواً بينهم ٧ إناث يعيّنهم الملك لمدة أربع سنوات، وللملك أن يعزل أي عضو قبل نهاية تلك الفترة.

ويعقد المجلس اجتماعاته بناء على دعوة من الملك كلما اقتضت الحاجة. وللملك حل المجلس قبل نهاية فترته. ويعقد المجلس جلساته ضمن دورته العادية التي تستمر لمدة أربعة أشهر، إلا أنه بإمكان الملك أن يدعو لعقد جلسات أخرى متى لزم الأمر. ويقوم الملك بتعيين رئيس المجلس لمدة سنتين ويجوز إعادة تعيينه.

مهام المجلس

أولا: التشريع: يقوم المجلس بدراسة ومناقشة مشاريع القوانين

المحالة إليه من مجلس النواب ويتخذ القرارات المناسبة بشأنها.

ثانيا: الرقابة: يقوم المجلس بممارسة الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية. ويحدد الدستور العلاقة بين المجلس والسلطات الأخرى. ويعمل المجلس وفقا لنظامه الداخلي ويحق للمجلس تعديل النظام الداخلي بما يتوافق مع تنظيم سير عمله. ويسمح النظام الداخلي باتخاذ إجراءات تأديبية ضد أحد أعضائه، ولا يمكن استجواب أي عضو من أعضاء المجلس أو مقاضاته أو اعتقاله أو ايداعه في السجن دون موافقة المجلس على ذلك ما لم يتم القبض عليه في حال التلبس بجريمة جنائية، وفي حال القبض عليه بهذه الصورة يجب إعلام المجلس بذلك فورا. وللمجلس الحرية في تعيين موظفيه.

مهام رئيس المجلس

دولة الأستاذ / طاهر المصري

يقوم برئاسة اجتماعات المجلس، ورئاسة المجلس الأعلى لتفسير الدستور. ورئاسة الاجتماعات المشتركة للمجلسين (مجلس النواب ومجلس الأعيان) اللذين يكونان مجلس الأمة. ويأتي رئيس المجلس بعد رئيس الوزراء مباشرة حسب التسلسل الهرمي للمناصب في الدولة.

يقوم المجلس بانتخاب أعضاء المجلس العالي لتفسير الدستور من الأعيان وأعضاء مكتب المجلس على النحو التالي:

٣ أعضاء من الأعيان لعضوية المجلس العالي لتفسير الدستور. والنائب الأول لرئيس المجلس. والنائب الثاني لرئيس المجلس. ومساعدين لرئيس المجلس. ويفقد أعضاء مكتب المجلس عضويتهم في المجلس في حال تقديم استقالتهم أو في حال تعيينهم في مناصب أخرى.

مهام مكتب المجلس:

يقوم المكتب بتمثيل المجلس في المهمات الرسمية عندما لا يكون في حاله انعقاد، ومساعدة رئيس المجلس على أداء مهامه، وإدارة شئون المجلس في حالة غياب الرئيس.

نظام اللجان:

ينتخب المجلس أعضاء ٩ لجان دائمة، يتألف كل منها من ١٥ عضوا كحد أقصى. تقوم اللجان بدراسة مشاريع القوانين التي تحال إليها من قبل المجلس إلى جانب مناقشة السياسات والقرارات المتعلقة بالصلاحيات المختلفة لتلك اللجان، وتقوم كل لجنة بانتخاب رئيس لها. ويتم انتخاب أعضاء اللجان للقيام بمهامهم فيها لمدة عامين، ويقوم رؤساء تلك اللجان بإدارة اجتماعاتها ورفع التقارير بهذا الشأن إلى المجلس.

المجلس الفيدرالي الإثيوبي

يعتبر المجلس الفيدرالي الأثيوبي الغرفة التشريعية الثانية للبرلمان الأفريقي. ويمثل هذا المجلس القوميات والأمم والشعوب في أثيوبيا والبالغ عددها ٧٥ قومية ولدى كل قومية أو شعب أو أمة ممثل واحد على الأقل بالإضافة إلى ممثل واحد إضافي لكل مليون إضافي من عدد السكان لكلاً منهم.

ويتألف المجلس من ١٣٥ عضواً يمكن انتخابهم مباشرة من قبل الشعب أو من خلال المجالس الإقليمية لمدة خمس سنوات ويجتمع المجلس مرتين على الأقل في السنة كجمعية عمومية.

مهام المجلس:

استناداً إلى المادة ٦٢ من الدستور يقوم المجلس بالآتي:-

- تفسير الدستور
- يحدد تقسيم العائدات التي يحصلون عليها من الفيدرالية المشتركة والولايات ويقرر الإعانات.
- يقرر بشأن القضايا المتعلقة بحقوق القوميات والشعوب والأمم في تقرير المصير بما في ذلك الحق في الانفصال.
- تشجيع المساواة بين الناس وتعزيز وتوطيد وحدتهم على أساس الرضا والقناعة المتبادلة.
- السعي في إيجاد حلول للخلافات أو سوء الفهم الذي ربما ينشأ بين الدول.
- يعطي أوامر للحكومة الفيدرالية بالتدخل إذا قامت أي ولاية بانتهاك الدستور.
- تحديد القضايا المدنية التي تتطلب سن التشريعات من خلال مجلس النواب.

هيئة المجلس:

معالي السيد / كاسا تكليبرهان

أ-رئيس المجلس: يتم تعيين رئيس المجلس من قبل الجمعية العامة للمجلس والذي يقوم بـ:

١- إدارة اجتماعات المجلس.

٢- إدارة جميع الأعمال الإدارية للمجلس.

٣- تنفيذ الإجراءات التأديبية التي يتخذها المجلس ضد أعضاءه.

٤- متابعة تنفيذ قرارات المجلس.

٥- تقديم برنامج أعمال المجلس.

وكذا الميزانية وتنفيذ ذلك عند إقراره.

- تنفيذ المهام والمسؤوليات التي يحددها القانون.

- عند غياب رئيس المجلس يقوم نائب رئيس المجلس بأعماله نيابة عنه.

ب- اللجان الدائمة المؤقتة:

هناك لجنتان دائمتان في المجلس، يقوم رئيس المجلس بترشيح ١٥ عضواً لكل منهما، بما في ذلك رئيساء اللجنتين، وترشيح أمينينهما، واللجنتان الدائمتان هما:

أ-الشؤون الدستورية والإقليمية. ب-شؤون توزيع الإيرادات المتزامنة والإعانة.

مجلس التحقيق الدستوري:

يعتبر هذا المجلس هيئة استشارية في التفسير الدستوري للمجلس، ويتكون من ١١عضواً، يتم تعيين ٦ أعضاء منهم من قبل رئيس الجمهورية والثلاثة الباقين يتم انتخابهم من قبل أعضاء المجلس الفيدرالي، ويرأس المجلس رئيس المحكمة الفيدرالية ونائبه. يقدم هذا المجلس توصيات للتفسير ويمكن أن يتم رفض بعض الحالات.

مجلس الشيوخ في جمهورية موريتانيا الإسلامية:

يتكون البرلمان من غرفتين تشريعيتين: الجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ. كلاهما يمثلان السلطة التشريعية. يعقد البرلمان اجتماعين في دورة غير عادية بقرار من رئيس الجمهورية. يجتمع البرلمان مرتين في السنة في دورة عادية

(الاجتماع الأول في نوفمبر والاجتماع الثاني في مايو). خلال هذه الدورات البرلمانية يتمتع أعضاء البرلمان بالحصانة (ما لم يتم رفعها من الغرفة التشريعية) ولا يمكن محاكمتهم أو القبض عليهم بسبب جناية أو جنحة. يعنى البرلمان بالتصويت على القوانين ولكنه يمكن أن يفوض الحكومة بذلك (بالاتفاق مع الرئيس) لاتخاذ إجراءات في المجال التشريعي. المبادرة التشريعية وحق التعديل هي من صلاحيات الحكومة والبرلمان.

ويتم انتخاب أعضاء البرلمان لمدة خمس سنوات عن طريق الاقتراع العام المباشر. ويجب أن لا يقل عمر العضو عن ٢٥ سنة ويتم انتخاب أعضاء مجلس الشيوخ لمدة ست سنوات عن طريق الاقتراع العام غير المباشر، ويتم تجديدها لثلثي الأعضاء كل سنتين. يجب أن لا يقل عمر العضو عن ٣٥ سنة.

تكوين مجلس الشيوخ:

الفقيد الراحل السيد / مامادو الملقب امباري

يضم مجلس الشيوخ في عضويته ٥٦ عضوا:

- ٥٣ عضواً يتم انتخابهم بالاقتراع العام غير المباشر ويمثلون الأقاليم في البلاد.

- ثلاثة من الأعضاء يتم تعيينهم لتمثيل الموريتانيين المقيمين في الخارج.

الانتخاب لعضوية مجلس الشيوخ لا تتفق مع وظائف أعضاء الحكومة، أو المسئولين في الوظائف العامة.

يعقد مجلس الشيوخ دورتين عاديتين في السنة: الدورة التشريعية الأولى تبدأ يوم الاثنين الثاني من نوفمبر والدورة الثانية تبدأ يوم الاثنين الثاني من مايو، ولا تتجاوز مدة كل دورة تشريعية عادية شهرين، وتبدأ الدورتان وتنتهيان بقرار من رئيس الجمهورية.

تعقد دورات استثنائية للمجلس بناء على طلب من الرئيس أو من أغلبية أعضاء الجمعية الوطنية لمناقشة جدول أعمال

المجلس، مدتهما لا تتجاوز شهر واحد.

ينعقد مجلس الشيوخ بكامل نصابه عندما يقوم رئيس الجمهورية بممارسة صلاحياته الموضحة في الدستور عند تطبيق حالة الحصار أو الطوارئ.

مجلس الشيوخ بجمهورية الجابون:

وفقا للمادة ٣ من دستور الجابون، فإن السيادة الوطنية ملك للشعب الذي يمارسها مباشرة عن طريق المشاركة في الاستفتاء والانتخابات، وفقا لمبدأ الديمقراطية التعددية، وبشكل غير مباشر من خلال المؤسسات الدستورية » والتي من بينها مجلس الشيوخ.

وتنص المادة ٣٥ من الدستور على أنه يتم تمثيل الشعب صاحب السيادة من خلال البرلمان بغرفتيه التشريعيتين) الجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ)، ويشير إلى انه يتم انتخاب النواب لمدة خمس سنوات عن طريق الاقتراع العام المباشر ويتم انتخابا أعضاء مجلس الشيوخ لمدة ست سنوات عن طريق الاقتراع العام غير المباشر.

يعد مجلس الشيوخ تجمع دائم فلا يمكن أن يعود أعضاء مجلس الشيوخ إلى ناخبيهم قبل نهاية ولايتهم. هذا الأمر ساعد على استقرار مجلس الشيوخ ويوضح المكانة التي تبوأها المجلس داخل مؤسسات الدولة.

يختلف مجلس الشيوخ عن الجمعية الوطنية في أنه يمكن حله في حالة نشوب صراع مع الحكومة. في المقابل، لا يمكن الإطاحة بالحكومة تحت أي مبرر أو لأي سبب من الأسباب.

مكونات المجلس:

يرأس مكتب مجلس الشيوخ رئيس المجلس، ويضم في عضويته ستة نواب للرئيس، ومديرين إداريين، وستة موظفي سكرتارية (وفقا للمادة ٦ من اللائحة الداخلية للمجلس) ويتم انتخابهم في الوقت نفسه مع رئيس المجلس، من قبل أعضاء المجلس لفترة ولاية انتخابية واحدة عن طريق الاقتراع السري (وفقا للفقرة ٤٠ من المادة ٢ من الدستور).

على الرغم من أن مجلس الشيوخ يمثل منظمة جماعية، إلا أن مكتب المجلس يتألف من فئات مختلفة لكل منها مهام محددة:

١ - رئيس المجلس:

معالي السيدة /روز فرانس رو غومبي

رئيس مجلس الشيوخ يمثل مجلس الشيوخ ومكتب الرئيس، ويساعده في ذلك أعضاء المكتب الآخرين، ويُعنى بإدارة وممارسة دور رقابي على جميع الوحدات الإدارية في مجلس الشيوخ، وهو الجهة المفوضة بتحديد كيف يتم صرف ميزانية المجلس، ويرأس جلسات المجلس، ويدير مداولاته ويضمن التزامها بسياسات المجلس.

ورئيس المجلس مسئول عن ضمان الأمن الداخلي والخارجي لمجلس الشيوخ ولهذا الغرض تحت تصرفه قوة حماية عسكرية خاضعة لسلطته.

٢- نواب الرئيس:

هم مكلفون بمساعدة الرئيس في ممارسة السلطات المخولة له وينوبونه في غيابه أو عجزه عن ممارسة مهامه، وفي إدارة مداولات المجلس.

٣- المديرون الإداريون:

يؤدون مهامهم في إطار سلطة رئيس مجلس الشيوخ بالتنسيق والرقابة على إدارة الخدمات المالية للمجلس

٤- الأمناء:

يتولون الإشراف على صياغة محاضر الاجتماع. ويسجلون أسماء أعضاء مجلس الشيوخ الراغبين في الحديث في المداولات، وينظمون المناداة للأعضاء الراغبين في الحديث وفقا للأسماء المدرجة، ويعنون بإحصاء الأصوات عند التصويت على القرارات التي تتم برفع الأيدي أو بالوقوف، وهم الذين يساعدون الرئيس في تنظيم التصويت على القرارات، ويصادقون بالتوقيع إلى جانب توقيع رئيس المجلس على محاضر الجلسات.

توسيع صلاحيات مكتب مجلس الشيوخ بصفة مكتب الرئيس فهو يتمتع بكافة الصلاحيات لإدارة المداولات من

اجل تنظيم وإدارة شؤون المجلس، ويقوم بدور تمثيل مجلس الشيوخ لدى مؤسسات الدولة وايضا على الصعيد الدولي، ويشارك في تحديد شكل اللائحة الداخلية للمجلس التي تنظم شئون مجلس الشيوخ.

كما أن لدى مكتب المجلس صلاحية رفع الحصانة البرلمانية في حالة عدم انعقاد الدورة التشريعية، وتقديم طلب بذلك للمحكمة الدستورية من أجل تحديد ما إذا كان أحد اعضاء المجلس لا يتوافق مع شروط العضوية.

مجلس الرؤساء:

هذه الهيئة تتألف من:

- رئيس مجلس الشيوخ الذي يدير عمل مجلس الرؤساء.
- نواب رئيس مجلس الشيوخ وجميع أعضاء المكتب.
- رؤساء اللجان الدائمة بالمجلس.
- رؤساء الكتل البرلمانية.
- أمناء مكتب رئيس المجلس، وكذا الأمناء الذين لا يتمتعون بحق التصويت في الجلسات.

يُعقد مجلس الرؤساء بناء على دعوة من رئيس مجلس الشيوخ في بداية كل دورة تشريعية اجتماعا وكذا متى دعت الحاجة لذلك، من أجل تعديل جدول أعمال المجلس. هذا البرنامج يتضمن استعراض مشاريع القوانين، ومن الجانب الأخر، الاستجوابات الكتابية والشفهية للحكومة.

يجب اطلاع الحكومة بموعد وتاريخ انعقاد مجلس الرؤساء، والتي بدروها يمكن أن ترسل ممثلا عنها.. ويمكن لمجلس الرؤساء ترتيب الأسئلة الشفوية التي يقترحها أعضاء مجلس الشيوخ لاستجواب أعضاء الحكومة.

اللجان الدائمة:

تعنى هذه اللجان بدراسة الأمور المتعلقة باختصاصات اللجان.

في بداية الدورة التشريعية الاعتيادية الأولى، يشكل مجلس الشيوخ في جلسة عامة ستة لجان دائمة عامة، ويتوزع أعضاء مجلس الشيوخ في عضوية اللجان المختلفة وفقا لتفضيلاتهم وخبراتهم.

تتألف كل لجنة من رئيس واحد ومن نائب أو اثنين نواب ومن اثنين إلى ثلاثة مقررين، يتولى نائب رئيس اللجنة مساعدة رئيس اللجنة وينوب عنه في حالة غيابه.

مجلس الشيوخ في جمهورية الكنغو برازفيل:

يمثل مجلس الشيوخ السلطات المحلية في الأقاليم. ويضم في عضويته ٧٢ عضوا وخلال الانتخابات الأخيرة التي تمت في عام ٢٠٠٨، عقب إنشاء إقليم جديد يدعى بوانت نوار، ويتم انتخاب المجلس لمدة ست سنوات عن طريق الاقتراع غير المباشر لمجالس الأقاليم.

النظام الانتخابي:

فترة ولاية الغرفة التشريعية قابلة للتجديد لنصف الأعضاء كل ثلاث سنوات تمت الانتخابات الأولى في ١١/ ٧/ ٢٠٠٢،ويتم انتخاب أعضاء مجلس الشيوخ في الجولة الأولى للاقتراع من قبل أعضاء مجلس إدارة الأقاليم.

ولاية مجلس الشيوخ تشمل ما يلي:

- نظام عدم التوافق: إن التعيين في عضوية المجلس غير متوافقة مع أي منصب حكومي
- النظام الذي يحدد الأهلية للترشح للمجلس: أن لا يقل عمر المرشح عن ٤٥ سنة على الأقل، أن يحمل الجنسية الكونغولية، ويسكن في البلاد، ويتمتع بحقوقه المدنية والسياسية وغير محكوم بجناية أو جنحة.

ويمتلك مجلس الشيوخ وسائل مختلفة في إطار الرقابة على عمل السلطة التنفيذية وفقا للمادة ٨٩ من الدستور كما يلي:

- الاستجواب.
- استجوابات كتابية، وشفهية.
- جلسة الاستماع في اللجنة.
- لجنة التحقيق البرلمانية.

يسمح للبرلمان بالتصديق على معاهدات السلام، والدفاع، والتجارة، والمعاهدات المتعلقة بالموارد الطبيعية والاتفاقات المتعلقة بالمنظمة الدولية، من اجل تسيير وتمويل شؤون الدولة، وتعديل الإجراءات ذات الطابع التشريعي، وتلك المتعلقة

بالأحوال الشخصية، وتلك الخاصة بفصل أو إضافة أقاليم.

يتم إبلاغ البرلمان بأية مفاوضات من أجل إبرام اتفاق دولي لا يخضع للتصديق من قبل البرلمان.

العلاقة بين مجلس الشيوخ ورئيس الجمهورية يجوز للرئيس، في أي وقت، توجيه رسائل إلى مجلس الشيوخ (أو الجمعية الوطنية)، والتي لا تثير جدل برلماني. ويبعث لمرة واحدة في السنة، رسالة عن حالة الأمة أمام البرلمان في جلسة مشتركة.

يمكن أن يستشير رئيس الجمهورية رئيس مجلس الشيوخ قبل تنفيذ تدابير استثنائية عندما تتعرض للتهديد مؤسسات الدولة، واستقلال البلاد، ووحدة أراضية الوطنية أو الوفاء بالالتزامات الدولية، بصورة قد تعطل سير السلطات العامة للدولة.

في حالة شغور كرسي الرئاسة نتيجة وفاة الرئيس أو استقالته أو أي عجز دائم لأي سبب كان، يتولى مهام رئيس الجمهورية مؤقتا رئيس مجلس الشيوخ لمدة أقصاها ٩٠ يوما.

وعندئذ لا يمكن لرئيس مجلس الشيوخ ان يكون مرشحا للانتخابات الرئاسية.

رئيس مجلس الشيوخ، في حالة وفاة رئيس الجمهورية أو العجز الدائم لأحد المرشحين للرئاسة يمكن ان يلتمس من المحكمة الدستورية التمديد الزمني الذي حدده الدستور لإجراء الاقتراع الرئاسي.

رئيس مجلس الشيوخ:

معالي السيد / أندريه اوبامي ايتو

يقترح رئيس مجلس الشيوخ لرئيس الجمهورية تعيين اثنين من تسعة أعضاء في المحكمة الدستورية، ويمكن لرئيس مجلس الشيوخ ان يلتمس من المجلس الاقتصادي والاجتماعي التعامل مع أي مشكلة ذات طابع اقتصادي أو اجتماعي.

١٦- المجلس الوطني للأقاليم بجنوب أفريقيا:

يتكون المجلس من ٥٤ عضواً، ٣٦ من الرجال و١٨ من النساء، وتنص المادة ٦١ من الدستور على أن يكون هناك مندوبين إلى المجلس الوطني للأقاليم. كما تنص على أن الأحزاب السياسية في المجلس التشريعي الإقليمي لَهمُ الحق بتفويض مندوبين ليشكلوا وفد الإقليم إلى المجلس بموجب الصيغة المَعروضَة في الجزء (ب) من جدول رقم ٣ في الدستور.

- خلال مدة زمنية قدرها ٣٠ يوماً بعد الإعلان عن نتيجة انتخابات المجلس التشريعي الإقليمي، فأن على المجلس التشريعي الإقليمي أَنْ يُقرّرَ بموجب تشريع وطني عدد المندوبين من كُلّ حزب الذين سوف يَصْبَحونَ مندوبين دائمينَ بموجب ترشيحات الأحزاب.

السيد / منينوا ومهلنقوا

- يتم تعيين الأعضاء الدائمين على أساس قاعدة نسبية من قبل كل مجلس تشريعي إقليمي، حيث يتم احتساب ممثلي كُلّ حزب من خلال حاصل ضرب عدد مقاعد ذلك الحزب بعشَرة ومن ثم تقسمُ النتيجةَ على عدد المقاعد الكليِّة في المجلس التشريعي زائداً واحد. السلطات التشريعية الإقليمية يَجبُ أَنْ تُعد المندوبين الدائمينَ بعد كُلّ انتخاب. إنّ المندوبين معيّنون وفقاً للمادة ٦١ الفقرة ٢ من الدستور.

الرئيسَ الذي يرأس جلسات المجلس يتم مخاطبته كرئيس المجلس الوطني للأقاليم. ومدّة خدمته مذكورة في دستور جنوب أفريقيا، وينص الدستور كذلك على أنّ الرئيسَ وأحد نوابه يُنتخبون مِنْ بين المندوبين الدائمين لخمس سَنَوات ما لم تنته مدة خدمتهم كأعضاء دائمين قبل ذلك، وللمجلس الحق في تغيير الرئيسَ أَو نائب الرئيس مِنْ وظائفهم هذه.

مجلس الولايات في السودان

رئيس المجلس الحالي

الفريق / آدم حامد موسى.

تكوين الهيئة التشريعية القومية :

تنص المادة ٨٣ من الدستور على: تتكون الهيئة التشريعية القومية من المجلسين التاليين:

(أ) المجلس الوطني .

(ب) مجلس الولايات .

نص الدستور في المادة ١١٧ (٢) على تكوين الهيئة التشريعية القومية ، ولحين إجراء الإنتخابات عيّن رئيس الجمهورية ممثلي الولايات بالمجلس بعد التشاور في إطار رئاسة الجمهورية ، وتم تعيين ممثلي الولايات الجنوبية بتوصية من رئيس حكومة جنوب السودان بعد تشاوره مع مؤسسات الولايات.

تنص المادة ٩١ (١) من الدستور على : تمثل الهيئة التشريعية القومية بمجلسيها الإرادة الشعبية ، وعليها ترسيخ الوحدة الوطنية ، والقيام بمهام التشريع علي المستوي القومي ومراقبة السلطة التنفيذية القومية ، وترقية نظام الحكم اللامركزي .

أوضح الدستور في البند (٢) من المادة أعلاه أن الهيئة التشريعية القومية تؤدي أعمالها في جلسات مشتركة يرأسها رئيس المجلس الوطني ويكون رئيس مجلس الولايات نائباً له ، كما يؤدي كل من المجلسين مهامه المحددة في الدستور في جلسات منفصلة ، كما نص الدستور أن تكون للهيئة التشريعية القومية ولكل من مجلسيها اللوائح الخاصة بها .

وتتلخص مهام المجلس في المجالات الآتية :-

في مجال رعاية المبادئ بالتطبيق :-

تنص المادة (٢٢) من الدستور على : أن المبادئ الواردة بالدستور أساسية للحكم ، والدولة مُلزمة بالاهتداء بها خاصة عند وضع السياسات والقوانين.

في مجال نظام الحكم اللامركزي :

أسند الدستور لمجلس الولايات مهمة أصيلة هي إبتدار التشريعات القومية حول نظام الحكم اللامركزي والمسائل الأخرى التي تحقق مصلحة للولايات بهدف تحقيق التنمية وتقديم الخدمات العامة بعدالة ومساواة، ودعم لامركزية السلطة ولامركزية إتخاذ القرار وبالتالي تتحقق ترقية وتطوير نظام الحكم اللامركزي.

كما للمجلس إختصاص إصدار تشريعات وتوجيهات حول نظام الحكم اللامركزي تسترشد بها كل مستويات الحكم وفقاً لنصوص المواد ٢٤، ٢٥، ٢٦ من الدستور.

ونجد أن المجلس سيساهم في رعاية هذه المبادئ بالحرص على تطبيقها عند وضع الدولة للسياسات العامة الخاصة بالتنمية وتقديم الخدمات العامة لتتم بعدالة في كل أنحاء السودان ، بالتقدم بالتوصيات والمقترحات في هذا الشأن عند مشاركته في تداول خطاب رئيس الجمهورية أمام الهيئة التشريعية القومية الخاص بسياسات وخطط الدولة أو لدى مخاطبة رئيس الجمهورية للمجلس ، وعبر الإشراف علي التنمية بإشرافه علي الصندوق القومي للبناء والتنمية.

في مجال الأعمال الدستورية الأخرى :

يختص المجلس بالمصادقة على تعيين قضاة المحكمة الدستورية وعزلهم بأغلبية ثلثي جميع الممثلين .

في مجال التواصل مع المجالس التشريعية الولائية والولايات :

ويتم ذلك عبر تمثيل ممثلي الولايات بالمجلس بعكس هموم الولايات ومشاكلها في المجلس بالقرب من موقع القرار القومي ، وعبر عمل الممثلين به في المحافظة على مصالح الولايات عند وضع السياسات والخطط العامة في كل المجالات

في مجال التواصل الخارجي مع الإتحادات البرلمانية والمجالس الشبيهة :

نصت اللائحة على إختصاص المجلس بخلق علاقات مع المجالس النظيرة له في الدول التي تعتمد نظام المجلسين، للإستفادة من هذه العلاقات في كافة المجالات ، كما للمجلس عبر الهيئة التشريعية القومية حق التمثيل في الإتحادات البرلمانية المختلفة كممثلين لمجلس الولايات في هذه المشاركات الخارجية .

قيادة المجلس :

١- رئيس مجلس الولايات

الفريق أول ركن/ آدم حامد موسى

٢- نائب السيد رئيس مجلس الولايات

بروفسير/ إسماعيل الحاج موسى

٣- الأمين العام لمجلس الولايات

السيد/ حسن موسي شيخ الصافي

لجان المجلس:

لجنة الشؤون المالية والاقتصادية

لجنة التنمية والخدمات العامة

لجنة الحكم اللامركزي
لجنة السلام والمصالحة والوحدة الوطنية
لجنة التشريع والشؤون القانونية
لجنة الشئون السياسية والتواصل الخارجي
لجنة شئون المجلس

مجلس الشيوخ في جمهورية بوروندي

تشكيل مجلس الشيوخ:

يتألف مجلس الشيوخ من ٤١ عضو مقسمين إلى ثلاثة فئات، و كل أعضاء مجلس الشيوخ بغض النظر عن الفئة التي ينتمون إليها يتمتعون بنفس الوضع الدستوري:

- ٣٤ من أعضاء مجلس الشيوخ يتم انتخابهم عن كل اقليم في بوروندي، هناك هيئة ناخبة تتألف من أعضاء المجالس البلدية في الاقليم تنتخب عضوين في مجلس الشيوخ يمثلون التجمعات العرقية المختلفة عن طريق الاقتراع. ولذلك، فإن مبدأ المساواة المزدوجة ينطبق هنا: المساواة بين قوميتين رئيسيتين، بغض النظر عن حصة كل منها، ومساواة بين الاقاليم ، بغض النظر عن الاختلافات في حجم السكان في الاقاليم المختلفة.
- ثلاثة أعضاء من مجلس الشيوخ يمثلون المجموعة العرقية باتوا من مختلف المناطق.
- أربعة أعضاء يمثلون رؤساء سابقين للدولة ، ويتمتعون بوضع صحي مناسب.

وأخيرا، فإن الدستور يطلب ما لا يقل عن ٣٠٪ من المقاعد تخصص للنساء. وكما من الممكن القيام بعملية احصاء لعدد الاعضاء من اجل تصحيح نسب التمثيل في مجلس الشيوخ للثلاث الفئات السابقة من خلال إضافة مقاعد لعضوات في مجلس الشيوخ.

مكتب رئيس مجلس الشيوخ

مكتب مجلس الشيوخ يضم في عضويته، إلى جانب رئيس المجلس نائبين للرئيس، الذين يتم انتخبهم بنفس الطريقة ولنفس الفترة النيابية، ولا يمكن أن يكون اعضاء المكتب ينتمون لنفس المجموعة العرقية. منذ تعيينهم وحتى نهاية ولايتهم، يطلب من العاملين بمكتب الرئيس ان يقدمون تقرير خطي للذمة المالية لتحديد ممتلكاتهم وأموالهم. ويتم تقديم تقرير الذمة المالية إلى المحكمة العليا.

كل نائبا لرئيس المجلس يتمتع بمسؤوليات محددة: النائب الأول للرئيس هو المسؤول عن الشؤون السياسية والدبلوماسية والاتصالات، والنائب الثاني للرئيس يكلف بالشؤون الاقتصادية والاجتماعية والمالية.

يمثل مكتب الرئيس مجلس الشيوخ على الصعيدين المحلي والدولي، ويتمتع بالسلطة الكاملة لرئاسة مداولات مجلس الشيوخ، و تحدد من خلال تعليمات داخل المجلس عملية تنظيم وتسيير شؤون مجلس الشيوخ.

يتم اتخاذ القرارات بالتوافق الآراء، وإذا تعذر ذلك، بأغلبية ثلثي الاعضاء. وأخيرا، ينظم مكتب مجلس الشيوخ اجتماعات بشكل دوري أسبوعي، ويجتمع المجلس كل يوم اثنين، سوءا عن طريق اجتماع بسيط لأعضائه، أو بشكل اكبر لما يسمى (المكتب الموسع للمجلس).

تكوين مكتب مجلس الشيوخ

ويتألف مكتب مجلس الشيوخ على النحو التالي:

- معالي السيد جبراييل نتسزرانا - رئيس المجلس
- معالي السيد برسيل موبدوغو، النائب الأول للرئيس
- معالي السيد بونتيان نيونغابو، النائب الثاني للرئيس

المكتب الموسع للمجلس

ويتألف المكتب الموسع من ثلاثة أعضاء للمجلس بالاضافة إلى رؤساء اللجان الست الدائمة في مجلس الشيوخ. مهام المكتب هو دراسة جدول أعمال الجلسات العامة لمجلس الشيوخ، مع اعتبار الاولويات الحكومية في هذا الشأن، ووضع جدول الأعمال التكميلي حتى يتمكن مجلس الشيوخ أن يرتب اولوياته بكل حرية.

خلال الدورات النيابيه، ينعقد المكتب الموسع بناء على دعوة من رئيس المجلس كل أسبوع، وتستخدم هذه الاجتماعات ليس فقط لدراسة جدول الأعمال ولكن لدراسة أي موضوع يتعلق بمجلس الشيوخ وأعضاء مجلس الشيوخ: وبناءا على الممارسة البرلمانية فان نظام الادارة الجماعية لمجلس الشيوخ وهو أوسع نطاقا مما ينص عليه النظام الداخلي للمجلس.

دور مجلس الشيوخ

السلطة التشريعية لمجلس الشيوخ

يمتلك مجلس الشيوخ الصلاحيات التشريعية العامة (بموجب المادة ١٨٩ و١٩٠ من الدستور)، ويفوضه الدستور صلاحيات خاصة في مسائل القوانين التنظيميه، وقانون الانتخابات والسلطات المحلية (وفقا للفقرة ١٨٧ من المادة (١) والمادة ٣ من الدستور).

المبادرة التشريعية

حق المبادرة التشريعية هو حق اقتراح عقد اجتماع للغرفة التشريعية، من اجل المصادقة على مقترح تشريع قانوني. عندما يكون النص التشريعي المقترح مقدم من عضو في مجلس الشيوخ او نائب في الجمعية الوطنية. وعندما يكون مشروع القانون مقدم من السلطة التنفيذية، ندعو ذلك مسودة قانون.

فمن نفس الوقت هذه الصلاحية يتمتع بها رئيس الجمهورية والحكومة والجمعية الوطنية وكذا مجلس الشيوخ.

الدور الرقابي لمجلس الشيوخ:

في اطار المهمة الرقابية لمجلس الشيوخ يمكن للمجلس ان يقدم مقترحات جديدة للممارسة دوره الرقابي. ومن خلال التقنيات التقليدية للرقابة التي تمارسها جميع البرلمانات الديمقراطية المعاصرة، فإن مجلس الشيوخ في اطار المرحلة الانتقالية عقب اتفاق أروشا، اضيف اليه مهمة محددة تقضي بممارسة دور رقابة على التوازن العرقي والمناطقي الذي يحدده الدستور.

ممارسة السلطة التنظيمية لمجلس الشيوخ

وتمارس في ثلاثة مجالات، يعطي الدستور مجلس الشيوخ صلاحية رقابية محددة التي يمكن تحليلها في الواقع بمراقبة الالتزام بالقوانين:

الحفاظ على توازن التمثيل

هذا هو في المقام الأول هو الحال بالنسبة للمبادئ التي يقوم عليها الدستور، ويعنى مجلس الشيوخ بالمراقبة على تنفيذ الأحكام الدستورية التي تستوجب التمثيل العرقي والتوازن بين الجنسين في جميع مؤسسات الدولة، بما في ذلك الإدارة العامة والدفاع والأمن. وهذا الدور الرقابي لمجلس الشيوخ يبوءه دورا بارزا في السعي من اجل انجاح عملية المصالحة الوطنية وتوطيد سيادة القانون.

الحفاظ على توازن تمثيل الاقاليم

هذا هو الحال أيضا فيما يتعلق بالتنمية الإقليمية المتوازنة: ويمكن لمجلس الشيوخ اجراء تحقيقات في الإدارة العامة وتقديم توصيات لأي منطقة أو إقليم يتم فيه استبعاد أي فئة سكانية من الاستفادة من المرافق العامة.

الموافقة على تعيينات معينة

ويتمتع أيضا مجلس الشيوخ بمكانة خاصة في التعيينات داخل اطار مؤسسات الدولة بموجب الدستور فالمجلس يتمتع بصلاحية الموافقة على تعيينات يقوم بها رئيس الجمهورية. وهذه التعيينات في الواقع لا تصبح فعالة إلا إذا وافق عليها مجلس الشيوخ فيما يخص الوظائف التالية:

- رؤساء الدفاع والأمن
- حكام المقاطعات
- سفراء
- أمين سر المظالم
- أعضاء المجلس الأعلى للقضاء
- أعضاء المحكمة العليا
- أعضاء المحكمة الدستورية
- المدعي العام للجمهورية وقضاة النيابة العامة
- رئيس محكمة الاستئناف ورئيس المحكمة الإدارية
- المدعي العام لدى محكمة الاستئناف
- رؤساء المحاكم، والمحكمة التجارية ومحكمة العمال
- الادعاء

في الختام، فإن مجلس الشيوخ الحالي يتميز بخاصية فريدة عن الجمعية الوطنية. من حيث طريقة انتخابه وتشكيله ومهامه مما يجعله هيئة تشريعية ذات طابع سياسي على الرغم من أنه غير حزبي، وهو هيئة ممثلة للسكان والمجتمعات المحلية، ويمتاز بوظيفة تنظيمية ذات طابع رقابي فهو بايجاز حقيقة متجذرة في الواقع البوروندي في تناغم مع تطلعات الشعب من اجل تحقيق المصالحة الوطنية، والاستقرار المؤسسي والسياسي، والاعتدال في ممارسة سلطاته في خدمة السلام والتنمية المتوازنة.

الباب الرابع

اقتصاديات دول الرابطة

تكشف المؤشرات التي يتضمنها هذا الباب عن إمكانيات اقتصادية لا يستهان بها في الدول الأعضاء برابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في إفريقيا والعالم العربي(أسيكا).. حيث تبين تلك المؤشرات حجم الموارد المتاحة، والتي تضع بعض هذه البلدان في صفوف متقدمة على المستوى العالمي.

وتكشف المؤشرات كذلك عن تعدد وتنوع في الموارد التي تتمتع بها الدول الإفريقية والعربية، وهي إمكانيات توفر خيارات متعددة اقتصادية وتجارية واستثمارية، يمكن أن تشجع على انتقال رؤوس الأموال والأفراد، ليس فقط بهدف التجارة والاستثمار، ولكن أيضاً بغرض السياحة، خصوصاً وأن البلدان الأعضاء تمثل وجهات سياحية مهمة على المستوى العالمي، بماتشتمل عليه من تراث ثقافي غني ومتميز وفريد من نوعه يمثل إرثاً لحضارات عظيمة، هذا فضلاً عن وجود موارد طبيعية، وموائل وأنظمة بيئية فريدة ومحميات طبيعية عظيمة.

ويمكن من خلال إستراتيجية إفريقية عربية فعالة، بناء علاقة تعاون وشراكة أكبر مما هي عليه اليوم، في المجالات الاقتصادية والمالية والتجارية وفي المجالات الإنمائية، وتأمين فرص الاستثمار المتبادلة التي ستساهم في تمكين الدول المنطقتين العربية والإفريقية، من بناء اقتصادياتها بناءً قوياً وتعزز فرص هذه الاقتصاديات وقوتها التنافسية في الأسواق الدولية.

ويعبر الخبراء والمهتمون بشأن العلاقة العربية الإفريقية، عن اعتقادهم بأن ازدهار التجارة البينية، ستدفع باتجاه تعزيز التنمية المستدامة، وتأمين الوظائف، وزيادة الدخل، وتحسين معيشة السكان، وسيساهم إلى جانب المزيد من الاستثمارات في التخلص من الفقر.

،ولعل مايمكن ان يركز عليه التعاون بين البلدان العربية والإفريقية، هو العمل المشترك في مجالات التعدين والسياحه والنفط والغاز وكذلك الزراعة والأمن الغذائي، باعتبارهما أولويتان مهمتان، وذلك من خلال التوظيف الأمثل للإمكانيات المتاحة حيث تتركز المساحات الزراعية في القارة الإفريقية، وتتواجد الموارد المائية اللازمة لزراعة واسعة، فيما تتوفر فوائض مالية لدى عدد من الدول العربية، مما يستوجب التكامل في توظيف هذه الموارد من أجل بلوغ هذا الأمن الغذائي، والذي سيقود بدوره إلى تطور هائل في الانتاجية الزراعية، والارتقاء بوسائل الإنتاج الزراعين ووسائل مكافحة الأوبئة الزراعية، وهو ما سيحسن في المحصلة من فرص الدول الإفريقية في تسويق منتجاتها عالمياً وتحقيق عائدات نقدية تساهم في تحسين الحالة المعيشية للسكان.

وسنعرض من خلال هذا الباب للتشريعات الناظمة للاستثمار وللأدوار التي تقوم بها الغرف والاتحادات التجارية والصناعية في البلدان الأعضاء:

جمهورية أثيوبيا الفيدرالية الديمقراطية :

المساحة: ٤٣٥١٨٦ كم

السكان: ٨٢مليون

تستغل جمهورية إثيوبيا أراضيها الزراعية الخصبة ومنسوب الأمطار ومياه الأنهار في الزراعة، التي يعتمد عليها الاقتصاد الأثيوبي والتي تمثل نصف الناتج المحلي الإجمالي و٤٣ بالمائة من الصادرات، وتستأثر ٨٥بالمائة من مجموع العمالة. وتملك أثيوبيا أراضي زراعية خصبة شاسعة المساحة، ويشكل الجزء المستغل منها نحو١٧ بالمائة، وينتج هذا الجزء أصنافا من المنتوجات الزراعية كالبن والحبوب والبقول والبذور الزيتية والقات.

وتشير التطورات التي يشهدها قطاع زراعة الزهور إلى أن إثيوبيا تستعد لتصبح واحدة من أفضل المصدرين للزهور عالميا.

الواردات والصادرات:

تشمل واردات إثيوبيا: النفط ومنتجاته والقمح والسكر والذرة والحبوب والفولاذ والسيارات.. وتشمل صادراتها: البن، والثروة الحيوانية، والقات، والمنتجات الجلدية، والبذور الزيتية.

ويسجل لقطاع الزراعة عوائد أخرى كتوفير ثروة حيوانية كبيرة تسمح بتأمين الاحتياج المحلي من اللحوم وتصديرها للخارج، حيث تعد إثيوبيا عاشر أكبر دولة منتجة للثروة الحيوانية على مستوى العالم، فضلا عن صناعة الجلود وأنواع من المنسوجات والأغذية المصنعة.

وفي إثيوبيا يوجد قطاع للتعدين، وإن كان لا يزال صغيرا جدا، ولديها ودائع من الفحم، والعقيق والأحجار الكريمة، والكاولين، وخام الحديد، ورماد الصودا، والتنتالوم، ويستخرج فيها من الذهب نحو ٣,٤ طن سنويا، فضلا عن عدد من الموارد الطبيعية كالنحاس والبلاتين والغاز الطبيعي والبوتاس والملح.

وتسعى الحكومة الإثيوبية جاهدة لمواجهة مشكلة النمو السكاني الذي رفع نسبة البطالة بين الشباب إلى ٧٠ بالمائة، وهي نسبة مهولة تجعل الحكومات المتعاقبة مطالبة بتوفير مئات الآلاف من فرص العمل سنويا، الأمر الذي يجعل من إثيوبيا إحدى أكثر الدول فقرا في العالم.

وإلى ذلك فإن البلاد ما تزال تكابد في سبيل التخلص من تداعيات وآثار الجفاف الذي أطبق على البلاد، والحرب التي خاضتها مع إرتيريا.

ولمواجهة إشكالية الفقر في ظل الانفجار السكاني المصحوب بأزمات طبيعية كالجفاف وأزمات أخرى غير طبيعية كالحرب، فقد شرعت الحكومة الحالية في برنامج الإصلاح الاقتصادي، بما في ذلك خصخصة الشركات المملوكة للدولة وترشيد التنظيم الحكومي، وبدأت الإصلاحات التي تشتد الحاجة إليها بجذب الاستثمار الأجنبي.

وعلى الرغم من التوجه نحو تحفيز قطاع الصناعة التحويلية في إثيوبيا، حيث يتركز جانب كبير منها في العاصمة أديس أبابا، فإن

هذا القطاع لا يزال يشكل نحو ٤٪ من الاقتصاد الكلي، مع الإشارة إلى شيء مما يظهره هذا القطاع من النمو والتنوع.

وبنظرة نحو تفاصيل هذا القطاع الواعد فإن الأغذية والمشروبات تشكل منه نحو ٤٠٪، وينضم إليها المنسوجات والجلود.

ويمثل هذا القطاع أحد المجالات التي توفر عددا من فرص

الاستثمار لرأس المال المحلي والأجنبي، إلا أن نظام الخدمات المالية لا يسمح بوجود البنوك الأجنبية، ما يعني عدم توفر إمكانية الحصول على قروض للشركات الصغيرة والمتوسطة.

الاستثمار في أثيوبيا:

تتيح البيئة الأثيوبية في مختلف الأوجه عددا من مجالات الاستثمار أمام رأس المال المحلي والأجنبي.

وقد وضعت الحكومة برنامجا لخصخصة الشركات المملوكة للدولة والنقل والاتصالات ويجد رأس المال المحلي والأجنبي عددا من فرص الاستثمار في العقارات والزراعة والبناء والتصنيع والمعالجة والتعدين والطاقة والنقل والسياحة. وتنص الصيغة المعدلة للائحة الاستثمارية

برقم (٢٨٠/ ٢٠٠٢) على أن المستثمر الأجنبي يمكنه القيام بالاستثمار كمالك وحيد مع ملكية كاملة للأسهم)أي بنسبة ملكية للأسهم ١٠٠بالمائة، وتتيح له الانخراط في شراكة مع المستثمر المحلي أو الحكومة.

ويلزم القانون الأثيوبي المستثمر بتوفير عدة متطلبات، وتتمثل أهمها في أن يكون الحد الأدنى من رأس المال لمشروع استثماري واحد ١٠٠ ألف دولار نقداً أو عينا بالنسبة

للاستثمارات الأجنبية المملوكة بالكامل، و٥٠ ألف دولار كحد أدنى لرأس المال للمشروع الواحد في مجالات المحاسبة والهندسة المعمارية، ودراسات المراجعة القانونية ومشروع الخدمات أو خدمات رجال الأعمال والاستشارات الإدارية أو النشر.

وفيما إذا كان المستثمر الأجنبي يعتزم الاستثمار من خلال شراكة مع المستثمرين المحليين فإن الحد الأدنى لرأس المال الاستثماري هو (٦٠ ألف دولار نقدا أو عينا للمشروع)، و(٢٥ ألف دولار نقدا) أو عينا إذا تم الاستثمار في أحد المجالات المشار إليها في الفقرة السابقة.

وتعد غرفة التجارة والجمعيات القطاعية الإثيوبية

ECCSA التي هي منظمة مستقلة غير ربحية، تعد مسئولة عن القطاع الخاص لتشجيع التجارة وتنمية القطاع الخاص.

وتتمثل مهمة الغرفة في تشجيع الاستثمار،والترويج للمنتجات الإثيوبية في دول العالم، وتطوير التجارة الدولية، وبالتالي تعزيز تنمية قطاع خاص نشط وديناميكي في البلاد

باعتبارها تمثل سكرتارية فعالة للقطاع الخاص، وتقوم أيضا بتمثيل مجتمع المال والأعمال وتبني مصالحه والدفاع عنه، وتمتد كجسر بين الحكومة والقطاع الخاص.

وتعمل على تعزيز التجارة والاستثمار من خلال توفير خدمات مختلفة لأعضائها حسب الطلب والدفاع عن بيئة أعمال مواتية وفقا لأفضل الممارسات الدولية.

السياحة في إثيوبيا

يعد قطاع الخدمات الرسمية في أثيوبيا أحد القطاعات التي شملتها إجراءات الحكومة ببرنامج الخصخصة، ويكاد يتألف هذا القطاع بكامله من السياحة التي تختص بتنظيمها وإدارة شؤونها وزارة الثقافة والسياحة.

ولأثيوبيا تاريخ وحضارة عريقة أكسبتها كما من المعالم الأثرية التي أصبحت قبلة ومهوى لأفئدة السياح، وتتنوع ما بين آثار مسيحية وإسلامية، ومعالم وطنية تعبر بلسان الجمال والعظمة عن الإنسان الذي كان ذات يوم هنا ثم ارتحل وترك آثاره شاهدا على حضارته وثقافته وفنه ونمط معيشته.

ومن أبرز هذه المعالم السياحية (١١) كنيسة محفورة في الصخور تعود إلى القرن الثاني عشر الميلادي في بلدة «الليبيلا » شمال البلاد. وتعد مدينة (هرر) ذات السور العظيم شرق البلاد مفترق طرق تجارية رئيسية ومركز للتعليم الإسلامي.

وتحتضن (جوندر) أقدم الهياكل الامبراطورية، وهو قصر الامبراطور فاسيليداس العجيب، ولا تزال جبال سايمين تمثل الخيار المفضل لعدد من أندر الحيوانات على وجه الأرض. فيما تمثل أومو السفلى منجما لاكتشافات ما قبل التاريخ التي كانت أساسية في دراسة تطور الإنسان. واكتشف في وادي عواش السفلى واحدة من حفريات أسلاف الإنسان وهي المعروفة باسم لوسي وتعد الأكثر شهرة في العالم.

ومن أشهر الآثار السياحية في أثيوبيا تمثال أسد أديس أبابا، ومتحف أديس أبابا، وبوابة هرر، وكنيسة اكسوم زيون، وقلاع غوندار، وشلالات النيل الأزرق، وبحيرة تانا ومنتزة اواش وصوف عمر.

المملكة الأردنية الهاشمية :

تقع المملكة الأردنية الهاشمية إلى الشمال من الجزيرة العربية، وتعد من الديمقراطيات الناشئة في المنطقة، وتمارس الديمقراطية عبر عدد من الأحزاب السياسية، وعدد من

منظمات المجتمع المدني، يبلغ سكانها، ٦،٢٥٠،٠٠٠ يتوزعون على مساحة قدرها ٨٩،٢٨٧كم٢، ويعتمد اقتصادها بشكل رئيسي على قطاع الخدمات التجارية والسياحة وعلى بعض الصناعات الاستخراجية كالأسمدة والأدوية.

يمتلك الأردن موارد طبيعية مهمة، حيث توجد فيه مناجم فوسفات في المنطقة الجنوبية، وبما يجعل من هذه الدولة ثالث أكبر مصدر عالمي للفوسفات، بالإضافة إلى البوتاس والأملاح والغاز الطبيعي والحجر الكلسي والكبريت، فضلا عن ثروة معدنية قابلة للاستخراج.

ويشتهر الأردن بزراعة الزيتون والطماطم والخيار والحمضيات والبطيخ والموز والباذنجان والقمح والشعير والعدس والحمص والخضروات والفواكه والحبوب وتصدر المنتوجات الغذائية بالإضافة إلى محاصيل زراعية أخرى.

وقد اكتشف فيها الغاز الطبيعي عام ١٩٨٧ م، ويقدر الخبراء أن الأردن يحمل بين ١٥٠ - ٤٠٠ مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي. وقد قامت شركات أجنبية بعمليات استكشاف للنفط في الأردن، حيث تؤكد هيئة الموارد الطبيعية، أن موارد البلاد لا تزال غير مستغلة نسبياً.

ويسجل الأردن تقدما في التغلب على الأمية، ومستوى عاليا في مجال البنية التحتية المتصلة بالتعليم في مختلف مراحله، مع وجود عدد كاف من الجامعات وكليات التعليم الفني.

مجالات الاستثمار في الأردن:

تتعدد مجالات الاستثمار في الأردن وتتنوع بتنوع مجالات الحياة، ومنها مجال النقل، والتعليم (روضات الأطفال -التعليم الابتدائي والثانوي)، توليد وتوزيع الطاقة، السياحة (المنتجعات، الفنادق، الاستراحات، وكالات شركات الطيران)، الطب (المستشفيات والعيادات)، الاتصالات والتكنولوجيا الحديثة والكمبيوتر.

للأردن ستة مناطق اقتصادية جذبت المليارات من الدولارات، في كل من: العقبة، المفرق، معان، عجلون، البحر الميت، أربد، بالإضافة إلى أن الأردن تمتلك عدداً وفيراً من المناطق الصناعية التي تنتج سلعاً في قطاعات الغزل والنسيج، والمستحضرات الدوائية ومستحضرات التجميل.ومن أهم حوافز الاستثمار وجود قوانين عصرية محفزة للاستثمار.

غرفة تجارة الأردن:

انضمت الأردن إلى عضوية منظمة التجارة العالمية، وتعد مركزاً إقليميا لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والسياحة، وأحد أكثر المواقع المرغوبة في الاستثمار في المنطقة.

تأسس في الأردن اتحاد غرف التجارة الأردنية سابقاً، وباشر نشاطاته في ١٩ ديسمبر/ كانون الأول عام ١٩٥٥، بموجب قانون غرف التجارة والصناعة الأردنية رقم ٤١ لعام ١٩٤٩، كممثل للقطاع الخاص في كافة المجالات

الاقتصادية والتجارية والخدمية، وعليه تقع مسؤولية التعاون والمشاركة من خلال الحوار مع مختلف هيئات القطاعين العام والخاص في البلاد، لاسيما الإدارات الحكومية ومجلس الأمة (الأعيان والنواب) من أجل تحقيق الرخاء الاقتصادي وتوجيه علاقاته الاقتصادية الخارجية ضمن مقتضيات المصلحة العامة.

وصدر في الثاني عشر من حزيران عام ٢٠٠٣ القانون المؤقت رقم ٧٠ لعام ٢٠٠٣ تحت اسم قانون غرف التجارة حيث تم بموجبه تأسيس غرفة باسم (غرفة تجارة الأردن) لتتولى المهام التي كان يؤديها (اتحاد غرف التجارة الأردنية) سابقاً، وتتضمن الأنشطة الرئيسية لغرفة تجارة الأردن: تحقيق مصالح مجتمع الأعمال وتوفير المعلومات والاستشارات للأعضاء وتطوير التنمية الاقتصادية وتوفير الإحصاءات الاقتصادية وأوضاع السوق وتشجيع الاستثمارات الأجنبية وتسهيل التجارة الدولية.

تشجيع الاستثمار:

يعتبر قانون تشجيع الاستثمار رقم ١٦ وتعديلاته لسنة ٢٠٠٠ إطاراً تشريعيا ملائما لجذب الاستثمارات الأجنبية وتحفيز الاستثمارات المحلية، فهو منافس لما تضمنه من مزايا وحوافز وضمانات لقوانين الاستثمار على مستوى الإقليم، حيث يقدم الإعفاءات الجمركية والضريبية للمشاريع الاستثمارية ضمن قطاعات الصناعة، الزراعة، الفنادق، المستشفيات، النقل البحري والسكك الحديدية، مدن التسلية والترويح السياحي، مراكز المؤتمرات والمعارض، بالإضافة إلى قطاع خدمات استخراج ونقل وتوزيع المياه والغاز والمشتقات النفطية بخطوط الأنابيب.

الإعفاءات الجمركية:

يمنح الأردن إعفاء جمركيا من الرسوم والضرائب الجمركية للموجودات الثابتة (الآلات والأجهزة والمعدات والآليات والعدد المخصصة لاستخدامها حصرا في المشروع وأثاث ومفروشات ولوازم الفنادق والمستشفيات)، كما تعفى قطع الغيار من الرسوم الجمركية على أن لا تتجاوز قيمتها ١٥٪ من قيمة الموجودات الثابتة التي تلزمها هذه القطع، وكذا الموجودات الثابتة للمشروع من الرسوم والضرائب الجمركية لغايات التوسع أو التحديث أو التجديد إذا ما أدى ذلك إلى زيادة لا تقل عن ٢٥٪ من الطاقة الإنتاجية للمشروع.

وتمنح مشاريع الفنادق والمستشفيات إعفاءات إضافية من الرسوم والضرائب لمشترياتها من الأثاث والمفروشات واللوازم لغايات التحديث والتجديد، مرة كل سبع سنوات على الأقل. وتعفى من الرسوم والضرائب الزيادة التي تطرأ على قيمة الموجودات الثابتة المستوردة لحساب المشروع إذا كانت الزيادة الناتجة عن ارتفاع أسعار تلك الموجودات في بلد المنشأ أو عن ارتفاع أجور شحنها أو تغير في سعر التحويل.

أما في مجال التسهيلات الضريبية فتستوفى ضريبة دخل من الدخل الخاضع للضريبة للشركات العاملة ضمن قطاعات: التعدين، الصناعة، الفنادق، المستشفيات، النقل والمقاولات الإنشائية بنسبة ١٥٪، وبنسبة ٣٥٪ للشركات ضمن قطاعي البنوك والشركات المالية، وبنسبة ٢٥٪ للشركات الأخرى.

كما تبلغ ضريبة الدخل للمشاريع الزراعية (صفر)، وقسمت المملكة إلى ثلاث مناطق تنموية (أ، ب، ج) حسب درجة التطور الاقتصادي، وبحيث تتمتع المشاريع الاستثمارية ضمن القطاعات المنصوص عليها في قانون تشجيع الاستثمار في أي من هذه المناطق بإعفاءات من ضريبتي الدخل والخدمات الاجتماعية بنسبها المبينة سابقا لمدة عشر سنوات من تاريخ بدء العمل لمشاريع الخدمات أو بدء الإنتاج الفعلي للمشاريع الصناعية، وذلك بإعفاء المشروع من ضريبتي الدخل والخدمات الاجتماعية بواقع سنة واحدة إذا ما جرى توسيعه أو تطويره أو تحديثه وأدى ذلك إلى زيادة في الإنتاج لا تقل عن ٢٥٪ شريطة أن لا تزيد مدة الإعفاء عن أربع سنوات.

أما الإعفاءات من ضريبة الدخل والخدمات الاجتماعية، فيحصل أي مشروع يقع ضمن القطاعات أو القطاعات الفرعية المذكورة سابقا على إعفاءات قدره ٢٥٪ إذا كان المشروع بالمنطقة التنموية فئة (أ)، ٥٠٪ إذا كان المشروع بالمنطقة التنموية فئة

(ب) و٧٥٪ إذا كان المشروع بالمنطقة التنموية فئة(ج)، وتكون فترة الإعفاءات بناءً على قرار اللجنة ١٠ عشر سنوات تبدأ من تاريخ مباشرة العمل في المشروعات الخدمية، أو من تاريخ مباشرة الإنتاج بالنسبة للمشروعات الصناعية.

وتمنح اللجنة إعفاءً إضافياً إذا كان قد تم توسيع المشروع أو تطويره أو تحديثه وأدى إلى زيادة طاقته الإنتاجية، وتكون فترة الإعفاء الإضافي لسنة واحدة عن كل زيادة في الطاقة الإنتاجية لا تقل عن ٢٥٪ ولمدة أقصاها أربع سنوات.

وفي ضمانات الاستثمار يعامل قانون تشجيع الاستثمار المستثمر غير الأردني معاملة المستثمر الأردني، حيث يمنحه الحق في أن يستثمر في المملكة بالتملك أو بالمشاركة أو بالمساهمة في أي مشروع اقتصادي وفقا للنسب المحددة في نظام تنظيم استثمارات غيرالأردنيين رقم ٥٤ لسنة ٢٠٠٠، وبحيث يكون له حرية التملك الكامل للمشاريع المقامة ضمن قطاعات:الصناعة، تكنولوجيا المعلومات، الزراعة، الفنادق، المستشفيات، النقل البحري والسكك الحديدية، مدن التسلية والترويح السياحي، مراكز المؤتمرات والمعارض وخدمات استخراج ونقل وتوزيع المياه والغاز والمشتقات النفطية بخطوط الأنابيب بالإضافة إلى قطاعات اقتصادية أخرى عديدة.

والحد الأدنى لاستثمار غير الأردني في أي مشروع ٥٠،٠٠٠خمسون ألف دينار، باستثناء الاستثمار في الشركات المساهمة العامة.

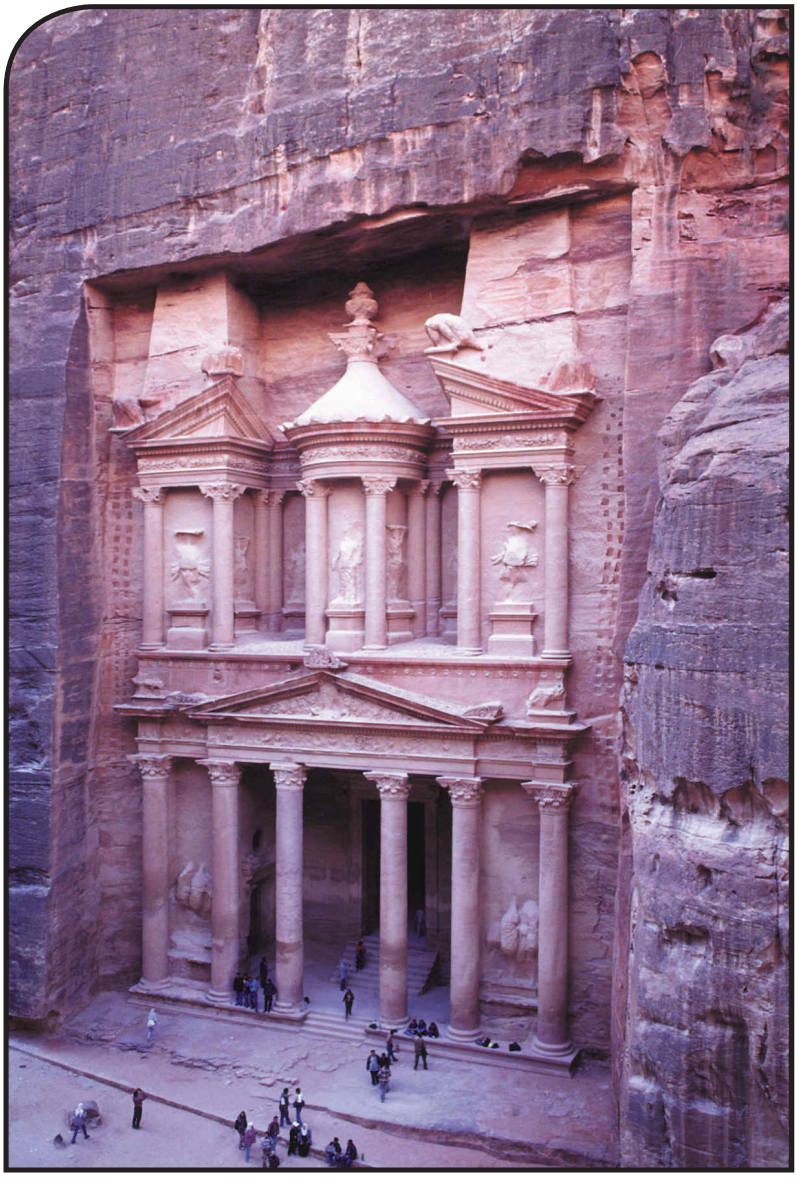

وللمستثمر مطلق الحق في إدارة مشروعه بالأسلوب الذي يراه وبالأشخاص الذين يختارهم لهذه الإدارة.

ويحق للمستثمر إخراج رأس المال الأجنبي الذي أدخله إلى المملكة للاستثمار فيها وما جناه من استثماره من عوائد أو أرباح وحصيلة تصفية استثماره أو بيع مشروعه أو حصته أو أسهمه.

السياحة في الأردن:

تشتهر الأردن بالسياحة الطبية، حيث يأتي الناس من مختلف الدول المجاورة ومن دول الخليج واليمن ومصر من أجل العلاج، وتصل عوائد السياحة العلاجية في الأردن إلى ٧٠٠ مليون دولار أمريكي في العام، حسب تصريحات البنك الدولي، فالأردن هي الأولى في المنطقة والخامسة على مستوى العالم في هذا المجال.

والسياحة الطبية في عمّان تتميز بمهارة وخبرة متميزة في مجال أمراض وجراحة القلب وكذلك تطبيق الكثير من الجراحات الدقيقة فيما يخص العيون والكلى والرئتين. منتجع كيمبنسكي في الأردن.

ويعتبر الأردن واحداً من البلدان التي يختلط فيها الاستشفاء من أمراض الجسد

مع الترويح عن النفس. وذلك بفضل نعمة كبيرة أنعم الله بها على الأرض الأردنية حيث تتوافر كل مقومات العلاج الطبيعي من مياه حارة غنية بالأملاح، إلى طين بركاني، إلى طقس معتدل وطبيعة خلابة، الأمر الذي جعلها منتجعات علاجية يؤمها الكثير من طالبي الاستشفاء من الأمراض المختلفة ومن أهم هذه المنتجعات العلاجية: حمامات عفرا- ينابيع الحمة- حمامات ماعين. والعلاج بالطين المأخوذ من البحر الميت الذي اثبت فوائده العلاجية، فضلا عن قسم العلاج بالكهرباء مكملا للعلاج بالمياه والتمارين الطبية، فضلا عن خدمة العلاج الفيزيائي (فيزيوثيرابي).

وأهم المتاحف في الأردن متحف الآثار الأردني متحف صرح الشهيد، مركز هيا الثقافي، متحف الآثار-الجامعة الأردنية، متحف الفلكلور الثقافي، متحف آثار إربد، متحف التراث الشعبي الأردني، متحف آثار أم قيس، متحف المصكوكات القديمة، متحف المزار الإسلامي.

المملكة العربية السعودية:

تمتد على معظم مساحة الجزيرة العربية، وتطل على البحر الأحمر من جهة الغرب، والخليج العربي من جهة الشرق، وتتربع على عرش الطاقة النفطية، حيث تمتلك أكبر احتياطي نفطي في العالم بمعدل ٢٥،٦٪ من الاحتياطي العالمي، وتعد أكبر منتج ومصدر للبترول عالميا.

ويشكل قطاعا النفط والغاز نحو ٧٥٪ من إيراداتها، وبنسبة ٤٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي، فيما تمثل عدة قطاعات أخرى النسبة المتبقية، وأهمها الزراعة.

شهد اقتصاد المملكة خلال القرون الماضية تحولاً كبيراً ليصبح اقتصاداً حديثا يقوده قطاع الصناعة البترولية والبتروكيمياوية، ويزدهر القطاع الزراعي ويمتد قطاعه التجاري والمصرفي بقوة وثبات.

وانفتحت المملكة على الاقتصاد العالمي، وأصدرت نظام الاستثمار الأجنبي (١٥/ ١/ ١٤٢١ ه)، الذي يعد من أبرز الأحداث المتعلقة بالشئون الاقتصادية في المملكة كما أنشأت الهيئة العامة للاستثمار، لتقفز -بحسب تقرير سهولة ممارسة الأعمال الصادر عن

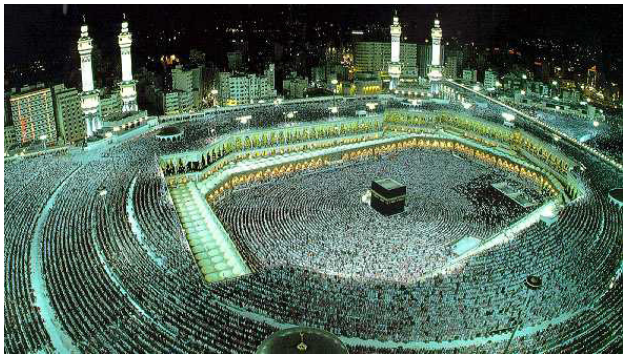

البنك الدولي- من المركز الـ:٦٧ عام ٢٠٠٥ م، إلى المركز الـ:١٣ من بين ١٨١دولة.

ويتمثل أبرز ما تضمنته الإجراءات الرامية إلى استقطاب رأس المال الأجنبي في تخفيض الضرائب المفروضة على المستثمر الأجنبي وإقرار مبدأ ترحيل الخسائر لسنوات مقبلة بدون تحديد مدة معينة، وإتاحة الفرصة أمام المستثمرين الأجانب للحصول على القروض المقدمة من صندوق التنمية الصناعية، وإعطاء حرية التملك الكامل للنشاط الاستثماري بما في ذلك العقارات اللازمة لمزاولة النشاط، فضلاً عن عدم إجازة نزع ملكية المشروع إلا للمنفعة العامة وبتعويض عادل، وحصر مدة الحصول على ترخيص للاستثمار في شهر واحد، ورفع الشفافية في إعطاء المعلومات التي يحتاجها المستثمر عن المناخ السعودي، ومنح المستثمر حق كفالة نفسه وموظفيه على منشئاته الخاصة وضمانه الحصول على المعاملة الوطنية.

وتمثل هذه الإجراءات جزءا من عملية متكاملة بلغ -بموجبها- الاستثمار الأجنبي المباشر بنهاية ٢٠٠٩م ٥٥٢

مليار دولار. وبلغ إجمالي زيادة الاستثمارات الأجنبية والمشتركة ١،١٢٦ مليار ريال بنهاية ٢٠٠٩م قافزاً من ٢٧٩ مليار ريال عام ٢٠٠٥ م.

فرص الاستثمار في السعودية:

تقدم المملكة فرصا استثمارية بقيمة ٣٠٠ مليار دولار في الطاقة و١٠٠ مليار دولار في النقل و١٠٠ مليار دولار في الصناعات القائمة على المعرفة. وتتنوع المجالات المتاحة ما بين الاستثمار في المدن الاقتصادية، والطاقة، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والنقل والخدمات اللوجستية، والصحة، وعلوم الحياة، والتعليم، والسياحة.

الصادرات والواردات:

يتصدر النفط قائمة صادرات المملكة العربية السعودية التي تصدر –أيضا– منتجات البلاستك والبتروكيماويات وبعض المواد الغذائية والمعادن العادية، والورق ومصنوعاتها وتستورد بالمقابل الآلات والأجهزة والمعدات الكهربائية وبعض المواد الغذائية ومعدات النقل والأقمشة والأخشاب والمعادن العادية.

استقطاب رأس المال الأجنبي:

تأسس في المملكة العربية السعودية مجلس الغرف التجارية الصناعية السعودية في مارس ١٩٨٠ م، متخذا من العاصمة الرياض مقرا رسميا، ليكون معنيا بالمصالح المشتركة للغرف التجارية الصناعية بالمملكة، ويقوم بتمثيلها على المستويين المحلي والخارجي، كما يعمل على تنمية دور القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني.

وينظمّ هذا المجلس إلى سائر الإجراءات المشار إليها آنفا في المجال التشريعي والإداري والتي اتخذتها المملكة في سبيل تسهيل الاستثمار أمام رأس المال المحلي والأجنبي، وتوفير الضمانات لحقوقه، فضلا عن أن هذا المجلس يساهم في صياغة النظم والسياسات ذات العلاقة بقطاع الأعمال، ويعنى برصد ومتابعة وتحليل المتغيرات المتعلقة بالاقتصاد داخل المملكة وخارجها، وغير ذلك مما يصب في تطوير البيئة الاستثمارية.

السياحة في السعودية:

تحتضن المملكة العربية السعودية أهم المقدسات الإسلامية، متمثلة في المسجد الحرام بمكة المكرمة، والمسجد النبوي في المدينة المنورة، وهما المعلمان اللذان لا تنقطع عنهما وفود

المسلمين المتدفقة من أنحاء العالم لأداء مناسك الحج والعمرة، فيما يمكن تسميته -من حيث مردوده المالي والاقتصادي- سياحة دينية.

وتشكل أشعة الشمس التي تسقط عموديا على أجزاء كثيرة من المملكة وخلال أشهر طويلة من السنة موردا سياحيا طبيعيا للسياح الذين يتدفقون إلى المملكة من دول أوروبا وغيرها.

وتعد مدينة جدة المطلة على البحر الأحمر وشقيقتها الأحساء المطلة من الناحية الأخرى على الخليج العربي أهم مقصد لطالبي السياحة البحرية والرياضة المائية.

وتُعنى الهيئة العامة للسياحة والآثار بالصناعة السياحية وتقديم الخدمات المطلوبة للسياح. وأنشأت المملكة عشرات المتاحف التي توليها اهتماما كبيرا كالمتحف الوطني، ومتحف الحرمين الشريفين، ومتحف حصن المصمك، ومتاحف أخرى تحمل أسماء المدن كمتحف مكة المكرمة، جدة، الدمام، الأحساء،الجوف، الطائف، تبوك، حائل، نجران، النماص، جازان.

أما أهم المواقع الأثرية فهي الدرعية، قصر المصمك، قصر المربع، قصر شبرا، قصر السقاف، قصر خزام، بيت نصيف، قصر الإمارة بنجران، قلعة أعيرف، سوق المجلس التراثي، جبل الصعيري، قرية أم الأجراس.

المنتوجات الزراعية:

تتركز أكثر من نصف المساحة المزروعة ٥٧٪ في المنطقة الوسطى بإمارتي الرياض والقصيم، تليها المنطقة الجنوبية الغربية ١٩٪ في إمارات جازان وعسير ونجران والباحة، ثم المنطقة الشمالية ١٣٪ في إمارات حائل وتبوك والجوف وتتوزع باقي المساحة المزروعة ١١٪ على المنطقتين الغربية والشرقية على الترتيب. وبلغت الصادرات من السلع الغذائية كالقمح والتمور والبيض ولحوم الدواجن والألبان وبعض الخضراوات ما يقارب مليوني طن في عام ١٩٩٠ م.

وتتعدد عناصر الثروة الحيوانية في البلاد حيث قدِّرت أعداد كل من الضأن ٧،٨ مليون رأس والماعز نحو ٤،٤ مليون

رأس والإبل ٤٢٢ ألف رأس والأبقار نحو ٢٠٤ ألف رأس. وتأسست صناعة نشطة لصيد الأسماك وبلغت كميات الصيد المحلي نحو ٤٩،٩٢٠ طن، تم تصدير ما يقرب من نصفها إلى الخارج في عام ١٩٩٤ م.

جمهورية الغابون:-

تقع في غرب ووسط أفريقيا يحدها خليج غينيا إلى الغرب وغينيا الاستوائية إلى الشمال الغربي والكاميرون إلى الشمال وجمهورية الكونغو نحو الشرق والجنوب. تبلغ مساحتها ٢٧٠،٠٠٠ كم ٢ تقريباً ويقدر عدد سكانها ب ١،٥٠٠،٠٠٠ نسمة، يتوزعون على ٥٢ مجموعة عرقية.

تتشكل خارطة الغابون من تسعة أقاليم، وعاصمتها وأكبر مدنها هي ليبرفيل..يزرع فيها الكاكاو والبن والسكر وزيت النخيل والمطاط. ولا تختلف الغابون عن دول إفريقيا بقلة السكان وصغر المساحة فقط، بل –أيضا- بمساهمة قطاع الزراعة في الدخل القومي حيث يشكل قطاع الزراعة أقل من ١٠ ٪ من الدخل القومي، الأمر الذي يترتب عليه استيراد كميات كبيرة من المواد الغذائية من دول مجاورة مثل الكاميرون.

ويقابل ذلك أن الغابون تمتلك ثروة حيوانية كبيرة،

وخاصة المواشي التي تربى في مزارع خاصة. كما تمتلك ثروة سمكية تساهم في نمو الاقتصاد الوطني، وتقدر الكمية التي يتم صيدها ب ٣٢ ألف طن سنويا، ويمكن زيادة كمية الصيد البحري لتلبية احتياجات أفريقيا الوسطى والبلدان غير الساحلية كما هو الحال مع تشاد. ومع ذلك فإن الصناعات السمكية ما زالت متواضعة وليست مستغلة بالشكل المطلوب وتحتاج إلى استثمارات خاصة.

وتصنع جمهورية الغابون الأغذية والمشروبات والمنسوجات وتنتج الخشب والأسمنت، ويجري فيها استخراج النفط وتكريره، وكذا المغنيسيوم واليورانيوم والذهب والكيماويات. ومن أهم عناصر الثروة المعدنية فيها الماغنسيوم والفوسفات واليورانيوم والذهب والأخشاب والحديد.

ورغم ذلك: يلعب النفط الجزء الأكبر في اقتصاد الغابون ويمثل ما مقداره ٪ ٦٠ من الناتج القومي و٪ ٨٠ من صادرات البلاد.وتعد الغابون رابع أكبر منتج للنفط الخام في جنوب الصحراء الإفريقية وتحتل المرتبة ٣٧ على مستوى العالم، إلا

أن هناك تراجعا ملحوظا في إنتاج النفط في البلاد منذ العام ١٩٩٨ م.

وتسعى السلطات في الغابون للبحث عن وسيلة للتعويض عن انخفاض إنتاج النفط من خلال تحفيز الإنتاج في القطاعات الأخرى والتحول إلى الإنتاج الصناعي للموارد المعدنية الأخرى الوفيرة في البلاد.

ويواجه صناع السياسة في الغابون تحديا كبيرا في هذا المضمار سعيا لإيجاد بدائل اقتصادية للنفط لتحفيز النمو الاقتصادي في البلاد حتى يجنبوا بلدهم الدخول في مرحلة الركود الاقتصادي المحتمل في حال نضوب النفط قبل اكتشاف حقول جديدة وقبل أن تصبح القطاعات البديلة قادرة على ردم الهوة التي سيخلفها نضوب النفط.

وهناك مخزون طبيعي يساعد الساسة وصناع القرار في الغابون على توفير هذه البدائل وتنميتها، مثل: استغلال الغابات التي تغطي ٨٥ ٪ من الأراضي الزراعية والتي تحتل ما مقداره ١٢,٥ مليون هكتار، واستغلال الأخشاب (من ٤٣٤٠٠٠٠ إلى ٥٠٠٠٠٠٠ لوح سنويا)، ويمكن تحقيق مزيد من الأرباح إذا ما اتخذت التدابير اللازمة من أجل التنوع في تصنيع وبيع المنتجات الخشبية مثل أرضيات المنازل ومستلزمات المنزل الخشبي وتسويقها في أسواق أفريقية ودولية، وإنتاج الأثاث بدلا من الاكتفاء بتصدير الأخشاب.

الأمن الغذائي

تستورد الغابون أكثر من ٨٥ ٪ من المنتجات الغذائية، وهي نسبة مهولة تمثل تحديا آخر أمام صناع السياسة في الغابون، حيث يتطلب الأمر جهودا مضنية من أجل تحقيق الأمن الغذائي. ومع ذلك فإن عملية النمو الاقتصادي وتنوع مجالات الاقتصاد تتمحور في مشاكل القوى العاملة الماهرة والمنخفضة نتيجة لارتفاع تكاليف العمالة في البلاد.

وتحاول السلطات السياسية في الغابون التفاوض مع هيئات التمويل الدولية (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي) للحصول على موارد مالية إضافية. لكن هذه المؤسسات تشترط على الحكومة اتخاذ تدابير اقتصادية لتحصل على التمويلات المطلوبة، ولهذا السبب تقوم الحكومة بتشجيع استثمارات القطاع الخاص بقوة، وخاصة الاستثمارات الأجنبية.

مزايا الغابون للمنافسة الاقتصادية:

تقوم غرفة التجارة والصناعة والزراعة والمناجم بتعزيز التنمية الاقتصادية في القطاع الخاص، والمساهمة بشكل كبير في تحسين مناخ الأعمال وتحفيز النمو الاقتصادي العام.

وتوفر الغرفة المساعدة التقنية والخدمات الاستشارية والدعم للشركات عند تنفيذ أنشطتها المختلفة. وأنشأت الغرفة قاعدة بيانات تحوي معلومات حول الفاعلين الاقتصاديين والفرص التجارية والاستثمارية المتاحة، فضلا عن الخدمات الاستشارية.

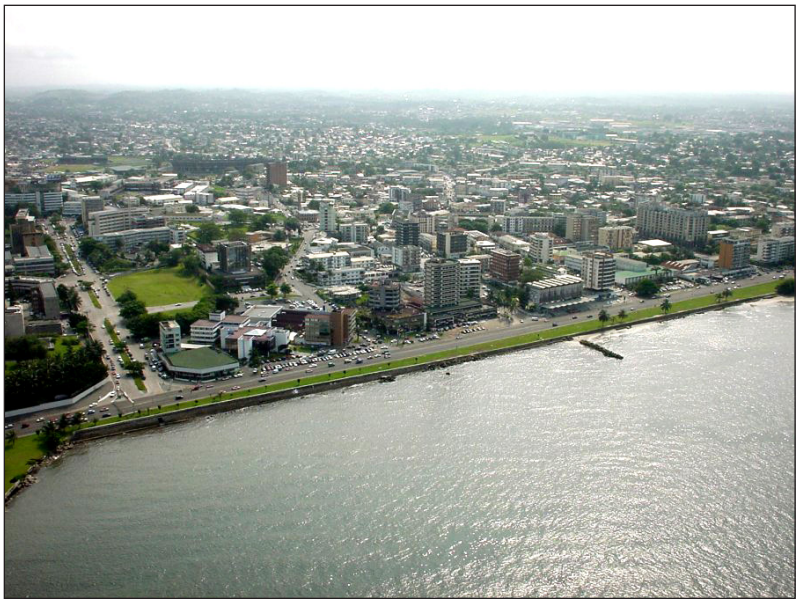

وتنظم أيضا ورش عمل تدريبية لبناء قدرات رجال الأعمال. وفي سياق الإجراءات التي تؤهل للمنافسة الاقتصادية، فقد انظمت الغابون إلى تجمع الـ(سيماك) الذي هو تجمع اقتصادي إقليمي، وتمثل سوقا لـ٣٠ مليون مستهلك.

وأجرت الجهات التشريعية في الغابون تحديثات في قانون الأعمال التجارية تتواءم مع معايير منظمة موائمة القوانين في أفريقيا. OHADA، وتفخر الغابون

بامتلاكها شبكة اتصالات قوية، وقد تم عمل دليل للاستثمار يهدف لتنظيم العلاقات مع المستثمرين وضمان الشفافية والمساءلة.

وباتجاه القطاع المصرفي الخاص، فإنه يتمتع بالنشاط، أما بالنسبة للنظام الضريبي فهو محفز للشركات والأفراد. وهناك آمال كبيرة تعلق على الاستقرار السياسي والاجتماعي الذي تشهده الغابون في الوقت الراهن والذي يعد الأفضل قياسا بما كان عليه في السابق، وأن ينعكس على التنمية الداخلية وتدفق الرأس مال الخارجي القادم للاستثمار.

فرص الاستثمار في الغابون:

تتعدد فرص الاستثمار المتاحة في الغابون لتشمل الزراعة- والغابات والسياحة والصناعة والثروة الحيوانيةوالمنتجات

الغذائية والخدمات.

ويلزم القانون جميع الأشخاص أو الكيانات الذين يرغبون في القيام بأعمال تجارية في الغابون الحصول –أولا- على الموافقة المبدئية من وزارة التجارة،وعندئذ تطلب منهم وزارة التجارة نبذة عن النشاط التجاري، وامتلاك كرت تعريفي وختم، وست نسخ من النظام الداخلي للشركة، ونسخا من محاضر اجتماعات مجلس إدارة الشركة والتي عبر فيها المجلس عن قراره بإنشاء الشركة أو فرعا لها في الغابون، وكذا إرفاق رسائل بالموافقة على مزاولة النشاط التجاري.

وباتجاه الشركات التجارية وهي الأكثر شيوعا في المجتمع الغابوني، وبالذات الشركات ذات المسؤولية المحدودة، فيجب أن يكون لدى كل شركة سبعة مساهمين على الأقل، إضافة إلى الرئيس والمدير التنفيذي ومجلس إدارة الشركة. ولا يتطلب قانون الاستثمار أن يكون رئيس الشركة شخصا، فقد يكون مجلس إدارة.

ومن أجل التسجيل لدى وزارة الاستثمار يمكن للشركات الأجنبية افتتاح فرع في الغابون لمدة تصل إلى سنتين دون تسجيل لدى السلطة المختصة.

الصادرات والواردات

أهم ما تصدره جمهورية الغابون هو الخشب والمنغنيز واليورانيوم والنفط، ويجري تصدير هذه المواد إلى الشركاء الاقتصاديين (الولايات المتحدة واليابان والصين).

فيما تتمثل أهم الواردات بالمواد الكيميائية والمواد الغذائية والمشتقات النفطية والمعدات. وأهم شركائها الولايات المتحدة وفرنسا وهولندا.

السياحة في الغابون:

الإنسان الغابوني وثقافته وموروثه الثقافي الغني هو أحد أهم ما يمكن أن يجد السائح فيه متعة الاطلاع والمعرفة، حيث تمتاز المجموعات العرقية التي يكون منها المجتمع الغابوني بتعدد وتنوع الموروث الثقافي الخاص، كتقاليد بعض القبائل فيما يتعلق بالزواج والمهور، وارتباط ولادة التوائم بالأساطير. وتعدد الزوجات نظام مشترك بين بعض المجموعات العرقية، وكذا ثقافة الكثير من الأطفال في بعض القبائل، مثل قبيلة فانغ التي تعتبر أن (العُقم) لعنة.

وتشتهر هذه القبيلة بالقناع التقليدي الذي يعد جزءا من موروثها الثقافي، وتتعدد أغراض ارتدائه إذ ترتديه للزينة والتعبير عن البهجة أو الحداد وعند أداء بعض الرقصات التقليدية. وهناك قناع الاحتفالات في بحيرة ايزانغا الذي يتم ارتدائه عند الرقص التقليدي لدى العديد من القبائل.

ويعد المطبخ الغابوني المتنوع بالمأكولات أحد مصادر المتعة للسائح الذي يتعرف على أكلات مميزة كطبق السمك المدخن بالشوكلاتة المحلية، وطبق نيمبويه العائلي، وشربة الفول السوداني، وطبق البطاطا الهندية،وشربة العظام، وطبق سلطة الخيار، وجميعها تقدم مصحوبة ببعض المقبلات من البطاط والطماطم والقلقاس وكرات الموز.

ويمكن للسائح أن يزور معالم سياحية متنوعة كالحديقة

الوطنية (لوبيه)، وساحل دونيس الخلاب، وهضبة باتيكيه، وغيرها من المعالم السياحية.

ويحصل السائح على رحلات على قوارب نهرية، وجولات سياحية على ظهر القارب عبر بحيرات الجنوب ولاسيما بحيرات: ايفاروا، اننانجويه، نوغومو، زيليه، اوغومويه وجزيرة أوينانو. حيث يغادر القارب في الصباح الباكر ويبحر في بحيرة أوغويه وغيرها ليتمكن الزائر من رؤية التنوع الكبير في الحيوانات والطيور، ومنها فرس النهر والبجع وفصائل متنوعة من القرود وغيرها من الحيوانات والطيور البرية.

مناطق سياحية:

وهناك العديد من المناطق السياحية في الغابون كالحديقة الوطنية في بونغارا، والتي تشمل الحديقة الوطنية في الضفة اليسرى لمصب بحيرة كومو وجزءا من ساحل المحيط الأطلسي، وتحتوي الحديقة على أكبر مساحة مغطاة بأشجار المنغروف، وكذا غابات وحشائش السافانا. وفي أطراف الحديقة يوجد موقع بحثي لدراسة السلاحف البحرية، ويمكن متابعة مراحل التعشيش والفقس لبيض السلاحف.

ومن هذه المناطق منتجع بوانت دوني، الذي يصل السائح إليه عبر القوراب.

ومن أكثر المناطق روعة قرية إيكواتا السياحية قبالة المحيط الأطلسي في خليج مدينة نغومبيه على ضفاف المياه الزرقاء الصافية.

ويمثل الشاطئ الرملي المقابل للقرية الإطار الرئيسي الذي تمارس فيها نشاطات ترفيهية مختلفة كركوب الأمواج، الرياضات المائية والصيد بالقوس وركوب القوارب الشراعية والصيد بالسنارة، وغيرها كالتنزه في الغابات، خاصة وأن الغابون تتميز بمناخ استوائي متأثر بالتيارات القادمة من المحيط الأطلسي لتصل درجات الحرارة (٢٥ درجة مئوية في المتوسط) خلال الأربعة الفصول على مدار العام.

بنية سياحية تحتية

تقوم الحكومة الغابونية -في إطار الجهود لتنويع الاقتصاد في البلد- بتطوير قطاع السياحة، فهناك فنادق مجهزة وفقا للمعايير الدولية في ليفربيل وبورت جنتيل وماسوكو وفرانسفيل. وهناك مرافق سياحية تنشأ في أنحاء البلاد، وخصوصا على طول الساحل وفي بلدات قريبة من الحدائق الوطنية.

المملكة المغربية:

تقع المملكة المغربية في الجزء الشمالي الغربي من القارة الإفريقية، ويقطنها ٢٩,٨٤٠,٢٧٣ مليون نسمة حسب إحصاء ٢٠٠٤م من بينهم ٥١,٤٣٥ أجنبيا أغلبهم من الفرنسيين والإسبان، ويستقرون غالبا في طنجة، وتمتد خارطتها على مساحة تقدر ب ٨٠٠،٠٠٠ كم٢.

وتعد المغرب من الدول النامية التي تنتهج سياسة الاقتصاد الحر، وقد قامت الحكومة بالتوقيع على عدة اتفاقيات للتبادل الحر مع عدة دول كالولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وتركيا ومصر والأردن وتونس والإمارات العربية المتحدة، مما يؤهلها لجلب استثمارات بمليارات الدولارات، ويساعدها على ذلك موقعها الاستراتيجي.

ويقُدر الناتج القومي العام في المغرب بحوالي ٦١,٣ مليار دولار أمريكي –حسب تقارير ٢٠٠٦ م، أي بمعدل ٢٠٠٠ دولار للفرد. أما الناتج القومي الإجمالي فيُقدر بحوالي ١٦٢ مليار دولار، أي بمعدل ٥،٢٤٩ دولار للفرد.

قطاع الزراعة

تُقدر المساحة الصالحة للزراعة في المغرب بحوالي ٩٥،٠٠٠ كيلومتر مربع وفقا لإحصاء عام ٢٠٠٣، أما أهم المحاصيل الزراعية فهي الحبوب لاسيما القمح والشعير والذرة والعدس والفاصوليا والحمضيات. كما تعد زراعة أشجار الفواكه، أشجار الزيتون نشاطا هاما، حيث يُعتبر المغرب ثاني مصدر للحمضيات في العالم وسابع منتج لزيت الزيتون.

ويُعتبر المغرب من أكبر المنتجين للأسماك في العالم إذ ينتج حوالي ٥٩٣،٩٦٦ طن سنويا وفي العام ٢٠٠٤ بلغت قيمة صادراته من الأسماك ٧٠٠،٣٦٨،٢٤٦ يورو.

يساهم القطاع الصناعي بحوالي ٢٨٪ من الناتج الوطني العام، ويعرف القطاع نموا ملحوظا خصوصا مع التوقيع على مجموعة من الاتفاقيات التي وقعها المغرب مع العديد من الشركات العالمية، وتعتبر الصناعات المغربية متطورة إلى حد ما ومتنوعة بحيث توجد صناعات غذائية وكيميائية، وتعد المغرب ثاني دولة صناعية في أفريقيا بعد جنوب أفريقيا؛ وتغطي صناعة الأدوية ٩٠٪ من الطلب الداخلي، وتُصدر أيضا إلى العديد من الدول الأفريقية والأوروبية، ويعتبر المغرب من أول المصدرين للنسيج

قطاع الخدمات:

تحتل السياحة الريادة في قطاع الخدمات، حيث درت على البلاد ما قدره ٥٩ مليار درهم (٨,١٦ مليار دولار) سنة ٢٠٠٧ وزار البلاد ٧،٤٠٧،٦١٧ مليون سائح مع ارتفاع يقدر بحوالي ١٣٪ بالمقارنة مع السنة السابقة، أي ما يُقدر بحوالي ١٦،٨٩٣،٨٠٣ ليلة.

قطاع الصناعة:

إلى الاتحاد الأوروبي، وأخيرا بدأ المغرب في تصنيع السيارات.

الاستثمار في المغرب:

إلى جانب الإعفاءات الضريبية المخولة في إطار القانون العام، تنص القوانين التنظيمية المغربية على امتيازات ذات طبيعة مالية وجبائية وجمركية تُمنح للمستثمرين في إطار اتفاقيات أو عقود استثمار تبرَم مع الدولة مع مراعاة استيفاء المعايير المطلوبة..ويتعلق الأمر بما يلي:

- مساهمة الدولة في بعض النفقات المرتبطة بالاستثمار: صندوق إنعاش الاستثمارات.
- مساهمة الدولة في بعض النفقات لتنمية الاستثمار في قطاعات صناعية محددة وتطوير التكنولوجيات الحديثة: صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- الإعفاء من الرسوم الجمركية بمقتضى المادة ١٧ من قانون المالية رقم ٩٨-١٢م.

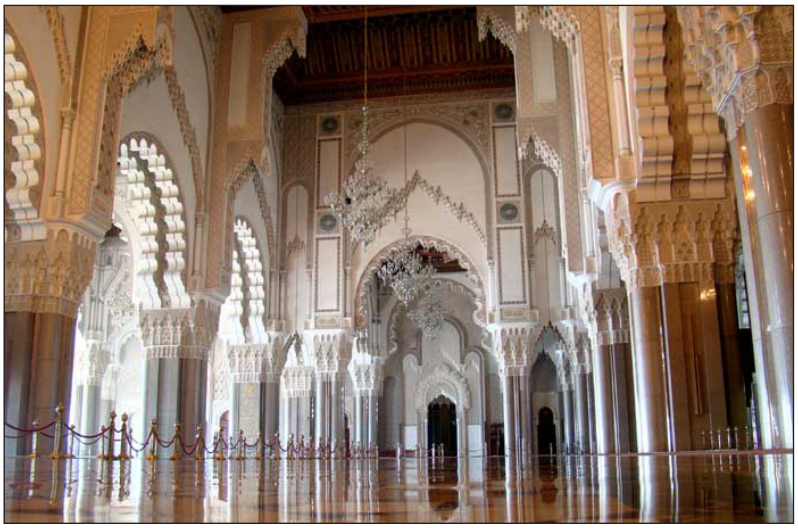

- الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة عند الاستيراد في إطار المادة ١٢٣-٢٢ ب من المدونة العامة للضرائب.

حوافز مغرية للاستثمار:

تتعدد فرص الاستثمار في المملكة المغربية في كثير من المجالات، إلا أن هناك عددا من المجالات تحتل الأولوية الصناعة السياحة الطاقة الشمسية الزراعة طاقة الرياح صيد الأسماك يوفر القانون المغربي مزايا ضريبية ومالية وجمركية ممنوحة للمستثمرين بموجب اتفاقات استثمارية تبرم مع الدولة شريطة أن تخضع للمعايير المطلوبة، فضلا عن الإعفاءات الضريبية المنوحة بموجب القانون. وتتمثل المعايير المطلوبة في:

- مساهمة الدولة في نفقات معينة تتعلق بالاستثمار من خلال صناديق تشجيع الاستثمار.
- مساهمة الدولة في نفقات معينة لتشجيع الاستثمار في قطاعات صناعية محددة، وتطوير التكنولوجيات المعاصرة من خلال صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- الإعفاء من الرسوم الجمركية بموجب قانون المالية ١٢/ ٩٨.
- الإعفاء من ضريبة القيمة المضافة على الواردات بموجب قانون الضريبة العامة.

اتحاد غرف التجارة والصناعة:

يختص(الاتحاد المغربي لغرف التجارة والصناعة) بتقديم

المعلومات والمساعدة للشركات المغربية في مجال التجارة الدولية. وإصدار الوثائق الإدارية مثل شهادات المنشأ وبطاقات العضوية بالاتحاد المغربي لغرف التجارة والصناعة.

ويرتبط الاتحاد بالغرف التجارية الأجنبية التي يمكن أن تقدم المساعدة للمصدرين المغاربة خلال رحلاتهم التجارية وتزويدهم بالمعلومات المفيدة.

الصادرات والواردات:

من أهم صادرات المغرب: الفوسفات، والحديد، والصلب، والأدوية، والأسماك.ومن أهم الواردات: النفط، والسلع المصنعة، والمنتجات الزراعية، والملابس الجاهزة، والآلات والمعدات.

السياحة في المغرب:

تختص وزارة السياحة والصناعات التقليدية بقطاع السياحة وما يرتبط به. ويعد قطاع السياحة أحد أهم القطاعات المؤثرة في الاقتصاد المغربي، حيث يمتاز المغرب ببيئة سياسية واجتماعية هادئة ومستقرة توفر الظروف المثلى للاستفادة من المناطق والمعالم والآثار السياحية التي يتدفق السياح لمشاهدتها والاطلاع عليها.

وفي المغرب كثير من هذه المعالم، منها: قصبة الوادية، صومعة حسان، باب بوجلود في مدينة فاس، حدائق المنارة، باب أغنو بمراكش، باب المنصور لعلج، جامع الكتبية، شلالات أوزود بأزلا، جامع الفنا، أسوار مدينة تارودانت.

الجمهورية اليمنية:

تقع جنوب الجزيرة العربية في الجنوب الغربي من قارة آسيا، وتطل على اثنين من أهم الممرات المائية العالمية، هما خليج عدن وباب المندب في البحر الأحمر. تبلغ مساحة اليمن ٥٥ الف كم٢ فضلا عن عدد من الشواطئ التي تتوزع على امتداد ساحل يبلغ طوله ٢٦٠٠كم، وتمتلك نحو ٢٥٠ من الجزر تقريبا ذات المواقع الإستراتيجية، منها: أرخبيل سقطرى بين خليج عدن والمحيط الهندي وأرخبيل حنيش في البحر الأحمر وبريم (ميون) على مضيق باب المندب. يبلغ عدد سكانها ٢٣,١٥٤,٠٠٠ نسمة -حسب التعداد السكاني لعام ٢٠٠٤م.

تمضي الحكومة –بدعم من الأمم المتحدة وأصدقاء اليمن والمانحين الدوليين- في أربعة اتجاهات لإيجاد وإنعاش موارد بديلة للنفط وأكثر استدامة، وهي: الزراعة، والثروة السمكية، والسياحة، والصناعة.

الصادرات والواردات:

يمثل النفط السلعة الأولى في صادرات اليمن، حيث يشكل

٩٢٪ منها، ٢٥٠,٠٠٠ ألف برميل يوميا، وكان إجمالي الإنتاج عام ٢٠٠٢م ٤٤٠,٠٠٠ ألف برميل يومياً، وتحتل اليمن المرتبة ٣٣ من بين ٢٠٦ في العالم في احتياطي الغاز الطبيعي، وتقدر احتياطيات البلاد بـ ٤٧٨,٥ مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي.

وتضم قائمة الصادرات: النفط الخام، والغاز، والسمك، والبن، فيما تمثل السلع الغذائية والآلات والأدوات والمواد الكيماوية أهم الواردات.. ويبلغ إجمالي صادراتها سنويا نحو ٦،٦٨٢ بليون دولار، مقابل ٩،٦٢٧ مليون دولار هو إجمالي وارداتها التي يتمثل أهمها النفط الخام والبن والأسماك المجففة والمملحة، والغاز الطبيعي المسال.

الزراعة:

تمتاز تضاريس اليمن بالتنوع الذي يتيح لها إنتاجا زراعياً متعدداً، وتعتمد على المياه الجوفية ومياه الأمطار والمياه الجوفية تتخلل خارطتها عدد من الأودية الزراعية.

وأهم ما يزرع فيها: الدخن والذرة والقمح والمانجو والموز والباباي والبطيخ وحمضيات(البرتقال والليمون)، والكمثرى والتفاح والخوخ والعنب، ولا تزال الجهود الرسمية وغير الرسمية عاجزة عن مواجهة شجرة القات التي تُستهلك محلياً ولا توفر للبلد أي عائد، وتستأثر – حتى الآن- بنحو ٥٠٪ من المساحة الصالحة الزارعة.

التشريعات الاستثمارية:

تخضع الاستثمارات في اليمن لقانون الاستثمار الصادر عام ٢٠٠٢م الذي هدف إلى تشجيع الاستثمار الأجنبي في الصناعة والزراعة وصيد الأسماك والسياحة، وغيرها.

ويحصل المستثمر الأجنبي –بحسب هذا القانون- على رخصة استثمار من الجهة المختصة خلال فترة أقصاها ١٥يوما من تاريخ استلام ملف المشروع الاستثماري.

وتمنح القوانين اليمنية للمستمر حق المساواة في المعاملة من قبل الدولة مع المستثمر المحلي، وتمكّنه من استئجار أو شراء الأراضي أو المباني في إطار تنفيذ مشروعه، وتعفي أرباح المشاريع الاستثمارية من الضرائب لـ ٧ سنوات، وتعفي رسوم التسهيلات لـ ٥سنوات. كما تُعفي الواردات من السلع لمشاريع تربية الماشية وصيد الأسماك

من الرسوم الجمركية والضرائب، وتمنح إعفاء للواردات من معدات المشاريع الأخرى بنسبة ٥٠٪ من الرسوم الجمركية والضرائب.

ولا تفرض أي قيود على تحويل رأس المال والأرباح إلى الخارج أو على صرف العملات. ومواكبة للتطورات الاقتصادية وزيادة دور القطاع الخاص في التنمية وتجسيداً للسياسة الاقتصادية الجديدة الهادفة إلى توطيد الشراكة مع القطاع الخاص وتشجيعه على النمو والتطور صدر القرار الجمهوري رقم ٢٨ لسنة ٢٠٠٣م بشأن الغرف التجارية الصناعية واتحادها العام الذي ساهم في تأسيس ٢١ غرفة في أنحاء الجمهورية.

فرص الاستثمار:

يجد الراغب في الاستثمار باليمن العديد من الفرص، وفي مقدمتها فرصة الاستثمار في الإنتاج الزراعي الذي تتوفر عمالته بتكاليف منخفضة، وأسواقه المحلية الحيوية، فضلا عن أن التربة والمناخ يتيحان إنتاج المحاصيل النقدية. كما يشهد قطاع النقل تطورا كبيرا في المطارات والموانئ والبنية التحتية للطرق.

يمثل قطاع السياحة أحد فرص الاستثمار الواعدة في اليمن، ويسجل هذا القطاع نموا متسارعاً منذ ١٩٩٠ م، باستثناء الانخفاض خلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٢ - الذي طرأ جراء الأحداث التي شهدتها البلاد في تلك الفترة.

وتقدر إسقاطات لمنظمة السياحة العالمية للأمم المتحدة بأن السياحة ستستمر في النمو بمتوسط ١٠٪ سنوياً حتى ٢٠٢٠م على الأقل مقابل نمو في بقية دول الشرق الأوسط لا يزيد عن ٧٪. ويتصور مجلس السياحة والسفر الدولي أن اقتصاد السياحة والسفر سينعكس إيجابياً على التوظيف والواردات وربح الصادرات من خلال الزوار الأجانب إلى ١٦,٤٪ بحلول ٢٠١٩.

السياحة في اليمن

تعد اليمن دولة تمتلك مقومات سياحية واعده من حيث ما تملكه في المجال السياحي إلا أن مردود السياحة لايزال ضئيلا جدا قياسا بما يتوفر فيها تبعا لعوامل وأسباب عديدة.

المنطقة	اسم الجبل	الارتفاع عن سطح البحر
بني مطر –صنعاء	جبل النبي شعيب	٣٦٦٦ م
الحيمة الداخلية–صنعاء	جبل بني أحمد	٢٤٠٠ م
	جبل العوي	٢٤٠٠ م
الحيمة الخارجية–صنعاء	جبل العر	٢٢٤٠م
	جبل بدح	٢٠٨٠م

وأتاح قدم هذه الدولة التي تعاقبت عليها عدة حضارات تاريخية كثيرا وفرت من المعالم الأثرية التي تتوزع على مدنها الساحلية والجبلية والصحراوية، وفيها عدد من المدن التاريخية القديمة المحتفظة بمعمارها القديم وقصورها المبهرة، مثل تريم بحضرموت، وصنعاء القديمة في العاصمة،فضلا عن القلاع المشيدة –منذ مئات الأعوام- على أعالي الجبال. وإلى المعالم الأثرية تمتاز اليمن بتنوع تضاريسها ومناخها، ما يجعلها منطقة استقطاب للسياح على امتداد العام. وتمثل المدن الساحلية التي أبرزها عدن وأبين والحديدة منطقة سياحة بحرية يقصدها الزوار لأشكال الرياضة المائية، ومن أهم مقاصد السياح في عدن كورنيش صيرة، وشاطئ حقات، والساحل الذهبي، وجزيرة العمال، والبريقة، وغيرها، فضلا عن جزيرة سقطرى،وجزيرة عزعزي. وتعد محافظة تعز العاصمة الثقافية لليمن بما تشهد من حركة ثقافية وعلمية طول العام وتوجد بها العديد من المؤسسات الثقافية، فضلا عما تشتهر به المحافظات الأخرى من معالم أثرية متعددة. وكما يتدفق السياح إلى اليمن طلبا للنزهة والمتعة فإنهم يقصدونها –أيضا- لطلب

العلاج الطبيعي في حماماتها الطبيعية بصنعاء القديمة، وحمام بلاد الروس، وحمامات دمت، وحمام علي، وغيرها.

جمهورية جنوب أفريقيا:

تقع جمهورية جنوب إفريقيا في الجنوب الغربي من القارة الإفريقية، وتمتد على مساحة تبلغ ٤٧١٠٠٨ كم ٢، ويسكنها ٤٩ مليون نسمة. وتعد أحد المقاصد الشهيرة للسياح، وجزء كبير من عائداتها يأتي من السياحة. وتصنف جمهورية جنوب إفريقيا بأنها دولة زراعية بامتياز، إذ تعد من أكبر منتجي العالم لجذور الهندباء؛ والجريب فروت، والذرة الخضراء، والذرة الصفراء، وزيت بذور الخروع؛ والكمثرى؛ والسيزال؛ ومحاصيل الألياف وغيرها.

واستنادا إلى حقيقة مفادها أن جمهورية جنوب أفريقيا لا يمكنها أن تتنافس مع الاقتصاديات في الشرق الأقصى في مجال التصنيع، ولا يمكن الاعتماد على الثروة المعدنية إلى الأبد، فقد عمدت الحكومة إلى تشجيع رجال الأعمال في مجال التكنولوجيا الحيوية وتكنولوجيا المعلومات وغيرها من مجالات التكنولوجيا الحديثة، وتأسست شركات أخرى رائدة، لتشكل هذه التطورات خطوات على طريق تحويل الاقتصاد ليغدو أكثر اعتمادا على التكنولوجيا المتقدمة.

اللائحة الاستثمارية:

تخطط الحكومة لتسهيل القيام بأعمال تجارية في جنوب أفريقيا من خلال إنشاء محطة وطنية واحدة للحصول على الموافقات، وتبسيط الإجراءات البيروقراطية المطلوبة من الشركات الاستثمارية الصغيرة إلى جانب إدخال إصلاحات في قوانين التمكين الاقتصادي للمواطنين السود.ولدى جنوب إفريقيا نظام منافسة متطور ومنظم على أساس أفضل الممارسات والمقاييس الدولية.

ويستند نظامها الاقتصادي في الغالب على مبادئ السوق الحرة.

ووفقا لقانون المنافسة لسنة ١٩٩٨ فقد تم إدخال إصلاحات في تشريعات المنافسة، ومنح صلاحيات كبيرة للهيئات المنافسة على غرار الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة والنماذج الكندية.

ولدى جنوب إفريقيا نظام ضرائب متطور ومنظم على أساس أفضل الممارسات الدولية، ويتم تحديد النظام الضريبي من

قبل وزارة الخزانة الوطنية وتدار من قبل مصلحة الإيرادات في جنوب أفريقيا، وذلك وفقا للنقاط الأساسية التالية:

أهم الصادرات وأهم الواردات الذهب والماس والبلاتين ومعادن أخرى والمعادن والآلات والمعدات، والكيماويات والمنتجات البترولية والأدوات العلمية والمواد الغذائية.

- أرباح الأعمال الاستثمارية خاضع للضريبة إذا تم إنشاء مشاريع استثمارية في جنوب أفريقيا.

- الدخل الناتج عن الخدمات خاضع للضريبة إذا أديت الخدمات.

- يجب تقديم عائدات ضريبة دخل الأعمال السنوية إلى مصلحة الإيرادات.

- تحدد الشركات التجارية نهاية السنة المالية لها من كل عام.

- بالنسبة للأفراد تمتد السنة الضريبية من ١ مارس إلى ٢٨ فبراير.

- يتم دفع ضريبتين مؤقتتين استنادا إلى تقديرات الإيرادات السنوية خلال كل سنة مالية، بحيث يتم دفع الضريبة الأولى خلال ستة أشهر، بينما يتم دفع الثانية في نهاية السنة المالية.

الصادرات:

تعد جمهورية جنوب إفريقيا بلدا رائدا على المستوى العالمي في العديد من مناطق التصنيع المتخصصة، فهي تنتج وتصدر الذهب أكثر من أي دولة أخرى إلى جانب أنها تصدر كميات كبيرة من الفحم، وتتصدر قائمة الدول في مجال معالجة المعادن والفولاذ المقاوم للصدأ.

مجالات الاستثمار:

هناك العديد من المجالات الاستثمارية في جنوب إفريقيا، مثل الزراعة والسياحة وتنمية الثروة الحيوانية، والبناء، وصناعة الخدمات التي تشهد نموا سريعا في الوقت الراهن.

الغرفة التجارية والصناعية:

تتألف غرفة جنوب إفريقيا للأعمال التجارية من ٥٠ غرفة عضوا، وما يقرب من ٢٠٠٠٠ عضوا من المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمشاريع الكبيرة على امتداد البلاد.

وتمثل هذه الغرفة شريان حياة لرجال الأعمال. وفي حين أن لدى الشركات الكبرى عضوية مباشرة في الغرفة، فإن الشركات الصغيرة والمتوسطة تتمتع بعضوية الغرفة من خلال أكثر من ١٥٠ غرفة إقليمية ومحلية إلى جانب ١٥ من الجمعيات الوطنية.

السياحة في جنوب افريقيا:

جنوب أفريقيا استضافت كأس العالم ٢٠١٠، وتزخر بمجموعه كبيرة من الأنشطة التي ترضي جميع السائحين من الباحثين عن المغامرة إلى محبي الاسترخاء. التزحلق على الرمال من الأنشطة المحببة في جنوب إفريقيا، لقد نمت هذه الرياضة وزادت شعبيتها جداً خلال السنوات الاخيرة.

وبالنسبة للباحثين عن الإثارة هناك التزلج على الرمال والغوص داخل الأقفاص مع التماسيح في مزرعة كانجو للحياة البرية خارج أودشوورن. أيضاً، يمكنكم ممارسة قفز البنجي من أعلى جسر بلوكرانس على طريق جراند والذي يعتبر أعلى مكان لقفز البنجي، او يمكنكم ممارسة تزلج الهواء في مدينة دي أرى اومدينة كورمان. بالنسبة لهؤلاء الذين لا يفضلون الإثارة الشديدة، هناك الكثير من رحلات السفاري وملاجئ الحيوانات حيث يمكنكم مشاهدة الحيوانات البرية من خلف الزجاج او الأسوار. إذا كنتم ترغبون في المشاركة بخليطا من الانشطة فيمكنكم زيارة طريق جاردن، وهو طريق ساحلي طويل يأخذكم بين ملاعب الجولف والغابات القديمة ومجتمعات الفنانين المنعزلة ومراكز التسوق ومراكز النحت والمتنزهات الجبلية الهادئة والشواطئ وأماكن الاسترخاء للمتقاعدين. يمكن لمحبي الاشجار زيارة أكبر شجرة بابوا في العالم وتوجد في مدينة صن لاند، وايضاً التوقف في حانة شجرة البابوا الشهيرة لتناول الشراب الموجود بالفعل داخل شجرة البابوا الكبيرة.

تعرف جنوب أفريقيا بانها المكان الذي يمكنك أن تجد فيه الشمس ورحلات السفاري ولفترة طويلة من الزمن تعتبر جنوب افريقيا وجهة مفضلة للسائحين العلاجيين وذلك لقربها من القارة الاوروبية وبالرغم من أن تكاليف الاقامة ليست رخيصة مقارنة بدول أخرى ولكنها مازالت اقل ٥٠٪ من الولايات المتحدة. يأتي السائحين كل عام إلى هنا للاستفادة من المنشآت الطبية المجهزة على أعلى مستوى والطبيعة الهادئة والاماكن المتنوعة للتمتع بالنقاهة والأطباء البارعين، حيث يحمل العديد منهم الشهادات الدولية وليست فقط الشهادات المعتمدة من جنوب افريقيا. يجدر الإشارة إن أول عملية زراعة قلب قد تم إجرائها في كيب تاون في ١٩٦٧ والذي وضع الدولة على خارطة مقاصد السياحة العلاجية في العالم.

دولة قطر:

تبلغ مساحتها ١١,٥٢١ كم ٢، وهناك تماثل بين قلة المساحة وقلة السكان.

وانعكس امتلاكها ثروة طبيعية غنية على نسبة العمالة التي تكاد تصل إلى نسبة السكان.

وتنتج قطر ٧٣٣ ألف برميل يوميا من النفط حسب

إحصائية ٢٠١٠م. ولديها مخزون هائل من الغاز المسال.

قطر هي ثالث أكبر مصدر للغاز الطبيعي بالعالم وتبلغ احتياطيات الغاز في قطر نحو ١٤٪ من احتياطي الغاز الطبيعي المكتشف في العالم كم إن إنتاج الغاز الطبيعي في قطر قد ارتفع بنسبة ١٧,٩٪ أي ٥,٨ مليار قدم مكعب حيث يعتبر هذا أعلى معدل توسع في منطقة الشرق الأوسط. ويساهم حقل غاز

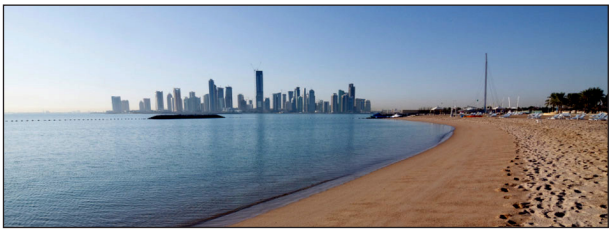

الشمال بمعظم الإنتاج القطري للغاز، وقد اكتشف الحقل في عام ١٩٧١، ويمثل ٢٠٪ من احتياطي الغاز العالمي، مما يجعله أكبر حقل للغاز الحرّ في العالم. وقطر تحتل حاليا المرتبة الثالثة عالميا من حيث الاحتياطي المؤكد من الغاز الطبيعي بعد روسيا وإيران.

يبلغ الناتج الإجمالي لدوله قطر ١،٧٣٠،٠٠٢ أي قرابة ملياري دولار، وينمو الناتج الإجمالي بنسبة ٢٠٪، في حين يصل نصيب الفرد من الإنتاج الإجمالي ١٠٢،٧٠٠ بالدولار الأمريكي.

مجالات الاستثمار:

تشمل مجالات الاستثمار التي تخضع لشروط الاستثمار المبينة في قانون الاستثمار لعام ٢٠٠٠م ما يلي:

-استغلال الموارد المائية المتاحة، وتربية الأسماك.

- إنتاج المحاصيل المحلية الخاصة بالاستهلاك المحلي والتصدير.

-تطوير الثروة الحيوانية.

-التنمية البشرية الجامعات -كليات التعليم الفني.

- وسائل النقل البري، والجوي، والبحري.

-تطوير التعليم روضات الأطفال -التعليم الابتدائي.

-التعليم الثانوي.

-توليد الطاقة وتوزيعها.

- مجالات السياحة بناء منتجعات - الفنادق –الاستراحات.

-وكالات شركات الطيران.

-المستشفيات والعيادات.

حدد قانون الاستثمار رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٠م شروط للاستثمار الأجنبي.

وفيما يخص المجالات التي يتم فيها استيعاب الاستثمار الأجنبي بنسبة ١٠٠٪ فهي الصناعة والزراعة والسياحة والتعليم والصحة واستغلال الموارد الطبيعية أو الطاقة والتعدين وخدمات الأعمال الاستشارية وخدمات الأعمال

الفنية وتقنية المعلومات والخدمات الثقافية والخدمات الرياضية والخدمات الترفيهية.

واستبعد الاستثمار الأجنبي في الوكالات التجارية وشركات التأمين والبنوك.

وأما مجالات الاستثمار المشترك ففي كل المجالات، والنسبة المئوية للشركاء الأجانب والمحليين في المشاريع الاستثمارية المشتركة ٤٩٪ وما دون للأجنبي و٥١٪ وما فوق للمحلي.

حوافز الاستثمار:

تمتلك دول ة قطر مجموعة متكاملة من مقومات جذب الاستثمار الأجنبي، ومن أبرز هذه المقومات الاتي:

- الاستقرار السياسي والاجتماعي.

- توفر جملة من عوامل الإنتاج التي تقدم مزايا نسبية للصناعات ذات الاستهلاك الكبير للطاقة حيث يتوفر لدى قطر أكبر حقل منفرد للغاز غير المصاحب في العالم، مما يمثل ثقلا اقتصاديا للدولة.

- الموقع الجغرافي على مركز منطقة الخليج، والتكوين الجغرافي للدولة كشبه جزيرة ممتدة عبر مياه الخليج - وجود منافذ بحرية وسواحل ممتدة عبر مياه الخليج، الأمر الذي يزيد من فرصها لأن تصبح مركزا جيدا للقيام بالأعمال الاستثمارية.

- تتبع سياسة الاقتصاد الحر وتقوم بسن القوانين والتشريعات المشجعة، وتقوم بتحديثها لإرساء ودعم هذا التوجه الاقتصادي المفتوح على كافة دول العالم وليست هناك أية أعباء جمركية أو قيود على القيام بالأعمال أو إجراء المعاملات والتحويلات المالية إلى الخارج.

- تسمح قطر باستيراد العمالة اللازمة لتشغيل المشروعات من أي من دول العالم.

- تمتلك بنيه تحتية قوية ومتوفرة في كافة المجالات.

ويرخص قانون الاستثمار الأجنبي لوزارة الاقتصاد والتجارة أن تسمح للمستثمرين الأجانب بالاستثمار في جميع قطاعات الاقتصاد الوطني بشرط: أن يكون لديهم شريك قطري أو أكثر لا تقل مساهمتهم عن ٥١٪ من رأس المال، وأن تكون الشركة قد أسست على وجه صحيح، وفقا لأحكام قانون الشركات التجارية.

و يجوز بقرار من الوزير السماح للمستثمرين الأجانب بتجاوز نسبة مساهماتهم من ٤٩٪ وحتى ١٠٠ ٪ من رأس المال للمشروع في مجالات الزراعة والصناعة والصحة والتعليم والسياحة وتنمية واستغلال الموارد الطبيعية أو الطاقة والتعدين شريطة أن تتماشى مع خطة التنمية في الدولة وأن يراعى تفضيل المشروعات التي تستخدم منتجات وخامات محلية تساعد على زيادة القيمة المضافة، والمشروعات التي تحقق الاستغلال الأمثل للمواد الخام المتاحة

محليا، والصناعات التصديرية أو التي تقدم منتجا جديدا، أو تستخدم تقنية حديثة، وكذلك المشروعات التي تعمل على توطين الصناعات المشتركة ٤٩٪ وما دون للأجنبي و٥١٪ وما فوق للمحلي.

أما بالنسبة للقطاع المصرفي فيجوز تأسيس بنك بقرار من مجلس الوزراء ويحق للأجانب تملك العقارات في أماكن معينة فقط من الدولة.

الصادرا ت الواردات:

أهم صادرات قطر هي: الغاز الطبيعي المسال، والبترول، ومنتجات الأسمدة، وتستورد: الحديد والصلب والآلات، ومعدات النقل، والأغذية، والمواد الكيميائية.

غرفة تجارة قطر:

أنشئت غرفة تجارة وصناعة قطر في عام ١٩٦٣ م، وظلت تعمل كإحدى الإدارات الحكومية حتى صدور القانون رقم ١١/١٩٩٠م الذي منح الغرفة استقلاليتها عن الحكومة وأصبحت مؤسسة ذات نفع عام.

وظلت عضوية مجلس الإدارة تمنح بالتعيين بموجب مرسوم أميري حتى صدر في ١٩٩٦م قانون جعل اختيار أعضاء مجلس الإدارة عن طريق الانتخاب المباشر.

وفي إبريل ١٩٩٨م شهدت دولة قطر أول تجربة ديمقراطية حقيقية تمثلت في انتخاب أعضاء مجلس إدارة الغرفة ١٧ عضوا.

ويتحدد دورها من خلال الأهداف التي حددها القانون في: تنظيم المصالح التجارية والصناعية والزراعية. وتمثيل القطاع الخاص القطري والدفاع عنه. وترقية ودعم الفعاليات الاقتصادية والإنتاجية.

السياحة في قطر:

تختص الهيئة العامة للسياحة بدعم القطاع السياحي في قطر التي تملك حالياً مراكز مخصصة للمعارض تبلغ مساحتها نحو ٩ كم ٢، ما يجعل من قطر وجهة بارزة للأعمال والمؤتمرات الدولية، وهي الفعاليات التي ستجذب إليها المزيد من الزوار.

وتستضيف الدوحة عدداً كبيراً من المؤتمرات الدبلوماسية والثقافية البارزة والمؤثرة عالمياً.

ويتبنّى المواطنون القطريون أفكاراً جديدة ويرحبون بالزوار كضيوف كرام وأصدقاء أعزاء. وقطر تمثل جسر عبور بين التقاليد العريقة

وتتلخص أهم المناطق والمعالم السياحية القطرية في:

- منتجع شاطئ سيلين ٥٥ كم من العاصمة الدوحة. ويقدم المنتجع خيارات واسعة من الغرف والشاليهات والفلل.

جمهورية نيجيريا الاتحادية :

تقع في غرب أفريقيا، وتمثل أكبر دولة في أفريقيا من حيث عدد السكان، الذين يصل إلى ١٥٤ مليون نسمة، وتبلغ مساحتها ٩٢٣٧٦٨ كم٢. ولها حدود مع كل من بنين في الغرب، ودولتي تشاد والكاميرون في الشرق، والنيجر في الشمال وخليج غينيا في الجنوب، عاصمتها أبوجا، والتي أنشئت عام١٩٩١..

تجمع نيجيريا بين ثروتي الماء والنفط، ليمثل لها الماء عمادا للإنتاج الزراعي الذي يتفرع في فرعين رئيسين:

الأول: يشمل إنتاج المحاصيل الغذائية التي تشمل الأرز

واليام والكسافا والفواكه والخضروات كالمانجو والبابايا والأناناس والموز والفلفل والطماطم.

الثاني: ويشمل إنتاج المحاصيل الصناعية التي تشمل المطاط وزيت النخيل ونواة النخيل.

وبالمقابل يمثل النفط عمادا للاقتصاد والمعيشة، وجسر صداقة مع الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تعد نيجيريا خامس أكبر مصدر للنفط إلى الولايات المتحدة، وهي شريك الولايات المتحدة التجاري الأكبر في جنوب الصحراء الكبرى في إفريقيا، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى المستوى العالي لواردات النفط من نيجيريا، والتي تقدر بـ ٨٪ من واردات الولايات المتحدة من النفط. أي ما يقرب من نصف إنتاج نيجيريا من النفط يومياً.

وفي ٢٠١٠م سجلت قيمة التجارة فيها أكثر من ٣٤ مليار دولار، بزيادة ٥١٪ عن ٢٠٠٩م، جراء الانتعاش في الأسعار الدولية للنفط الخام حينها. وفاقت واردات الولايات المتحدة من نيجيريا عام ٢٠١٠ مبلغ ٣٠ مليار دولار، ومعظمها من النفط الخام. فضلا عن أن قائمة واردات الولايات المتحدة من نيجيريا من الكاكاو والبوكسيت والألمنيوم والتبغ والشموع والمطاط والحبوب بلغت نحو ٧٣ مليون دولار خلال العام ذاته.

مجالات الاستثمار:

تتوفر في نيجيريا بيئة سياسية تتمتع بالاستقرار، الأمر الذي يمثل واحدا من أهم العوامل المحفزة لجذب رأس المال القادم للاستثمار. وخلقت الحكومة مناخا ملائما للمشاريع التجارية والصناعية،وتعمل على تسهيل الإجراءات الإدارية والبيروقراطية إلى حد كبير،كما وضعت السياسات والبرامج التي تضمن اقتصاد السوق الحر، واتخذت جملة من التدابير لتحرير نظم مراقبة أسعار الصرف لضمان حرية تدفق التمويل الدولي وتشهد البلاد حركة غير مقيدة لرأس المال الاستثماري.

قدمت الحكومة حوافز للأستثمار المحلي والأجنبي، وهي الحوافز التي تتضمن ضريبة دخل الشركات، وقد تم تعديل قانون ضريبة الدخل المخفض الخاص بالشركات من أجل تشجيع المستثمرين الحاليين والمحتملين ورجال الأعمال. ويبلغ المعدل الحالي لضريبة دخل الشركات في جميع القطاعات -باستثناء النفط- ما نسبته ٣٠٪..

تعد نيجيريا واحدة من أسرع أسواق الاتصالات نموا في العالم، وتعمل فيها كبرى شركات الاتصالات العالمية. واتجهت الحكومة مؤخرا لتوسيع هذه البنية التحتية والاتصالات الفضائية.

ولدى نيجيريا درجة عالية من التطور في قطاع الخدمات

المالية مع مزيج من بنوك محلية ودولية وشركات إدارة الأصول وشركات السمسرة وشركات التأمين والوسطاء وصناديق الأسهم الخاصة والبنوك الاستثمارية.

أهم الصادرات النفط الخام، والغازات البترولية المسالة، والنفط الخام، والغازات البترولية المسالة، والوقود، والمنتجات البترولية الأخرى، والغاز الطبيعي والنفط، وحبوب الكاكاو، والمطاط الطبيعي، والصمغ، والأعلاف، والحبوب الغذائية، والتبغ، والشمع، والزيوت غير الغذائية والمكسرات.

أهم الواردات القمح، وسيارات نقل الركاب، والمنتجات البترولية الأخرى،ومعدات حقول النفط، والشاحنات والحافلات والمركبات ذات الأغراض الخاصة، وآلات الحفر، والآلات الصناعية، ومواد التجميل، والمعدات والمحركات الصناعية.

كما لديها مجموعة واسعة من الموارد المعدنية غير المستغلة التي تشمل الغاز الطبيعي والفحم والبوكسيت والذهب والقصدير وخام الحديد والحجر الجيري والنيوبيوم والرصاص والزنك، ولديها ودائع ضخمة من هذه الموارد الطبيعية إلا أن صناعة التعدين فيها لا تزال في مهدها.

وتعد رابطة غرف التجارة والصناعة والمناجم والزراعة النيجيرية NACCIMA مظلة غرف التجارة والصناعة في المدن والولايات والغرف الثنائية في جمهورية نيجيريا الاتحادية.

وتقوم الغرفة بتمثيل المستثمرين لدى الحكومة والدفاع عنها وتبني قضاياهم ومصالحهم وتزويد المستثمر المحتمل بأحدث المعلومات المتعلقة بنطاق واسع من الفرص الاستثمارية في البلد.

تحفل الطبيعة النيجيرية بالعديد من المناطق الخلابة والمثيرة للدهشة والسياحية بامتياز. حيث تقع الينابيع الحارة والتي تسمى ويكي وكذلك منتزه محمية يانكاري حول نهر جاجي، ويمتد هذا المنتزه على أكثر من ٢ كيلو متر مربع مكسو بأشجار السافانا التي تعيش فيها الفيلة والسعادين والتماسيح وفرس النهر والجاموس وغيرها.

وتعتبر ينابيع ويكي الحارة واحدة من أهم الصور والميزات للمحميات، حيث تكون مضاءة في الليل، ومياهها الدافئة مناسبة للاسترخاء، ويمتاز هذا المتنزه بوجود أنواع متنوعة من الطيور النادرة والخطيرة كطائر اللقلق ومالك الحزين والنسور.

ومن المناطق السياحية هضبة مامبيلا التي تقع في الركن الجنوبي الشرقي من ولاية تارابا وتشترك في الحدود مع الكاميرون، ويقدر معدل ارتفاعها ب ١٨٠٠ متر، وهي هضبة مكسوة بالأعشاب وواحدة من المناظر الخلابة التي تمتاز باعتدال برودتها وتغير جوها من حار إلى رطب، ويوجد فيها مزارع للماشية ومزارع الشاي وتلال مكسوة بالأعشاب، ويستوطنها بعض أنواع الطيور والحيوانات النادرة.

وإلى الركن الجنوبي الشرقي من ولاية تارابا يقع متنزه»

جاشا كاجومتي بمحاذاة هضبة «مامبيلا، ويوجد بها جبل تشابال الذي يعد الأعلى في نيجيريا، وينحدر إلى أطرافه واد تكسوه حشائش السافانا والغابات والمراعي الجبلية وتتدفق عبره الكثير من الأنهار بما في ذلك تارابا الذي هو أحد روافد نهر بينو.

وفي نيجيريا العديد من الأنهار والمحميات مثل نهر كام ومحميات (باشي) و(اوكوانجو) و(أوبان) التي تعد من أغنى مناطق أفريقيا، وكذا منطقة كيانجي السياحية في ولاية كوارا وتضم محمية بورجو ومحمية زوجورما جنوب شرق ولاية النيجر.

ولنيجيريا ساحل طويل تمثل أجزاء منه مناطق سياحية

مثل ساحل جوز الهند وهو أحد الشواطئ الجميلة في باواجري الساحلية غرب ليجوس ويقع في منطقة محاطة بأشجار جوز الهند على بعد ٢٠ ميلاً باتجاه الحدود مع جمهورية بنين.

ويضاف إليه شاطئ البار المعروف أيضا بشاطئ فيكتوريا، وخليج تاركوا المحمي على طول ميناء ليجوس، وشاطئ كالآبار، وهو شاطئ رائع يسحر الأنظار يقع عند مصب نهر كالآبار، ويضفي للزوار متعة الخصوصية لأنه محاط بمستنقع ولا يمكن الوصول إليه بالقوارب، وشاطئ ليكي على طول شبه جزيرة ليكي، وشاطئ إيليكو على بعد ٣ أميال من ولاية ليجوس.

الاستثمار السياحي:

وتتوفر فرص واعدة للاستثمار في المجال السياحي على الأخص في المجالات الآتية:

— بناء الفنادق والمنتجعات السياحية في المناطق السياحية الطبيعية.

— توفير نظام الباص الكهربائي لأخذ السياح إلى الأماكن الوعرة في الجبال وخاصة كانيانج، أو بودو وهضبة مامبيلا.

— بناء الفنادق والمنتجعات بالقرب من الشلالات والينابيع والكهوف والمناطق المعتدلة المناخ مثل أو ب ودو، وهضبة مامبيلا.

— تطوير المواصلات البحرية وتوفير التسهيلات التعليمية للتزلج على الماء.

— تطوير الفنون والحرف اليدوية التي تمثل رمزاً للقيم الثقافية للشعب وحب الطبيعة.

فرص تجارية:

لم تصل نيجيريا إلى الاكتفاء بالمستوى المتقدم الذي حققته في مجال النقل البري والجوي، بقدر ما فتح هذا المستوى المزيد من الحاجة للاستثمار في هذا المجال. وعلى الرغم من أنه لم يتم استغلال هذه المعالم لحد الآن ومازالت على طبيعتها إلا أنها مازالت محط أنظار وإعجاب الزوار الأجانب.

مملكة البحرين:

يبلغ عدد سكان مملكة البحرين ١،٢٣٤،٥٩٦ نسمة، يعيشون على مساحة تقدر بـ ٧٥٠ كيلو متر مربع.

ويعد اقتصاد مملكة البحرين الأكثر حرية في منطقة الشرق الأوسط، ويحتل المرتبة الخامسة والعشرين عالميا حسب دليل الحرية الاقتصادية لعام ٢٠٠٦م الذي تنشره مؤسسة التراث Heritage Foundation وصحيفة وول ستريت.

ويعود تقدم اقتصاد البحرين إلى الإجراءات التي اتخذتها الحكومة في مواجهة الهبوط التدريجي في مورد النفط.

ويوصف اقتصاد البحرين بالاقتصاد العصري ذي التركيب المنتظم، ولديه الاتصالات المتميزة وبنية النقل التحتية بالإضافة إلى أن في البحرين العديد من مقرات الشركات الدولية العاملة في دول الخليج العربي.

وتتوسع البحرين في الصناعات الثقيلة والمصرفية والسياحة، وغدت المحور المصرفي الرئيسي في الخليج ومركزاً للتمويل الإسلامي.

وقد استفادت البحرين من ازدهار النفط عام ٢٠٠١م بالنمو الاقتصادي ونجحت في جذب الاستثمار من الدول الخليجية الأخرى جزئياً ليسهم الاستثمار في تطوير البنى التحتية

والمشاريع الأخرى لتحسين مستوى المعيشة كالصحة والتعليم والإسكان والكهرباء والماء والطرق.

ويعتبر النفط والغاز الطبيعي المصدران الطبيعيان الهامان الوحيدان في البحرين، ويزودان الاقتصاد بحوالي ٦٠٪ من العائدات.

وللبحرين صناعات أخرى تتضمن الألمنيوم والمصانع ذات العلاقة به، بالإضافة إلى تصليح وبناء السفن وغيرها، كما قطعت البحرين شوطا كبيرا في مجال تكنولوجيا المعلومات وتطوير البرامج المتعلقة بالحلول الحديثة لمشاكل العصر. ولدى البحرين مخزون سمكي جيد، وتعاني من قلة الأراضي الصالحة للزراعة إذ لا تتعدى الأراضي الزراعية ١٪ من خارطة البلاد.

غرفة تجارة وصناعة البحرين:

للبحرين تاريخ تجاري عريق، حيث كانت منذ أقدم العصور مركزاً تجارياً وجغرافياً هاماً في الخليج العربي، وكانت في الأزمنة السابقة ممراً دولياً لقوافل التجارة العالمية التي كانت تعبر كافة أرجاء الخليج والبحر الأبيض المتوسط أو بالعكس إلى شبه القارة الهندية والشرق الأقصى ذهاباً وإياباً.

ولذا: اشتهرت البحرين بالتجارة العابرة وتجارة الترانزيت، وخلق ذلك ميلا لدى مواطنيها نحو التجارة، وغدا لهم دراية كبيرة بشئون التجارة المحلية والخارجية.

وفي ١٩٣٩ أنشئت فيها أول غرفة تجارة في الخليج العربي سميت: جمعية التجار العموميين، وتغير اسمها في ١٩٤٥ إلى: غرفة تجارة البحرين، ثم إلى غرفة تجارة وصناعة البحرين في ١٩٦٧م.

وتعد هذه الغرفة واحدة من الغرف التجارية والصناعية الرائدة في المنطقة، وقد رافقت مسيرة التنمية الاقتصادية في دولة البحرين منذ بداية تأسيسها حيث كان لها الأثر الفعال في إبراز أهمية ودور القطاع الخاص التجاري والصناعي في عملية التنمية، وساهمت في تقدم المجتمع عن طريق تطوير ودعم فعالياته التجارية والاقتصادية المختلفة، إضافة إلى تقديمها الخدمات المختلفة لهذه الفعاليات وتوسيع نطاقها مرحلة بعد أخرى لكي تتماشى مع أهداف النمو الاقتصادي في البحرين.

مجالات الاستثمار:

لا تزال البحرين الوجهة المثالية للاستثمار في الشرق الأوسط، وأكثر البيئات جاذبية في المنطقة لما تتمتع به من ميزات تنافسية ومدخل استثماري مميز لجميع دول المنطقة، فضلا عما يتوفر فيها من بيئة تشريعية وقانونية مرنة وتسهيلات وحوافز مشجعة على الاستثمار.

وتفتح البحرين مجالا لإقامة شراكات بحرينية مشتركة في مجالات عديدة وعلى الأخص الزراعة والصناعات الغذائية والدوائية وتكنولوجيا المعلومات والتدريب والتعليم وغير ذلك.

الأراضي الصناعية:

تقوم وزارة الصناعة والتجارة في مملكة البحرين بتشغيل

١٠مناطق صناعية تبلغ مساحتها الإجمالية ٢,٢٨٨ هكتار. وتقدم فرصًا لتأجير هذه الأراضي بعقود تصل مدتها إلى ٢٥ عامًا. وتوفر الأراضي الصناعية بشكل عام مع جميع الخدمات الأساسية مثل الطرق والكهرباء والصرف الصحي والماء والاتصالات.

وتحصل المشاريع التي تؤسس في المناطق الصناعية على إعفاء ضريبي على رأس المال المطلوب والمواد الخام المستخدمة في تصنيع المنتجات النهائية، بالإضافة إلى الحصول على تعرفة منخفضة للكهرباء.

تشريعات الاستثمار:

تتيح التشريعات البحرينية السارية في الميادين المختلفة التجارية والصناعية وفي مجالات الاستثمار عموماً حرية واسعة، بل وتكاد تكون مطلقة للمستثمرين الأجانب، وتتضمن هذه التشريعات الحماية القانونية للاستثمارات وتوفر الآليات القانونية والإدارية لحمايتها في مختلف مراحلها.

وهناك تشريعات تتعلق بحرية الاستثمار كقانون الشركات التجارية الذي حل محل قانون الشركات التجارية، ويتسم هذا

القانون -في مجال حرية رأس المال الأجنبي- بأنه حذف شرط الجنسية البحرينية في شركات التضامن.

ويجيز التشريع البحريني للمستثمر الأجنبي تملك العقارات المبنية والأراضي، سواء كانوا أشخاصا طبيعيين أو اعتباريين.

وأنشئت في البحرين لجنة وطنية لمنظمة التجارة الدولية لتتولى تنظيم العلاقة بين مملكة البحرين والمنظمة وبغرض تحقيق الاستفادة المثلى من أحكام اتفاقيات المنظمة، لتسلك المملكة بذلك سلوكاً عملياً في التزاماتها بالتوجه نحو العولمة بشكل مدروس وعلمي.

ويستطيع المستثمر إنجاز كل معاملاته مع وزارات وإدارات

الدولة المختلفة أمام شاشة الكترونية واحدة وعلى لوحة مفاتيح واحدة في نقطة إنجاز واحدة.

ولا يوجد في البحرين أية أنظمة ضريبية، ولا تفرض ضريبة على الدخل من أي نوع كان.

السياحة في البحرين:

شيدت على أرض البحرين عدد من الحضارات القديمة، وورث عنها الجيل البحريني الحالي معالم سياحية كثيرة، وأضاف إليها بعض المعالم الحديثة.. وتشتهر البحرين بكثرة أسواقها الشعبية وفيها العديد من أسواق الذهب المتميزة وذات الشهرة الكبيرة.

وتختص وزارة الثقافة والسياحة بشؤون السياحة، وتتلخص أبرز مهامها في تطوير صناعة سياحية إبداعية وحيوية ومستدامة.

ويعد قطاع شؤون السياحة بالوزارة الجهاز الرئيسي المسئول عن التسويق والترويج والتراخيص وضمان جودة الخدمات المقدمة والبحوث والإحصائيات، بالإضافة إلى تطوير المنتج.

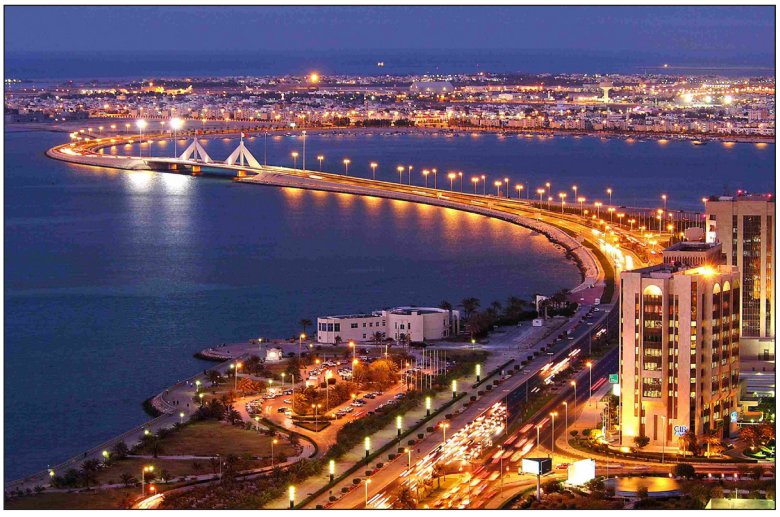

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية:

يبلغ عدد سكان الجزائر ٣٦،٣ مليون نسمة -حسب إحصائيات يناير ٢٠١١، ويمثل هذا التعداد عماد الاقتصاد الجزائري الذي يعد واحدا من أكبر الاقتصادات في إفريقيا، حيث يقدر الدخل القومي في الجزائر ب ١٢٠ مليار دولار.

ويشكل قطاع النفط (المحروقات) الركيزة الأساسية في الاقتصاد، إذ يمثل نحو ٦٠٪ من الميزانية العامة، و٣٠٪ من الناتج الإجمالي المحلي و٩٧٪ من إجمالي الصادرات.

تتجه الجزائر نحو التقليل من الاعتماد على عوائد النفط بالتركيز على موارد بديلة أكثر استدامة، وخاصة في مجال الزراعة، وتنفذ برامج طموحة في هذا المضمار، إذ عملت على تشجيع الخصخصة في القطاع الزراعي، وتأمل أن تتمكن من الحد -وإلى أقصى ما يمكن- من استيراد المنتجات الزراعية كالحبوب والبطاطا والفواكه، كما تبذل الحوافز المتعددة لتصدير منتوجات التمر وما تشتهر بإنتاجه من المحاصيل الزراعية.

وتأتي الجزائر في المرتبة الـ٥١ من أصل ١٩٥ دولة شملها التصنيف من حيث الناتج المحلي الإجمالي. وارتفعت المؤشرات الاقتصادية فيها خلال النصف الثاني من التسعينيات، تبعا لعدد من سياسات الإصلاح.

ويزيد إجمالي الاستثمارات في الجزائر عن مليار ومائتي مليون دينار سنويا أكثر من ١٦ مليار دولار، منها ٧٣٠ مليار دينار أكثر من ٦٠٪ قدمت من طرف الدولة، وحوالي ٢٥٠ مليار دينار مقدمة من قبل القطاع الخاص، وأكثر من ٢٠٠ مليار دينار من قبل المؤسسات الأجنبية.

وتمتلك الجزائر احتياطات تتعلق بالطاقة والمناجم هي الأكبر في العالم. ووفقا لشركة سوناطراك الجزائرية فإن ٦٧٪ من احتياطات البترول والغاز يقعان في حاسي ومسعود ووادي ميا.

وتحتوي مدينة إليزي على ١٤٪ من الاحتياطي والبقية تتوزع على مناطق عدة في البلاد. ويوصف نشاط التعدين في الجزائر بالمتنوع جدا، فهناك أكثر من ٣٠ معدنا مستخدما في مختلف الاحتياجات البشرية من بينها: الحديد، الملح، الزنك، الرصاص، الباريت، الرخام، التنغستن، الذهب والمعادن الثمينة كالألماس، والأحجار الكريمة والمعادن النادرة. فضلا عما تشمله الأرض الجزائرية المعطاءة من احتياطات كبيرة من الجبس والحجر الجيري والرمال والطين والدلوميت والإسمنت. ويمثل الاستثمار في الطاقة والغاز واستكشاف واستخراج المعادن والسياحة والزراعة أهم القطاعات الاستثمارية فيها.

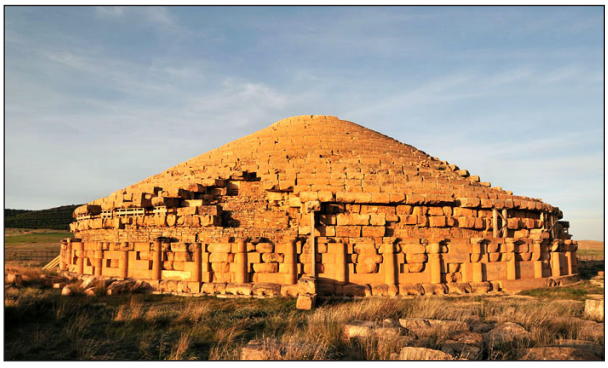

امتيازات الاستثمار

تقدم الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في الجزائر ومن خلال الأمر التشريعي رقم ٠١ - ٠٣ المتعلق بتنمية الاستثمار النظام المطبق على الاستثمارات الوطنية والأجنبية المندرجة في إطار الأنشطة الاقتصادية لإنتاج السلع والخدمات، فضلاً عن الاستثمارات التي تُنجز في إطار منح الامتيازات والرخص.

وبالإضافة إلى الحوافز الضريبية وغير الضريبية والجمركية المنصوص عليها في القانون العام، يتمتع المستثمرون المنصوص عليهم في القانون بعدد من المزايا، ومنها:

- الإعفاء من ضريبة القيمة المضافة بالنسبة للسلع والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز المشروع الاستثماري.
- الإعفاء من رسوم نقل ملكية العقارات اللازمة لإنجاز المشروع الاستثماري.
- الإعفاء من رسوم نقل ملكية العقارات اللازمة لإنجاز المشروع الاستثماري.
- إعفاء المشروع الاستثماري لمدة ١٠ سنوات بعد مزاولة نشاطه الفعلي من الضرائب على الشركات وضريبة الدخل التي تخضع لها الأرباح الموزعة والضرائب على المدفوعات الإجمالية والضريبة المهنية.
- يعامل الشخص الطبيعي والشخص المعنوي سواء كان من القطاع الخاص أو العام وسواء كان جزائريا أو أجنبيا نفس المعاملة فيما يتعلق بالحقوق والالتزامات الخاصة بالاستثمار.
- إمكانية اللجوء إلى التحكيم الدولي في حال حدوث نزاعات بالنسبة للمستثمرين غير المقيمين.

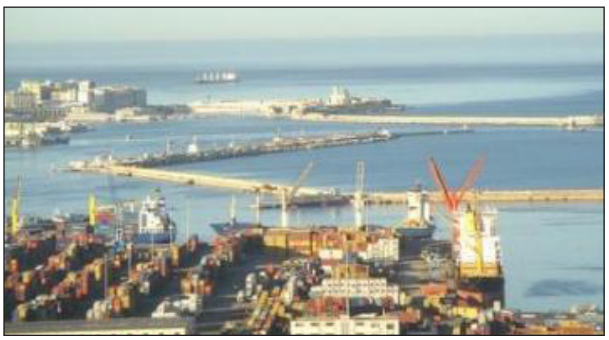

الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة:

تتلخص مهمة الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة بتزويد المؤسسات العامة بالآراء والاقتراحات وبالتوصيات حول القضايا والاهتمامات التجارية بشكل مباشر أو غير مباشر على الصعيد الوطني في المجال التجاري والصناعي والخدمات.

وتنظم الغرفة لقاءات تشاورية بين أعضاء الغرفة وتستقصي وجهات نظرهم حول المقترحات المقدمة إليهم من قبل الإدارة للنظر فيها وتقديم المشورة.

وتقوم بتلخيص التوصيات والآراء والمقترحات التي اعتمدتها غرفة التجارة والصناعة، وتعمل من أجل التنسيق بين برامج الغرفة المختلفة. كما تنفذ النشاطات ذات الاهتمام المشترك لغرف التجارة والصناعة وتشجع المبادرات الخاصة للفاعلين الاقتصاديين، وتضمن تمثيل الغرف التجارية

لدى السلطات المعنية، وتعين ممثلين عن الغرف في المحافل الوطنية، فضلا عن القيام بكل ما من شأنه تعزيز وتطوير مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني وتوسيع النشاط التجاري نحو الأسواق الخارجية.

فرص وحوافز الاستثمار:

تعد الجزائر بلدا جاذبا للمستثمرين الأجانب بصورة متزايدة، إذ تقدم الكثير من المشاريع الاستثمارية في مجال المطاعم، والسيارات، والاتصالات، والملابس، والكثير من الشركات الأجنبية تتسابق للاستثمار في مختلف القطاعات كالسياحة والصناعة والزراعة وغيرها.

ويساعد على انتعاش الاستثمار الأجنبي في الجزائر عدد من المزايا المقدمة من قبل الحكومة للشركات الاستثمارية حيث أزيلت في الجزائر أشكال التمييز بين رؤوس الأموال الجزائرية والأجنبية، الأمر الذي يترتب عليه عدم فرض أي ضريبة إضافية على رأس المال الأجنبي، بل تزيد الحكومة على ذلك بتقديم العديد من المزايا لرؤوس الأموال الأجنبية مثل منح تخفيضات جمركية لإدخال المعدات اللازمة للمشروع الاستثماري.

وإلى ذلك: يتمتع المستثمرون بإعفاء من ضريبة القيمة المضافة على السلع والخدمات المتصلة مباشرة بالنشاط الاستثماري.

ويمكن تقديم المساعدة المادية للمستثمرين من أجل تطوير المشروع الاستثماري إذا كان الاستثمار في قطاع الخدمات العامة.

الصادرات والواردات:

تصدر الجزائر الغاز والنفط والفوسفات والفواكه والخضروات ومنتجات الصلب. وتستورد المنتجات الغذائية والمنتجات الاستهلاكية والمعدات والآلات.

جمهورية السودان:

يعتمد النشاط الاقتصادي في السودان على قطاع الزراعة، وتقدر الأراضي الصالحة للزراعة بحوالي ٨٤٠ ألف كم ٢، وتستغل حاليا ١٨٪ فقط من الأراضي الصالحة للزراعة. ويعول أن ينعكس إحلال السلام في السودان على إنعاش هذا القطاع لتغدو السودان سلة للغذاء في إفريقيا.

وينتج السودان القطن والسمسم والفول السوداني والصمغ العربي. ويحتل السودان المرتبة الأولى في إنتاج الصمغ العربي، والمرتبة الثالثة في إنتاج السكر على مستوى أفريقيا.

من خلال توفير التسهيلات والضمانات اللازمة لنجاح مشاريعهم.

كما تبنت نظام النافذة الواحدة لتسهيل إتمام جميع الإجراءات اللازمة للمستثمرين في وقت قصير، وبهذا لم يعد المستثمر يحتاج –بعد تقديمه دراسة المشروع- لأكثر من ٧٢ ساعة للحصول على الرخصة.

مزايا قانون الاستثمار:

ويقدم قانون الاستثمار في السودان العديد من المزايا، وفي المقدمة مساواته بين كل أنواع الاستثمارات من حيث مما تتطلبه من المعاملة.

ويساوي أيضا في التعامل بين المستثمرين الأجانب والعرب والمحليين من حيث الحقوق والمسؤوليات. ويوفر الضمانات اللازمة للمستثمر لتحويل رأس ماله مع الإيرادات المحصلة من المشروع إلى الخارج. ويقترح طرقا مختلفة معترفا بها عالميا لتسوية المنازعات. ولا ينص على تحديد الحد الأدنى لرأس المال للمشروع الاستثماري.

وإلى ذلك: يمنح هذا القانون المستثمر العربي والأجنبي حق امتلاك المشرع كاملا بدون حاجة لوجود شريك سوداني.

غرفة السودان التجارية:

أسس مجتمع رجال الأعمال السودانيين غرفة السودان التجارية في ١٩٠٨ م، لتحقيق عدد من الأهداف الهامة، وأبرزها:

- جمع ونشر الأخبار المفيدة للتجارة في السودان.
- مخابرة حكومة السودان بكل الأمور المتعلقة بالتجارة والسهر علي مصالح التجارة في السودان.

وعادة ما يكون قطاع الثروة الحيوانية رديفا للقطاع الزراعي ومرتبطا به، ويشهد قطاع الثروة الحيوانية تطورا ملحوظا ويمتلك السودان حوالي ٢٠ مليون رأس من الضأن، و٢٢ مليون من الخرفان، و١٨ مليون من الماعز. ويمتلك السودان غابات مترامية تساهم في رفد موازنة الدولة وبناء اقتصادها، وتنتج غاباتها نحو ٢٥ مليون لوح خشبي مكعب سنويا.

الاستثمار في السودان:

أنشأت الحكومة السودانية وزارة الاستثمار في عام ٢٠٠٢، لتكون مسؤولة عن جذب المستثمرين المحليين والأجانب

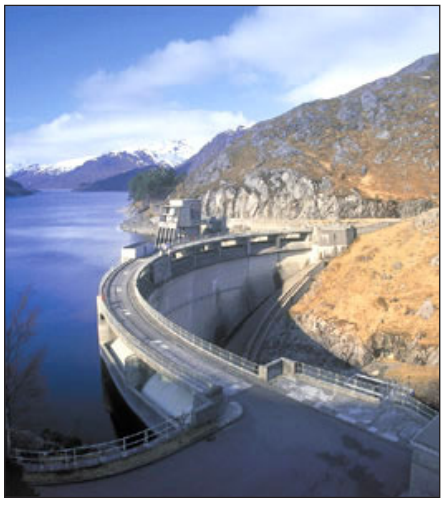

- تقديم الآراء في المسائل المتعلقة بالعرف التجاري.
- عرض المسائل التي تقدم لها إلى ذوي الشأن، وذلك مما ترى اللجنة أنه قد يتصل بالمصالح التجارية العمومية.
- مخابرة الغرف التجارية الأخرى عند الحاجة والتصرف في الاستعلامات التي ترد علي الغرفة من وقت لآخر.
- المساعدة علي حسم المشاكل التجارية بالتحكيم وبالطرق السلمية عندما يطلب منها ذلك.
- القيام بأعمال الغرفة العامة.

وتوسعت أسواق التجارة السودانية وشهدت البلاد إنشاء العديد من المشروعات التنموية الضخمة، الأمر الذي أدى لتكوين العديد من الغرف التجارية في مدن مختلفة. وعندما رأى رجال الأعمال ضرورة توحيد جهود هذه الغرف تبنت غرفة السودان التجارية هذا الهدف، فانتظمت جميع الغرف في كيان واحد تحت هذه الغرفة التي تغير اسمها إلى اتحاد الغرف التجارية السودانية. ويتكون هذا الاتحاد من سبع غرف رئيسية متخصصة، هي غرفة المصدرين، وغرفة الموردين، وغرفة الخدمات، وغرفة تقنية المعلومات والاتصالات، وغرفة الصحة والتعليم والتدريب، وغرفة المقاولين، وغرف الولايات. وكل غرفة من هذه الغرف تضم الكثير من الشعب، ولكل شعبة لجانها التنفيذية.

وتلا ذلك إنشاء اتحادات أخرى مثل اتحاد الغرف الصناعية، اتحاد غرف النقل، اتحاد غرف الصناعات الصغيرة والحرفيين، اتحاد الغرف الزراعية. وهي التي انتظمت في كيان واحد أطلق عليه اتحاد أصحاب العمل، وذلك ليخدم جملة من الأهداف، أبرزها: تشجيع تطوير الاقتصاد السوداني، والمشاركة في التخطيط للتنمية القومية، وتهيئة المناخ المناسب لإيجاد علاقات مثمرة بين كافة الجهات المعنية بالإنتاج وكافة قطاعات رجال الأعمال، وحماية حقوق أعضائه القانونية، وإعداد النظم ووضع الأسس المتينة التي تبنى عليها العملية الاقتصادية، وإعداد الدراسات والبحوث التي تعزز عمليات التنمية، والمشاركة في ورش العمل المتصلة بالاقتصاد.

حوافز الاستثمار في السودان:

في إطار تشجيع الاستثمار المحلي والإقليمي والدولي في هذا البلد، أنشأت الحكومة السودانية وزارة الاستثمار في

عام ٢٠٠٢، لتكون مسئولة عن جذب المستثمرين المحليين والأجانب للاستثمار في السودان، من خلال توفير التسهيلات والضمانات وغيرها من الحوافز اللازمة لنجاح مشاريعهم.

الصادرات والواردات:

يصدر السودان: البترول والكيروسين والغاز والذهب والسمسم والقطن والصمغ العربي والسكر واللحوم والفول السوداني والجلود والمولاس والحيوانات الحية والأمباز والذرة وصادرات أخرى متعددة.

وأبرز ما يستورده السودان: الآلات والمعدات الرأسمالية والمواد الغذائية والسلع المصنعة ووسائل النقل والمواد الكيميائية والمنسوجات.

فرص استثمار:

يعد السودان إحدى الدول الواعدة والقابلة للتطور في مختلف المجالات، ولهذا فهو يقدم للمستثمرين فرص استثمار متعددة بتعدد مجالات الحياة: صناعية، ونفطية، وعقارية، وسمكية، وسياحية، وحيوانية.. إلخ.

السياحة في السودان:

تختص وزارة السياحة والآثار والحياة البرية بشؤون

السياحة في السودان، وتتولى منح الترخيص للشركات العاملة في السياحة وفقا لقانون الشركات القومي وقانون الاستثمار، والشركات الأجنبية التي تعمل في التفويج السياحي عبر الولايات داخل البلد أو خارجه، والشركات التي بها شراكة برأس المال أو الإدارة الأجنبية.

جمهورية بورندي

تمتد جمهورية بورندي على مساحة تقدر ب ٢٧٨٣٤ كيلو متر مربع، ويسكنها نحو ٨,٣ ملايين نسمة. وهي بلد زراعية تغطي الزراعة فيها نحو ٪ ٥٨ من الناتج المحلي الإجمالي، وتمثل الزراعة المصدر الرئيسي للحصول على العملات الأجنبية.

وتنقسم محاصيلها الزراعية إلى محاصيل غذائية وتشمل: الفاصوليا والموز والبطاطا الحلوة والكاسافا والذرة والذرة البيضاء، ومحاصيل نقدية مثل: البن والشاي والقطن والكينا.

وتمثل محاصيل القهوة بنوعيها أرابيكا وروبوستا نحو ٩٠٪ من عائدات التصدير في البلاد. ويتمتع الشاي البوروندي بجودة عالية، ويشكل القطن المنتج الثالث في المنتجات الزراعية المصدرة للخارج.

وترتبط الثروه الحيوانية بالنشاط الزراعي، وهناك إمكانات كبيرة للثروة الحيوانية، لاسيما الحيوانات المنزلية كالمواشي وغيرها، ومع ذلك لا يتم تربيتها في مزراع وتعيش بصورة واسعة في البراري.

أما الموارد المائية فتقع بوروندي على ضفاف بحيرة تنجانيقا التي تعرف عالميا بأنها تحتوي على الكثير من الأسماك

بأصنافها المختلفة، ويقدر الإنتاج الوطني من الأسماك بنحو ١٥٠٠٠ طن سنوياً.

ويساهم نظام الصيد التقليدي بما مقداره ٪ ٩٠ من نشاط الصيد ويوفر صيد الأسماك فائضا للتصدير من الأسماك.

ولدى بوروندي ثروة معدنية كبيرة، حيث توجد فيها مناجم النيكل التي تحتوي أيضا على احتياطيات كبيرة جدا من المعادن المختلطة به مثل النحاس والكوبالت والبلاتي، ومناجم الحديد والتيتان والفاناديوم، ومناجم البستونات.

وهناك أيضا مناجم الفوسفات والكربونات، والكاولين والحجر الجيري. وتمتلك بوروندي مناجم للتنقيب عن الأحجار الكريمة

ذات القيمة العالية في السوق العالمي.. ويشكل الذهب والقصدير وغيرهما أهم الصادرات.

الغرفة الفيدرالية للتجارة والصناعة:

اعتمدت بوروندي سياسة تحرير التجارة عن طريق إلغاء عدد من القيود على الواردات واعتماد حرية تحديد الأسعار والحق في التفاوض مع القطاع الخاص، وتحديد الأسعار

لعدد محدود للغاية من السلع. والغرفة الاتحادية للتجارة والصناعة في بوروندي هي المنظمة التي تضم اتحادات رجال الأعمال الممثلة للقطاع الخاص فيها، وتتكون من ١٠ غرف وغرفتين إقطاعية:

- غرفة التجار
- غرفة التعدين
- غرفة الصناعة

- غرفة الحرف
- غرفة النقل
- غرفة المهنيين والبنائين
- غرفة البنوك وشركات التأمين
- غرفة الخدمات والتكنولوجيات الجديدة
- غرفة الأعمال التجارية والزراعية
- غرفة السياحة

وتتلخص أبرز مهامها في تعزيز العلاقة بين الفاعلين الاقتصاديين والشركاء الاجتماعيين والإداريين، وتنفيذ مبادرات لدعم المهنيين العاملين في مجال تطوير أنشطتهم، وضمان المشاركة الكاملة للمهنيين العاملين في مجال إدارة القطاعات الاقتصادية.

تسهيل الاستثمار:

وفقا لقانون الاستثمار ليس من الضروري أن يتملك البوروندیون نصيبا في الاستثمار الأجنبي، أو يتم نقل التكنولوجيا إلى المؤسسات البوروندية خلال فترة الاستثمار.

ولا ينبغي أن تقل حصة رأس المال التي يملكها المستثمر الأجنبي مع مرور الوقت كما هو الحال في بعض الاقطار، وليس هناك مطالبات بأي تعويض عند الموافقة على دخول سلع مستوردة، ولا يتم اشتراط أن يستثمر المورد الأجنبي في المواد المتوفرة في بروندي.

كما لا تفرض بوروندي أي شروط للحصول على ترخيص الاستثمار، ما عدا بالنسبة للشركات التي ترغب في الحصول على حوافز خاصة مثل المزايا الضريبية الواردة في قانون الاستثمار، ولا تفرض الحكومة إجراءات على الشركات والمستثمرين للكشف عن المعلومات السرية للحكومة خلال عملية مزاولة النشاط الاستثماري.

ولا تفرض بوروندي أيضا تأشيرة إقامة تمييزية أو مرهقة للمستثمرين، أو الحصول على تصاريح لمزاولة النشاط الاستثماري، كما لا تفرض عوائق جمركية، وما هي الإجراءات التي تمثل سياسات تمييزية أو تفضيلية للتصدير أو الاستيراد.

الصادرات والواردات:

تستورد بوروندي السلع الغذائية والمشتقات النفطية والمعدات والآلات، والغلايات والمركبات، وعربات السكة الحديدية والمنتجات الدوائية والمعدات الكهربائية والإلكترونية والملح، والكبريت، والأحجار، والجير والأسمنت.

وتصدر بالمقابل اللؤلؤ والأحجار الكريمة والمعادن، والقهوة والشاي والتوابل والمعادن، والرماد البركاني والطين والجلد.

مجالات الاستثمار:

تتيح بوروندي العديد من القطاعات للاستثمار المحلي والأجنبي، وتشمل هذه القطاعات الزراعة والسياحة والتعدين والخدمات

والطاقة والنقل وقطاع المواد الغذائية والمشروبات والخدمات المالية وقطاع العقارات والصحة والبنية التحتية وغيرها.

السياحة في بوروندي:

تتمتع بروندي بموقع جغرافي هام في قلب تجمعات إقليمية رئيسية منها:- التجمع الاقتصادي لدول افريقيا الوسطى والتجمع الاقتصادي للدول المطلة على البحيرات الكبرى، والسوق المشتركة لدول جنوب وشرق أفريقيا وتجمع دول شرق إفريقيا.

وتمثل بوروندي مركزاً حيويا للأعمال وأيضا للسياحة، نظراً لما يمتاز به هذا البلد من مناظر طبيعية خلابة، وتلال ساحرة، وشعب مضياف ودود. يتيح الموقع الاستراتيجي لهذه الدولة إمكانية الوصول إلى الأماكن السياحية الأكثر جاذبية في أفريقيا في غضون ساعتين من الطيران ومنها: محمية سيرينجيتي الخلابة وشواطئ زنزيبار الساحرة.

مواقع سياحية خلابة:

تمتاز بوروندي بوفرة مواقعها السياحية كالشواطئ الواسعة الرملية والمشمسة. ومواقع لممارسة الرياضات البحرية في بحيرة تنجانيكا. ومنابع نهر النيل الواقعة في مدينة روتوفو، والمياه الكبريتية في مدينة مهويزا. والتصدعات في مدينة نياكازو، والمحميات الطبيعية في مدينة روسيزي. والبحيرات في شمال البلاد بحيرات العصافير، وصخرة ستانلي ولفينستون. وشلالات نهر كاريرا.

مملكة سوازيلاند:

يبلغ سكان مملكة سوازيلاند – وفقا لتقديرات يوليو للعام ٢٠١١: ١٣٧٠٤٢٤ نسمة يتوزعون على خارطة جغرافية تصل إلى ١٧،٣٦٣ كيلو متر مربع. ويغطي قطاع الزراعة نحو ٨,٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وينتج هذا القطاع قصب السكر والذرة والحمضيات، والأناناس، والتبغ والأرز والفول السوداني، وترتبط به الثروة الحيوانية والأخشاب.

ويغطي قطاع الصناعة التحويلية نحو ٢٨,٢٪ مشتملا على تكرير السكر، وعجينة الخشب والمنسوجات والأغذية المصنعة، والسلع الاستهلاكية. وتزخر طبيعة المملكة بعدد من الموارد الطبيعية الهامة كالفحم والحجر والأخشاب.

الصادرات والواردات:

تصدر مملكة سوازيلاند: السكر والقطن وعجينة الخشب، وتعد جنوب أفريقيا السوق الأول لمنتجات مملكة سوازيلاند إذ تستوعب نحو ٨٠٪ من صادراتها، ويليها موزنبيق مستوعبة نحو ١٠٪ فدول الاتحاد الأوروبي بنحو ١٠٪.

وتستورد المملكة: المنتجات الغذائية والوقود والطاقة والسلع الرأسمالية، والمواد الكيميائية والملابس والمواد الغذائية والآلات والسيارات، والمنتجات البترولية.

تتيح مملكة سوازيلاند العديد من الفرص أمام رأس المال الأجنبي للاستثمار، وفي عدد من المجالات مثل الكهرباء، والاتصالات، والزراعة، والبستنة، والطرق والجسور، وتجهيز الأغذية والأعمال الزراعية، وتحقيق القيمة المضافة على السكر والأخشاب وغيرها من المدخلات المتاحة محليا، والطاقة الحيوية، والهندسة الخفيفة بما فيها مكونات السيارات، والصيدلة، والتكنولوجيا الحيوية، والتعدين،

والسلع البيضاء الثلاجات والغسالات، وأفران الموجة الدقيقة، الخ، وتطوير البنية التحتية للسياحة.

أصحاب العمل وغرفة التجارة:

اتحاد أصحاب العمل وغرفة التجارة في مملكة سوازيلاند FSE & CC عبارة عن منظمة أصحاب العمل والمشاريع المعترف بها من قبل الشركات والمشاريع الاستثمارية المنظمة والحكومة والمجتمع الدولي، وتمثل صوت رجال الأعمال في سوازيلاند.ومن أهداف هذه المنظمة: تعزيز وحماية مصالح أعضائها وتشجيع الوئام الصناعي والقدرة الإنتاجية والازدهار للجميع.تأسست غرفة تجارة سوازيلاند عام ٢٠٠٣ نتيجة سياسة اندماج أصحاب العمل، وتقدم الغرفة مجموعة واسعة من المنتجات والخدمات المصممة خصيصا لتقديم حلول متطورة لتطوير الأعمال والشركات في سوازيلاند.

وتقدم الغرفة المشورة بشأن العلاقات الصناعية والمسائل القانونية الأخرى، وقضايا العمالة، وتيسير التجارة، والتدريب، والصحة والسلامة المهنية والمنشورات والبحوث، والتمثيل في الهيئات القانونية وغير القانونية. وضربت المنظمة مثالا ناجحا في تقديم حلول التدريب والتطوير لمجموعة واسعة من الشركات والمؤسسات، وتطوير البحوث التطبيقية حول الأعمال في مجالات التسويق وإدارة الموارد البشرية والإدارة الاستراتيجية.

اللائحة الاستثمارية:

يمكن اعتبار حوافز الاستثمار في سوازيلاند شاملة، من حيث أنها تعالج تقريبا كل جانب من جوانب عملية الاستثمار. الأهم أنه يتم إعطاء قضايا الضرائب اعتبارا خاصا. ويبلغ معدل الضريبة ٣٠٪ لجميع الشركات. وهناك أيضا نص قانوني بخصوص تغطية الخسائر. وفي هذا الصدد: يسمح للشركة للمضي قدما في تغطية خسارتها نظرا لأنها تتحمل خسارة في سنة التقييم، ووضع تلك الخسارة في مقابل تقييم الدخل في المستقبل.

ويتم إعطاء حوافز الاستثمار في سوازيلاند فيما يتعلق بالقدرة الإنتاجية الإضافية عن طريق الاستقطاعات الخاصة المسموح بها فيما يتعلق بالمباني الصناعية الجديدة والمصانع الجديدة والآلات المستخدمة في عملية التصنيع، وأية عملية أخرى مماثلة، أو صناعة الفنادق. وتنطبق أيضا الخصومات الخاصة على الماكينات المستخدمة التي لم تستخدم من قبل في سوازيلاند، وكذا المصانع المستأجرة.

وقد حددت حكومة سوازيلاند مجالات معينة لتعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر أو المحلي، وفي مثل هذه المجالات توجد حوافز ضريبية خاصة للشركات والاستثمارات، والصناعات التحويلية، والتعدين، والصناعات الزراعية والسياحة والخدمات المالية الدولية، ويحق لوزير المالية ترشيح أي شركة استثمارية معينة على اعتبار أن وجودها يمثل ضرورة لتطوير البلاد، وبعد موافقة مجلس الوزراء يتم منحها ضريبة الحد الأدنى البالغة ١٠٪ لمدة عشر سنوات فيما يتعلق بحجب الضرائب.

وتحصل السلع الرأسمالية المستوردة إلى البلاد لغرض

تعزيز الاستثمارات الإنتاجية على إعفاء من رسوم الاستيراد.

ويمكن للمستثمرين المنتجين أو أولئك الذين يسعون إلى دخول أسواق الصادرات الحصول على الأموال من البنوك المحلية لمعالجة طلباتهم. وتضمن الحكومة الحصول على القروض من خلال البنك المركزي في سبيل تلبية طلبات المستثمرين الذين يرومون دخول سوق الصادرات. كما إن سياسة تحرير آليات النقد الأجنبي تسمح بإعادة كامل الأرباح وأرباح الأسهم من الشركات العاملة في البلاد إلى موطنها الأصلي وتسمح بتحويل رواتب المغتربين ورؤوس أموالهم إلى بلدانهم الأصلية. وفضلا عن ذلك:

تعد سوازيلاند دولة عضوا في وكالة ضمان الاستثمار متعدد الأطراف MIGA التابعة للبنك الدولي التي تعمل على الحماية القانونية للاستثمارات. وتمنح نسبة ملكية كاملة فيما يخص الملكية الأجنبية للاستثمارات الأجنبية.

السياحة في سوازيلاند:

تتميز مملكة سوازيلاند الصغيرة المساحة قياسًا ببلدان أفريقيا بسمة الحداثة والإبداع. فعندما يجتاز الزائر حدود هذا البلد يشعر بالود واللطافة التي يقابله بها أبناء هذا البلد.

وفي سوازيلاند الكثير من الأشياء المذهلة والرائعة التي يستطيع المرء عملها، والأشياء الكثيرة التي يستطيع الاستمتاع بها، ففيها الكثير من المحميات الطبيعية وأشكالا من الحياة البرية والمناظر الرائعة وكذلك أنواع الحيوانات النادرة مثل وحيد القرن الأبيض، والأسود والظباء، فضلا عن الأودية مثل ايزولويني ومولكيرنس.

جمهورية مصر العربية:

وصل عدد سكان جمهورية مصر العربية إلى ٨١ مليون و٣٩٥ ألف في بداية عام ٢٠١٢م بزيادة ٢ مليون نسمة عن العام السابق. وتحتل مصر –من حيث عدد السكان- الترتيب الأول عربيا، والترتيب ال ١٦ عالميا، وال ٣ إفريقيا بعد نيجيريا وإثيوبيا، وال ١٢٤ عالميا من حيث الكثافة السكانية. وتزيد مساحة مصر عن مليون كيلو متر مربع؛ منها حوالي ٧٨٩٩٠ كم ٢ مساحة مأهولة.

التوجه نحو الاقتصاد المفتوح:

مر الاقتصاد المصري بأطوار وأنماط عديدة. ويتجه الآن إلى نمط السوق المفتوح الذي يتيح زيادة الاستثمارات الأجنبية. ويَعتمدُ الاقتصادُ المصري بشكل رئيسي على الزراعة والسياحة وتحويلات العاملين بالخارج والنفط والصناعات البتروكيماوية والإعلام وعائدات قناة السويس.

ويعد من الاقتصاديات القليلة المتنوعة في الشرق الأوسط وغير المعتمدة على البترول، كما يمتاز عن أشكال الاقتصاد في الدول العربية بوجود أقدم بورصة..ويحتل الاقتصاد المصري الموقع الثاني من حيث الحجم بين الدول العربية بعد السعودية. وترتيبه الحادي عشر في الشرق الأوسط من حيث دخل الفرد. والثاني أفريقيا بعد جنوب إفريقيا من حيث الناتج الإجمالي. وتحتل مصر المركز الثاني أفريقيا بعد جنوب أفريقيا وقبل نيجيريا في الناتج

القومي الإجمالي برصيد يقترب من ٢٠٠ مليار دولار قيمة اسمية أو ما يوازي ٤٨٠ مليار دولار قيمة القوة الشرائية، وهو ما يتعدى ١ تريليون جنيه مصري.

وحازت جمهورية مصر عضوية مجموعة ١٥ ،G١٥ وهي مجموعة الدول التي تطبق برامج النمو الاقتصادي.

وتصنف مصر ضمن الأسواق الناشئة التي تتميز اقتصاديا بالديناميكية والتنوع وذلك لزيادة عدد سكانها وارتفاع نسبة الشباب فيها، ولا يزيد معدل البطالة فيها عن ٩,١٪..

الاتحاد العام للغرف التجارية المصرية:

تشكل الاتحاد العام للغرف التجارية المصرية بهدف العناية بالمصالح المشتركة بين الغرف التجارية وتنسيق جهودها والنهوض بها ويكون للاتحاد الشخصية الاعتبارية العامة ومقره مدينة القاهرة وكمؤسسة تعمل في إطار المصلحة العامة للدولة، يقوم الاتحاد بدور داعم ومكمل لمؤسساتها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بصفته الممثل الرسمي لكافة منظمات الأعمال المصرية.

وذلك وفقاً لعدد من الأولويات كالمساهمة في تحديث وتنمية التجارة الداخلية وتطوير أنظمتها توفير المعلومات اللازمة لكل من يريد التعامل معها. وتوعية وتأهيل القطاع التجاري للتعامل مع المستجدات والتحديات التي تشهدها الأسواق المحلية والعالمية. وإبراز أهمية المجتمع التجاري ومساهمته في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. والمساهمة في رفع القدرة التنافسية للمنشآت التجارية خاصة الصغيرة والمتوسطة وتأهيل الكوادر البشرية اللازمة لإدارتها. والسعي الدائم والدءوب لإكساب الغرف واتحادها العام الثقة والاحترام اللائق من كافة الهيئات والمؤسسات الحكومية والأهلية والتأكيد على أهمية دورها وتعميق مشاركتها في صناعة كافة القوانين والقرارات التجارية والاقتصادية التي تصدرها

الجهات المسئولة بالدولة. والتركيز على تنشيط الصادرات ومنحها أولوية خاصة.

وهو الجهاز الأعلى والمنسق لجهود كافة الغرف التجارية وتنظيمات رجال الأعمال، حيث يملك شخصية اعتبارية

بوصفه الممثل الشرعي للغرف التجارية وكافة التنظيمات لدى السلطات العامة والمنظمات الأجنبية الإقليمية أو الدولية.

تشريعات الاستثمار:

تتيح قوانين الاستثمار العديد من فرص ومجالات الاستثمار أمام كافة المستثمرين، وفي عدد من المجالات، وأبرزها:

- الصناعة: يمكن الاستثمار في كافة الأنشطة الصناعية على اختلاف أنواعها من تصنيع وتجميع بالإضافة إلى أنشطة التنقيب عن المعادن وتجهيزها وكافة الصناعات المغذية والمكملة الأخرى.
- التكنولوجيا والبرمجيات: يمكن الاستثمار في مجالات تصميم وإنتاج برامج الحاسبات الآلية وتطبيقاتها وتشغيلها، بالإضافة إلى إنشاء وإدارة المناطق التكنولوجية.
- مجالات البنية الأساسية: يتم الاستثمار فيها من خلال إقامة وتشغيل وإدارة محطات مياه الشرب والصرف الصحي، بالإضافة إلى محطات توليد الكهرباء وإنشاء الطرق وخطوط المواصلات.
- الزراعة: يجرى الاستثمار في هذا القطاع من خلال استصلاح الأراضي الزراعية وتصدير الإنتاج الزراعي، إلى جانب إنشاء وإدارة المزارع السمكية وغيرها.
- تنمية المجتمعات العمرانية الجديدة: تُعد مجالاً خصباً للاستثمار في المناطق الصناعية الجديدة مثل شرق التفريعة وشمال غرب خليج السويس من خلال إنشاء المدن الصناعية وإقامة المرافق ومشروعات البنية الأساسية بها.
- السياحة: يتيح مناخ مصر الملائم صيفاً وشتاءاً الفرصة أمام المستثمرين للاستثمار في مختلف مجالات السياحة مثل إقامة الفنادق والقرى السياحية، بالإضافة إلى مشروعات النقل السياحي وغيرها.
- المنتجات البترولية: يتيح مجال البترول فرصة كبيرة أمام المستثمرين للاستثمار في مجالات الحفر والاستكشاف وصيانة آبار ومعدات البترول، بالإضافة إلى الاستثمار في مجال الغاز الطبيعي الذي أصبح مجالاً ثرياً في الوقت الراهن.

فرص الاستثمار:

من أجل جذب المستثمرين الأجانب سن قانون الاستثمار،

منطبقا على عدد محدد من الأنشطة، منها: استصلاح وزراعة الأراضي القاحلة والصحراوية، والإنتاج الحيواني والداجني والسمكي، والصناعة والتعدين، وإعداد وتطوير المناطق الصناعية المختارة، والفنادق والموتيلات والشقق الفندقية والقرى السياحية والنقل السياحي، والنقل الجوي والخدمات المباشرة المرتبطة به، والنقل البحري لأعالي البحار، والخدمات البترولية المدعمة للحفر والاستكشاف ونقل وتوصيل الغاز الطبيعي، والمجمعات السكنية التي تؤجر وحداتها بالكامل غير مشطبة لأغراض السكن غير التجاري، وعمليات البنية التحتية متضمنة مياه الشرب والصرف الصحي والكهرباء والطرق والاتصالات، وإنتاج برامج أو أنظمة الكمبيوتر.

السياحة في مصر:

تعتمد الدولة على السياحة كمصدر مهم من أهم مصادر الدخل القومي لديها، وتعتمد في ذلك على الآثار العديدة التي نتجت عن تنوع الحضارات واختلافها على مر العصور، من حضارات فرعونية وقبطية ورومانية وإسلامية، فضلا عن أنها تطل على البحر الأحمر الذي يضم أنقى مياه، ويحتوي في قيعانه الشعب المرجانية، وتعرج الشاطئ أدى إلى ظهور العديد من الموانئ الطبيعية.

مراكز الجذب السياحي:

فيما يلي أهم مراكز الجذب السياحي على خارطة السياحة المصرية:

- جنوب سيناء: وهى من أكثر المناطق كثافة من حيث أعداد السياح الوافدين.
- شرم الشيخ: تعتبر أشهر المقاصد السياحية الشاطئية

على ساحل البحر الأحمر على الإطلاق، وهى المقصد المفضل لدى الغالبية العظمى من السياح الباحثين عن السياحة الشاطئية أو ممارسة نشاط الغوص. وبداخل هذه المدينة وفى المناطق المحيطة بها توجد أهم المحميات الطبيعية التي تحتوى على تنوع جيولوجى وبيولوجى ونباتى، فضلا عن وجود جزيرتي تيران وصنافير على مقربة من سواحل المدينة واللتين يتم تنظيم رحلات سياحية إليهما.

- دهب: تعتبر منطقة الجذب السياحي الأهم بعد شرم الشيخ من حيث أعداد السياح المترددين عليها. وتكتسب شهرتها السياحية من وجود أجمل مناطق بها للغطس، مع احتفاظها ببعض الآثار القديمة، ويضاف إلى عوامل الجذب فيها المقومات المناخية والطبيعية التي تتيح ممارسة ركوب المراكب الشراعية، وهي إحدى الرياضات المائية التي تتفرد بها هذه المدينة.
- نويبع: تتميز هذه المدينة بوجود عدد من الآثار فيها، فضلا عن كونها مقصدا سياحيا شاطئيا، ومن أبرز آثارها جزيرة فرعون، قلعة صلاح الدين، قلعة نويبع.
- طابا: مدينة تتميز بطبيعة ساحرة حيث تحيط الجبال بشواطئها. ويتكون شريطها الساحلي من عدد من الخلجان ومضيق وجزيرة، وتشتهر بحصن صلاح الدين، ويساعد على رواج الحركة السياحية إلى المدينة سهولة الوصول إليها برا وجوا عبر مطارها الدولي.

• رأس سدر: تتميز هذه المدينة بكونها مقصد سياحيا متميزا للراغبين في ممارسة السياحة البيئية فضلا عن إمكانية الاستمتاع بشواطئها وممارسة رياضات الشراع. وتتميز بوجود المنتجعات الصحية الكبريتية، وبتنوع طبيعي نباتي وحيواني.

• سانت كاترين: تعد من أكثر مدن سيناء تميزاً من حيث الطبيعة الجغرافية لارتفاعها الشاهق، وتحيط بها جبال عالية منها قمة جبل كاترين وجبل موسى، وهي –إلى ذلك– محمية طبيعية زاخرة بأنواع من النباتات والفصائل الحيوانية المختلفة.

• العريش: يميز هذه المدينة انتشار صفوف النخيل الكثيفة بطول ساحلها، وبالقرب منها محمية الزرانيق التي سجل فيها ٢٤٤ نوعاً من الطيور تمثل ١٤ فصيلة، وتستقبل نحو ٢٧٠ نوعا من أنواع الطيور المهاجرة من أوروبا وآسيا في مواسم هجراتها نحو أفريقيا. وأدرجت المحمية ضمن قائمة رامسار العالمية.

• الغردقة: تتميز الغردقة بمناخها المعتدل طوال العام.

• متحف الأحياء المائية شمال الغردقة.

• وادى الحمامات.

• دير الأنبا انطيونيوس، ودير سانت بولا.

• ضريح ومسجد أبو الحسن الشاذلي.

• جزر البحر الأحمر حوالي ٢٤ جزيرة.

• العين السخنة: من أشهر المقاصد السياحة في مصر.

• سهل حشيش: تعتبر هذه المنطقة من أكبر مناطق الاستثمار السياحي في البحر الأحمر، ويتم تخطيط هذا المكان لنوعية جديدة من السياحة تسمى بسياحة الأثرياء، حيث تحتوى على ملاعب الجولف، إضافة إلى مدينة فرعونية تحت الماء تعتبر الأولى من نوعها لهواة سياحة الغطس، ومارينا لسياحة اليخوت التي تعتبر من أغلى أنواع السياحة في العالم.

• مرسى مطروح: تتميز بمياهها الشفافة وألوانها الرائعة ورمالها الناعمة، وفيها عدد من المعالم الشهيرة، مثل الكنيسة القبطية، ومخبأ روميل، وحمام كيلوباترا. وبالقرب منها عدد من المحميات الطبيعية مثل محمية أم الغزلان، ومحمية العميد.

• الأقصر: من أهم المدن التاريخية في مصر وهى الوجهة المفضلة لعاشقي الآثار والسياحة الثقافية نظرا لما تحويه من مخزون تاريخي وافر حيث تضم حوالي ثلث آثار العالم، وهى أعظم شاهد على الحضارة الفرعونية العريقة.

ومن أهم الآثار في الأقصر: معبد الأقصر، ومعبد الكرنك، ومعبد حتشبسوت، ومتحف الأقصر، ومقابر وادي الملوك ووادي الملكات والمعابد الجنائزية ومعبد دن درة ومقابر الأشراف وغيرها.

• أسوان: تتميز بالمناظر الخلابة لنهر النيل الذي يبلغ مجراه في القطر المصري أقصى اتساع له في أسوان. وبها مجموعة من آثار الحضارة القديمة، منها: معبد الفيلة، ومعابد النوبة القديمة، ومعبد كلابشة، ومعبد أبوسمبل، ومعبد كوم أمبو، ومعبد إدفو، والمسلة الناقصة، وضريح أغاخان. وعلاوة على كل ذلك: يوجد بها السد العالى كواحد من أشهر المعالم السياحية.

الجمهورية الإسلامية الموريتانية :

يبلغ سكان موريتانيا ٣،٠٦٩،٠٠٠ نسمة وفقا لإحصائيات ٢٠٠٥ م، وتبلغ مساحتها ١،٠٣٠،٧٠٠ كيلو متر مربع.

ركائز الاقتصاد الموريتاني:

الصيد: تعتبر موريتانيا إحدى الدول المهمة في مجال الصيد البحري، لما تتمتع به من مميزات طبيعية جعلتها في مصاف البلدان المنتجة للأسماك، فقد حباها الله شاطئا ممتدا على المحيط الأطلسي على امتداد يبلغ٦٥٠ كم. وتتلاقى في مياهها الإقليمية التيارات البحرية الدافئة والساخنة، الأمر الذي هيأ لمياهها أن تكون مأوى لكثير من الأسماك والأحياء المائية التي تهاجر في معظم فصول السنة من مناطق أخرى

للحياة والتكاثر في مياهها الفريدة من نوعها. ويساعد ذلك على ارتفاع قيمة صادرات البلاد من الأسماك من مليار أوقية سنة ١٩٧٨ إلى ٣٠ مليار أوقية سنة ١٩٨٦، وذلك بواقع ٧٠٪ من القيمة الإجمالية للصادرات، ومنذ ذلك الحين أصبح قطاع الصيد البحري أحد أهم القطاعات المشاركة في تنمية البلاد وحصولها على العملات الصعبة. ويتم تصدير آلاف الأطنان من الأسماك سنويا إلى جميع أنحاء العالم.

المعادن: تمتاز موريتانيا بتنوع ثروتها المعدنية من حديد ونحاس وجبس وفوسفات وغيرها، وتساهم الثروات الطبيعية الهائلة مساهمة فعالة في تكوين الرأس المال الوطني وفي

تطوير البلاد ودفع عجلة النمو فيها سواء عن طريق الإسهام في حل المشاكل الاجتماعية القائمة خصوصا في مجال العمالة والتشغيل أو الاعتماد عليها كمصدر للحصول على العملات الصعبة التي تحتاج إليها البلاد حيث وصل إنتاجها في بعض السنوات إلى ١٢ مليون طن من الحديد الخام.

اما بالنسبة للنحاس والذهب فقد وصل إنتاجها إلى ذروته سنة ١٩٧٠ حين وصل إلى ٢،٨٧٠ طن. أما الذهب فموريتانيا تتمتع باحتياطي لا بأس به من الذهب حيث يوجد بها ثمانية مناجم ذهب رئيسية.

الزراعة: ما يزال النشاط الزراعي يمثل أهم النشاطات الاقتصادية التي تستوعب شريحة عريضة من السكان المحليين إذ تتجاوز نسبة المشتغلين بالقطاع نسبة ٥٣٪ من القوى العاملة.

فرص الاستثمار:

تبنت موريتانيا في السنوات الأخيرة سياسة انفتاح اقتصادي، وعملت على تطوير القطاع الخاص والمختلط، إذ تتوفر كل الضمانات المشجعة مثل العدالة والسلم الاجتماعي والاستقرار السياسي.

فالمناخ الموريتاني يشهد استقرارا اقتصاديا كلياً ملائما لجلب الاستثمارات، وذلك بفضل النصوص التي تحمي هذه الاستثمارات، إذ يضمن دستور البلاد وقانون الاستثمار ومدونة التجارة عددا من المميزات مثل: حرية المقاولة، وحرية تحويل رأس المال والأرباح، وحرية الحصول على المواد الخام الأولية، وضمانة الملكية الفكرية، والمساواة بين المستثمر الأجنبي والموريتاني، ونظام التحكيم في النزاعات المتعلقة بالاستثمار، والإعفاءات الضريبية والجمركية المحفزة، وكذا إمكانية إقامة مناطق اقتصادية خاصة.

وتعد موريتانيا عضوا في المنظمة العالمية لتأمين الاستثمارات MIGA، وبدأت في تطوير بنى تحتية ملائمة على سبيل المثال كهرباء وطرق ومواصلات واتصالات وتعليم وصحة.

كما أن لديها اتفاقيات ثنائية لتطوير وحماية الاستثمارات مع دول كثيرة ومن بينها الجمهورية اليمنية الشقيقة.

ويضاف إلى ما سبق أن موريتانيا تقع في الشمال الغربي من القارة الإفريقية، ومطلة على المحيط الأطلسي، مما

يجعلها قريبة من الأسواق الأوروبية، وشمال إفريقيا وغربها.

واتخذت موريتانيا جملة من المحفزات لضمان وكسب ثقة المستثمرين، كما سهلت دخولهم إلى السوق الموريتانية منها: إنشاء مفوضية للاستثمار، وضع إطار قانوني لحماية المستثمرين، واعتماد نظام ضريبي مبسط يشمل تخفيضات وإلغاء بعض الضرائب وفترة سماح، وإصدار نصوص قانونية مصرفية أكثر ليبرالية، وكذا إقرار نصوص تتعلق بالتمويلات الصغيرة.

فرص الاستثمار:

تتيح موريتانيا العديد من الفرص أمام الرأس مال الأجنبي للاستثمار، وذلك في مجال التنقيب عن المعادن

والذهب، والتنقيب عن البترول، والصيد، والتشييد العقاري.

غرفة التجارة والصناعة والزراعة:

تم إنشاء غرفة التجارة والصناعة والزراعة في ١٩٩١ بناءً على اتفاق بين الحكومة الموريتانية ووزارة التجارة والصناعة والتعاون الفرنسية. وهذه الغرفة أصبحت وكالة متخصصة تعرف بغرفة التجارة والصناعة والزراعة في موريتانيا، وبدأت في ممارسة نشاطها عقب توقيع اتفاق الشراكة بين الطرفين الفرنسي والموريتاني في عام ٢٠٠٤ م.

ومنذ ذلك الحين والغرفة تسعى لتحقيق مهمتها المتمثلة في تقديم وإنتاج ونشر المعلومات التجارية لصالح الفاعلين الاقتصاديين المحليين والأجانب حول بيئة الأعمال وإمكانيات التصدير من ناحية، وكذا الأسواق الخارجية وكيفية الوصول إليها من ناحية أخرى.

وتختص الغرفة بعدد من المهام، منها: بحث وجمع وإنتاج ونشر المعلومات الاقتصادية والتقنية المفيدة للفاعلين الاقتصاديين على المستوى المحلي والأجنبي. وإعداد ملفات وموضوعات حول موريتانيا تحتوي على معلومات هامة وتقنية. وإعداد قواعد بيانات موضوعية وتقنية. والمشاركة في التمويل، أو في بعض الأحيان إجراء دراسات أو القيام بإجراءات لتلبية احتياجات الفاعلين الاقتصاديين على الصعيد المحلي والدولي. والمشاركة في تمويل ودعم الفاعلين الاقتصاديين سواء المحليين أو الدوليين من أجل ضمان نجاح تجارتهم. وتقديم كافة أشكال الدعم في إطار مساندة المبادرات الخاصة وتطوير الشركات في موريتانيا.

الصادرات والواردات:

تصدر موريتانيا الأسماك، والمنتجات الزراعية، والحديد الصلب، والحيوانات، والسكر، والحبوب، وغيرها من المنتجات. وتستورد المنتجات النفطية، والقمح، والأرز، والآلات، والمعدات، والمنتجات الاستهلاكية.

السياحة في موريتانيا:

تختص وزارة التجارة والصناعة والصناعة التقليدية والسياحة بشؤون السياحة في البلاد. وتتلخص مهامها في دراسة وتقييم القدرات السياحية الوطنية بغية تثمينها؛ وإعداد وتنفيذ القوانين المتعلقة بقطاع السياحة؛ وإعداد واقتراح الوسائل الضرورية لاستصلاح المناطق ذات القيمة السياحية، وذلك بالتشاور مع الشركاء المؤسسيين المعنيين؛ وجمع واستغلال ونشر الإحصائيات المتعلقة بالسياحة؛ واعتماد وتأطير الفاعلين والتنظيمات الاجتماعية والمهنية للقطاع؛ وضمان التكوين على مستوى القطاع؛ وممارسة الرقابة لمدى انسجام الأنشطة السياحية مع القوانين والنظم المعمول بها؛ وتنمية ومتابعة وتنسيق نشاطات الشراكة في

مجال السياحة؛ وضمان التشاور مع الهيئات المهنية للقطاع؛ وضمان دمج الأنشطة السياحية في إستراتيجية مكافحة الفقر وفي السياسة الوطنية لترقية الصناعة التقليدية.

مناطق سياحية:

• نواكشوط: هي عاصمة البلاد ومركزه الإداري والتجاري، ومعنى اسمها بئر الأصداف، وتتوافر فيها وسائل المواصلات والاتصالات الحديثة، والمنشآت والفنادق والأسواق، وتتميز منازلها بطراز عمراني خاص تغلب عليه الزخرفة المتقنة وأبوابها الخشبية الثمينة.

تأسست منذ وقت قريب ١٩٥٨ وفيها مطار ومرفأ تجاري مهم ومتحف يضم مقتنيات تاريخية هامة وتصنع فيها الزرابي والسجاد المزخرف وفيها سوق كبيرة تديرها النساء.

•الواديان: تقع في الصحراء على مسافة ١٢٠ كم إلى الشمال الشرقي من شنقيط وقد بنيت المدينة قبل ٨٠٠ عام على سفح تل وكانت مركزا لقوافل الجمال التي كانت تحمل الذهب والملح والتمور.

ومن أبرز معالمها مسجدها القديم وقصر يعرف باسم قصر القلالي. وطرازها العمراني يتميز بألوانه المستمدة من البيئة المحلية.

• تيرجيت: تعتبر أحد أكثر الأماكن جذبا للزوار في منطقة أدرار، وهي عبارة عن واحة صغيرة يوجد فيها العديد من الينابيع ذات المياه الساخنة والباردة مما يمكن من ارتيادها طوال أيام السنة، وهذه الينابيع تمتد منها قنوات للري محفوفة بالأشجار ما يعكس منظرا خلابا وجوا بديعا.

• أنوا أذيبو أو بئر الثعالب: تقع إلى الشمال الغربي من البلاد وتبعد عن العاصمة ٥٢٥ كم وتعتبر العاصمة الاقتصادية لموريتانيا وتتميز بطبيعة خلابة، فهي تمتد على طول شبه جزيرة على شكل لسان في البحر يتجه جنوبا بموازاة البر، وترسو في مينائها السفن التي تنقل الحديد والكميات الهائلة من الأسماك.

• أطار: تقع في واحة جميلة وهي مركز ولاية أدرار وتشتهر بموسم قطف التمور حيث تقام في الصيف احتفالات خاصة يتخللها الرقص والغناء.

وهي مدينة تزخر بالحيوية كمركز تجاري للمنطقة المحيطة ومن معالمها سوق الحدادين وتتميز بطرقاتها الضيقة وفيها قلعة فرنسية تعود إلى الحرب العالمية الثانية وتحيط بالمدينة البساتين وهي تبعد عن العاصمة ٤٥١ كم إلى الشمال الشرقي.

• والاتة: تقع إلى الجنوب الشرقي من موريتانيا ومن أجمل مدنها، وتتوافر فيها مقومات السياحة والخدمات السياحية رغم أن الوصول إليها وسط الصحراء يتطلب السفر جوا لعدم وجود طريق معبدة. وتجتذب منازل والاته السياح بزخارفها وألوانها المأخوذة من المواد الطبيعية المتوافرة في المنطقة، وأبوابها الخشبية المرصعة بالنحاس. وتزدهر في والاته صناعة الأواني الفخارية. وفيها مدرسة دينية شهيرة، وفي مكتباتها توجد مخطوطات كثيرة ذات قيمة علمية وتاريخية كبيرة لا تقدر بثمن.

ناميبيا:

يبلغ عدد سكان ناميبيا حوالي ٢,٣ مليون نسمة، بحسب تقديرات ٢٠١٠م. ويبلغ معدل النمو السنوي للسكان نحو ١,٨٪ وتبلغ مساحتها ٨٢٤،٢٩٢ كيلو متر مربع.

يعتمد اقتصاد ناميبيا اعتمادا كبيرا على استخراج وتصنيع المعادن للتصدير، وتمثل الضرائب والرسوم من التعدين ٢٥٪

من عائداتها.

ووفقاً لإحصائيات عام ٢٠١٠، فإن الناتج المحلي الإجمالي

يبلغ ١٢,٢ مليار دولار، ومعدل النمو السنوي، ٤,٨٪، أما نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي فيبلغ ٧،٤٧٨ دولار

و تعد ناميبيا رابع أكبر دولة مصدرة للمعادن، على مستوى أفريقيا، وخامس أكبر منتج لليورانيوم، كما تنتج كميات كبيرة من الرصاص والزنك والقصدير والفضة والتنغستن.

ويعتمد قرابة نصف السكان على زراعة الكفاف لكسب العيش. وتمثل الواردات عادة حوالي ٪ ٥٠ من الاحتياجات من الحبوب.

وتسعى ناميبيا لتنويع العلاقات التجارية بعيدا عن الاعتماد الشديد على السلع والخدمات في جنوب افريقيا.

وقد أصبحت أوروبا سوقا رائدة للأسماك واللحوم الناميبية، وتستورد المعدات الثقيلة والآلات من ألمانيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة وكندا.

وتبذل حكومة ناميبيا جهودا كبيرة للاستفادة من عملية النمو التي تقودها الولايات المتحدة الأفريقية وقانون الفرص "أغوا" التي يؤمل منها أن توفر الوصول التفضيلي إلى الأسواق الأمريكية للحصول على قائمة طويلة من المنتجات. ومن المرجح –بحسب التقديرات- أن يشهد قطاع الصناعة التحويلية وصناعة الملابس نموا نتيجة لقانون "أغوا" على المدى القريب.

وقد وقعت ناميبيا في ٢٠٠٣م على الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة "الغات"، وتعد أيضا عضوا في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وانضمت إلى اتفاقية لومي للاتحاد الأوروبي.

موارد اقتصادية:

تتنوع موارد ناميبيا الطبيعية بين المعادن التي تغطي ٨,٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي كالماس واليورانيوم والزنك والذهب والنحاس والرصاص والقصدير والفلورسبار، والملح ومصائد الأسماك والحياة البرية، وتغطي المنتجات الزراعية نحو ٤,١٪ من الناتج المحلي الإجمالي، فضلا عن الثروة الحيوانية ومنتجات اللحوم والمحاصيل الزراعية والغابات. أما الأسماك فيغطي صيدها وتجهيزها ٢,٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

الصادرات والواردات:

تتمثل السلع الرئيسية للتصدير في: الماس والمعادن المصنعة والرصاص واليورانيوم والنحاس والأسماك والماشية واللحوم. أما السلع الرئيسية المستوردة فتتمثل في المواد الغذائية والوقود والطاقة والسلع الرأسمالية والنفط الخام والمنتجات النفطية.

مجالات وفرص الاستثمار:

تتنوع فرص ومجالات الاستثمار بين الزراعة، والبنية التحتية للنقل والإسكان والصرف الصحي، والصناعات الزراعية، والتعدين، والطاقة، والتصنيع، والتنقيب عن النفط

والغاز، والمعالجة الصناعية، ومصايد الأسماك، والسياحة، وتصنيع المنتجات الصيدلانية والدوائية، وصناعة الاسمنت، وتصنيع الحديد الصلب، والمنسوجات وتصنيع الملابس الجاهزة، وتصنيع قطع غيار السيارات، وصناعة مواد البناء، وتجميع وتركيب الأثاث.

الغرفة التجارية والصناعية:

تتولى الغرفة التجارية والصناعية عددا من المهام والمسؤوليات الرئيسية من قبيل تمثيل المصلحة العامة لمجتمع المال والأعمال. والتعاون من خلال الحوار مع مختلف هيئات

القطاعين العام والخاص في البلاد. وتلعب دورا استشاريا عندما تنخرط مع الحكومة وأصحاب المصلحة الآخرين.

وتقوم بتعزيز التنمية الاقتصادية. فضلا عن توفير معلومات عن السوق والإحصاءات الاقتصادية، وتشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي، وتسهيل التجارة المحلية والدولية، وغيرها من المهام الرئيسية والخدمات المتصلة بعملها.

السياحة في ناميبيا:

تمتاز ناميبيا بوفرة مناطق الجذب السياحي وتنوع ما تقدمه من أشكال المتعة والفائدة للزائر، ومن أبرز مناطق الجذب السياحي فيها:

- صحراء ناميب: يشار غالباً إلى هذه الصحراء بأنها أقدم صحراء في العالم. وحصلت ناميبيا على اسمها من أسم "ناميب"، وليس مفاجئاً أن تكتشف بأن الجزء الغربي من البلاد يتكون من اسم ناميب كما أن اسم ناميب ينتشر إلى ما وراء حدود ناميبيا ليصل إلى انجولا الشرقية والإقليم الشمالي من جنوب أفريقيا.
- جبل باند بيرج: يعتبر جبل براند بيرج أعلى جبل في ناميبيا ٢٦٠٦ متر.
- سوسوفلي: ربما يعتبر سوسوسفلي من أعلى الكثبان الرملية في العالم، وترتفع هذه الكثبان إلى ٣٠٠ متر وتغطي سوسوسفلي مساحة كبيرة تبلغ تقريباً ٥٠٠ كم٢ من صحراء ناميبيا، ويعتبرها الكثير من الجيولوجيين أنها واحدة من أقدم الصحارى.
- منطقة سواكوبمند: هذه المدينة عبارة عن منتجع على شاطئ البحر وتجذب إليها السياح والصيادين ومحبي المغامرات من أنحاء العالم، وتعتبر الكثبان الرملية مناسبة لرياضة ركوب الدراجات ونظراً لأن المحيط بارد وهناك أماكن للصيد. والنكهة الألمانية لهذه المدنية الصغيرة لا تزال ملموسة ومثيرة للاهتمام من قبل الزوار.
- منتزه اتوشا الوطني: في الفضاء البري القاحل الواقع في شمال ناميبيا تقع واحدة من أجمل المحميات البرية في أفريقيا الجنوبية وتعرف باسم اتوشا، وتعتبر مكاناً رائعاً للصيد البري، وتنتشر الحمر الوحشية في ذلك الأفق اللامتناهي في حين تجذب البحيرات الطبيعية وحيد

القرن والأسود والفيلة وأعدادا كبيرة من الظباء. وتعني كلمة اتوشا مكان الماء الجاف الذي يلمع سرابه في منطقة السافانا والأراضي العشبية المحيطة.

• ساحل سكيلتون: يعتبر ساحل سكيلتون واحداً من أروع الأماكن في المعمورة ويستضيف واحدة من أفضل رحلات السفاري.

• هضبة ووتربيرج: ترتفع هذه الهضبة حوالي ٢٠٠ متر فوق السهول المحيطة بها شرق اوتجواونجو. ويتكون الجبل الذي يبلغ طوله ٥٠ كم وعرضه ٢٠ كم من الحجر الرملي.

• وادي الأسماك النهرية: يقع هذا الوادي في جنوب ناميبيا، ويعتبر ثاني أكبر وادي في العالم والأول في أفريقيا، ويتميز هذا الوادي العملاق بطول يبلغ ١٠٠ ميل أي ١٦٠ كم وعرض ٢٧ كم وبأماكن عميقة بما يقارب عمقها ٥٥٠ متر ويتدفق النهر بشكل متقطع ولكنه يفيض بشكل غزير في أواخر الصيف.

• محمية الصيد في دان فلجون: تعتبر هذه المحمية بمثابة حديقة حيوان في ويندهوك.

المتاحف

• متحف تسوميب.

• متحف اويلا.

• متحف ترانزاميب.

• متحف المسح الجيولوجي.

• المتحف البحري الوطني.

جمهورية الكونغو برازافيل:

يبلغ عدد سكان الكونغو ٣،٦٨٦،٠٠٠ مليون نسمة، يعيشون على مساحة ٣٤٢،٠٠٠ كم ٢.، تتمتع الكونغو بمناخ استوائي،

حيث ترتفع الحرارة في معظم شهور السنة، وتتساقط الأمطار معظم العام بكميات وفيرة، وتزداد في الاعتدالين.

أهم المدن الرئيسية في جمهورية الكونغو: برازافيل العاصمة، ونكاي، ولويومو. وأهم الموانئ ميناء بوانت، وميناء نوار..

اقتصاد الكونغو:

• يبلغ الناتج الإجمالي ١٧،١٠٨ مليار دولار، ونصيب الفرد من الناتج الإجمالي ٤،٤٢٦ دولار أمريكي.

• يوجد في الكونغو غرفة واحدة تدعى غرفة تجارة برازافيل، تهتم بتعزيز التنمية الاقتصادية في القطاع الخاص، والمساهمة بشكل كبير في تحسين مناخ الأعمال وتحفيز النمو الاقتصادي العام في الكونغو.

الزراعة:

هناك العديد من المحاصيل الزراعية التي تتميز بها الزراعة في الكنغو وتنتج منها العديد من المحاصيل منها المحاصيل المعيشية بالأساس المانيهوت، الأرز، الذرة. وتتمثل الزراعات الموجهة للتصدير في قصب السكر والكاكاو، القهوة، الموز، القطن، الفول السوداني، منتج النخل الكرنبي. ويبقى البلد شديد التبعية في المنتجات الغذائية لدول أخرى.

• ينتج الكونغو النفط البحري الذي يمثل ٩٠٪ من صادراته.

• يمتلك الكونغو ثروات من البوتاس، النحاس، الماس والذهب بالإضافة إلى قدران كهرومائية. ويصدر الأخشاب المدارية مثل الأبنوس والأكاجو.

• يمتلك الكونغو شبكة مواصلات بحرية هامة على نهر الكنغو وبواتنوار في المحيط الأطلسي، وترتكز الصناعات على الصناعات التحويلية.

الصادرات والواردات:

أهم الصادرات: البترول، عروق الخشب وألواحه، البن، الكاكاو السكر، الماس المواد الغذائية. أما الواردات فتشمل: السلع الاستهلاكية، المنتجات الوسيطة، المعدات الرأسمالية البترول، الأسمنت، السجائر، المشروبات، السكر.

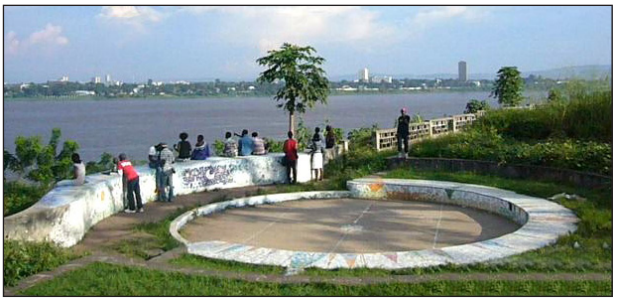

فرص الاستثمار:

توجد فرص للاستثمار في عدد من القطاعات في الكونغو وفي مقدمتها:

- البنية الأساسية.
- الطرق والمواصلات.
- الطاقة.
- الزراعة.
- الصناعة.
- التصنيع الغذائي.
- السياحة.
- الأدوية.
- الخدمات.

وتوفر قوانين الضرائب والاستثمار عدداً من الإجراءات التي من شأنها تشجيع الاستثمار. وتشمل:

- الإعفاء الكلي أو الجزئي من بعض الضرائب من خلال الإعفاء من الأرباح الرأسمالية عند إعادة الاستثمار فيها.

-الأرباح وهي جزء من الأصول واستثمارها في غضون ثلاثة ٣ سنوات، لا تخضع لضريبة الدخل.

-القدرة على خصم خسائر الثلاثة السنوات التالية في حالة الخسارة، ينص قانون الاستثمار على خمس حوافز المتعلقة بما يلي:

- تطوير النشاط الاقتصادي والعمالة.

- إعادة استثمار الأرباح.
- البحث والابتكار.
- التصدير.
- الاستثمار في المناطق الأقل نمواً وبشكل عام، فإن فترة الإعفاء الضريبي هي من خمس إلى عشر سنوات.

السياحة:

لجمهورية الكونغو إرثها التاريخي وقراها الخلابة، ومناظرها الطبيعية الساحرة، وشواطئها الجميلة، وموروثها الديني والتقليدي الرائع ومتنزهاتها ومحمياتها الوطنية،

مما يجعل منها بلداً سياحيا ساحرا للزائر.. ومن المقاصد السياحية في الكونغو:

- الشواطئ الرملية الجميلة المحاطة بأشجار جوز الهند في مدينة لابوانت الهنديه.
- البحيرات والقنوات في مدينة ديوسو.
- الشلالات في مدينة لوفولاكاري.
- الأنهار: نهر الكونغو ونهر كويلو ونهر دجويه وغيرها.

- المتاحف التاريخية: متحف الصليب كوما ومتحف كيكالا.
- وفرة الحياة البرية والمتنزهات الوطنية في أودزالا، وليفيني.
- الفولكلور والفن.
- مناخ دافئ وممتع على مدار السنة. ولدى الكونغو خيارات فندقيه عديدة، تتألف من العديد من الفنادق الفخمة التي توفر وسائل الراحة والترفيه، والتي تنال رضى السياح ورجال الأعمال.

تقدم أغلب الفنادق لعملائها خدمات سياحية ذات جودة عالية منها تقديم الطعام اللذيذ وغسيل الملابس وحمام سباحة، والجولف، ملهى، والتدليك، والهاتف، والفاكس، والإنترنت، والكمبيوتر، وغيره، وتقدم بعض الفنادق لعملائها خدمة تأجير السيارات لتسهيل مواصلاتهم خلال المدينة.

المواقع السياحية للزيارة:

- محمية للحياة البرية من ليكولي بنداك الواقعة شمال كيلي.
- محمية جبل فواري ومحميه نيانغا الشمالية.
- الحديقة الوطنية أودزالا.
- محمية للحياة البرية في ليفيني.

الملحق الأول

تقرير موجز حول أنشطة الرابطة (أسيكا- ASSCAA)

أبرزت المحاور الثلاثة السابقة، أهمية الدور الذي تؤديه رابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في إفريقيا والعالم العربي(أسيكا)، ومدى عنايتها، ومثابرتها في استكشاف آفاق العلاقات بين البلدان الإفريقية والعربية، ومدى وعيها بالأسس الجغرافية التاريخية التي تشكل حافزاً قوياً لعلاقات أكثر رسوخاً وتعاوناً مثمراً في كافة المجالات بين إفريقيا والعالم العربي.

والرابطة في بعدها السياسي، عملت على ترجمة المبادئ والأهداف التي أنشئت من أجلها، وانطلقت في سبيلها في إبريل ٢٠٠٤م، وفي المقدمة منها: تعزيز الثنائية البرلمانية، وترسيخ الديمقراطية، وإقامة الحكم الرشيد، وتمكين المرأة، بالإضافة إلى تقوية التعاون السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي بين دول أفريقيا والعالم العربي.

إن نوعية الأهداف التي وضعتها الرابطة نصب عينها، تعكس شمولية وأهمية دور هذه الرابطة ذات الطابع البرلماني، والتي جاءت بالفعل لتفتح أول نافذة بهذا القدر من الفرادة لكونها، وجدت بشكل خاص لتعيد الاعتبار للروابط المنسية بين بلداننا الإفريقية والعربية، ولتعيد ترتيب الأولويات فيما يتصل بعلاقات بلداننا مع العالم.. وتلفت الأنظار إلى الإمكانيات الواعدة لعلاقات تعاون وشراكة مثمرة بين إفريقيا والعالم العربي. وفي هذا الإطار بادرت الرابطة إلى ابتكار آليات ذات جدوى في تحقيق مجمل تلك الأهداف، ولكي تعطي العلاقات الإفريقية- العربية أبعادها الحقيقية، وتترجم أهدافها ترجمة حقيقية، وتجعلها إمكانيات معاشة على الأرض.. وفيما يلي نعيد عرض أهم تلك الآليات:

أولا: اجتماعات مجلس الرابطة ومؤتمراتها العامة:

يقضي النظام الأساسي بأن تعقد الرابطة مؤتمراً سنوياً يسبقه أو يتزامن معه اجتماع لمجلس الرابطة الذي ينعقد على مستوى الرؤساء.. وفي حين يمثل المؤتمر فضاء واسعاً لمناقشة وإقرار المواقف حيال العديد من القضايا التي تدخل ضمن اهتمامات الرابطة، فإن مجلس الرابطة، يعنى بمناقشة وإقرار ما يتصل بالجوانب المالية والإدارية والفنية، بما في ذلك الميزانية السنوية والأنشطة السنوية وانتخابات قيادة الرابطة التي تتم كل ثلاث سنوات.

وقد تم عقد المؤتمر الأول للرابطة في العاصمة اليمنية صنعاء في الفترة من ٢٥ - ٢٧ أبريل ٢٠٠٤ م، تم خلاله إقرار النظام الداخلي والنظام الأساسي للرابطة.. فيما عقد مجلس الرابطة اجتماعه الأول بصنعاء في الفترة من ٢٧-٢٨ سبتمبر ٢٠٠٤ م، وتم خلاله انتخاب أول أمين عام للرابطة، وكذا أمينين عامين مساعدين.

ثم توالى انعقاد الاجتماعات الدورية لمجلس الرابطة ومؤتمراتها العامة وعلى النحو التالي:

- في الفترة من ٩-١٠ نوفمبر/ تشرين ثاني ٢٠٠٥م، انعقد الاجتماع الثاني لمجلس الرابطة بصنعاء.
- في الفترة من ٧ - ٩ مايو/أيار ٢٠٠٧ م، انعقد المؤتمر الثاني للرابطة بصنعاء.
- في الفترة من ٧-٨ مايو/أيار ٢٠٠٨ انعقد الاجتماع الثالث لمجلس الرابطة بالعاصمة اليمنية صنعاء.
- في الفترة ٢٤ ٢٦ نوفمبر ٢٠٠٩ م، انعقد المؤتمر الثالث للرابطة والاجتماع الرابع لمجلسها في العاصمة السودانية الخرطوم.
- في الفترة من ١٢-١٣ نوفمبر انعقد الاجتماع الخامس والمؤتمر الرابع للرابطة بمقر مجلس المستشارين في المملكه المغربية-الرباط.
- في الفترة من ٢٥ - ٢٦ فبراير ٢٠١١ م، عقد المؤتمر الخامس للرابطة والاجتماع السادس لمجلسها في جمهورية الجابون.
- في الفترة من ٢٢ ٢٣ مارس ٢٠١٢ م، انعقد المؤتمر السادس والاجتماع السابع لمجلسها في العاصمة البوروندية بوجمبورا

ثانيا: اللقاءات التشاورية:

يمثل اللقاء التشاوري منتدى يتداول فيه رؤساء وممثلوا المجالس الأعضاء في الرابطة الآراء بشأن قضايا محددة تدخل في إطار اهتمام الرابطة، وتكون إحدى أولويات الدبلوماسية البرلمانية الموكلة إلى الرابطة، وفي هذه اللقاءات يتشارك قادة وممثلوا المجالس الأعضاء، الاهتمام مع نخبة من المفكرين والخبراء الذين يتم استدعاءهم ليدلوا بدلوهم ويقدمون إطاراً معرفياً حول القضايا التي يعقد اللقاء التشاوري من أجل مناقشتها.

وتفسح اللقاءات التشاورية المجال لإجراء نقاشات مكثفة حول الأدوار التي تقوم بها عادة المجالس التشريعية والاستشارية، وإجراء التقييم الفاعل لمستوى أدائها للمهام الدستورية المنوطه بها..ومن أهم ماتشتمل عليه جداول أعمال اللقاءات التشاورية للرابطة: قضايا التنمية المستدامة، ومكافحة الفقر، وأهداف الألفية، والتنمية السياسية، والديمقراطية وحقوق الإنسان، والمرأة.

وقد نظمت الرابطة منذ تأسيسها أربعة لقاءات تشاوريه هي:

١- في الفترة من ٥ - ٦ مايو/أيار ٢٠٠٦م انعقد اللقاء التشاوري الأول للرابطة في العاصمة النيجيرية أبوجا.

٢- في الفترة ٢١ - ٢٢ أكتوبر/ تشرين أول للعام ٢٠٠٧ م، انعقد اللقاء التشاوري الثاني في منطقة البحر الميت - المملكة الأردنية الهاشمية.

٣- في الفترة ٥ - ٦ مايو/أيار ٢٠٠٨ م، انعقد اللقاء التشاوري الثالث للرابطة، في العاصمة الموريتانية نواكشوط.

٤- في الفترة من ٢٤ -٢٥ سبتمبر/أيلول ٢٠١١ م، انعقد اللقاء التشاوري الرابع في العاصمة الإثيوبية أديس أبابا.

ثالثاً: اجتماعات الغرف التجارية والصناعية:

تمثل اجتماعات الغرف التجارية والصناعية في الدول العربية والإفريقية واحدة من أهم الآليات المتصلة بالعلاقات الاقتصادية وباستكشاف آفاق التعاون في هذا المجال.. وتتميز هذه الاجتماعات باتساع نطاقها بحيث لا تقتصر على الدول الأعضاء في الرابطة بل تتعداها إلى الدول الأخرى التي لا تزال خارج الرابطة.

وقد استطاعت الرابطة أن تنظم ثلاث اجتماعات من هذا النوع خلال الفترة الماضية نوجزها فيما يلي:

- الاجتماع الأول:

انعقد في مدينة كيب تاون بجمهورية جنوب إفريقيا، خلال الفترة من ٢٥ - ٢٧ أكتوبر/تشرين أول ٢٠٠٨ م، وذلك بالتعاون مع المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا وجمعية المصارف اليمنية. وقد حضر الاجتماع وفودٌ كبيرة من كلا المنطقتين، جميعهم يمثلون غرف التجارة والصناعة والمنظمات التجارية، كما حضر هذا الاجتماع وفدٌ يمثل رجال أعمال بريطانيين وأمريكيين تم دعوتهم لحضور هذا الاجتماع.

- الاجتماع الثاني:

انعقد في العاصمة البحرينية المنامة، خلال الفترة من ٢٧ - ٢٨ أكتوبر/تشرين أول ٢٠١٠ م.. وقد حضر هذا الاجتماع وفودٌ من كلا المنطقتين، ناقشوا آليات تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين أفريقيا والعالم العربي.

-الاجتماع الثالث:

انعقد في العاصمة المغربية الرباط في الفترة من ٢٩-٣٠ نوفمبر/تشرين ثاني ٢٠١٢م، وذلك بالتعاون مع جامعة غرف التجارة والصناعة المغربية ومجلس المستشارين في المغرب، وبحضور وفود عديدة من منطقتي أفريقيا والعالم العربي.

رابعاً: لجنة السلام وحل المنازعات:

تمثل هذه اللجنة واحدة من أهم الآليات التي تعزز إسهام رابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في إفريقيا والعالم العربي(أسيكا) في جهود فض المنازعات وإحلال السلام، من خلال الدبلوماسية البرلمانية للمجالس الأعضاء في الرابطة، وعبر توظيف خبرات معتبرة في هذا المجال.

اللجنة تضم عدداً من المجالس الأعضاء في الرابطة، وقد عقدت اللجنة منذ تأسيسها ثلاث اجتماعات هي:

-الاجتماع الأول:

انعقد في العاصمة النيجيرية أبوجا خلال الفترة من ١٢ - ١٣ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٨ م، وخلال هذا الاجتماع تم تحديد مهام واختصاصات اللجنة.

الاجتماع الثاني:

انعقد في العاصمة البوروندية بوجمبورا، خلال الفترة من ٢-٣ مارس/آذار ٢٠٠٩ م، وتم خلاله مناقشة عدداً من القضايا، بينها: الصراع في منطقة البحيرات الكبرى، والنزاع في الصومال، ودار فور.

الاجتماع الثالث:

انعقد في العاصمة الإثيوبية أديس أبابا، خلال الفترة من ٢٣ - ٢٤ فبراير/شباط ٢٠١٣ م، وتم خلاله مناقشة عدداً من القضايا من بينها تلك المرتبطة بثورات الربيع العربي، والوضع في إفريقيا.

خامساً: اجتماعات السيدات البرلمانيات في أفريقيا والعالم العربي:

هذا النوع من الاجتماعات تستهدف الرابطة من خلاله تجسيد أحد أهدافها الأساسية والمتصل بتمكين المرأة، وهي تمثل فرصة سانحة لتأكيد دور المرأة وتعزيز إسهاماتها في إطار الدبلوماسية البرلمانية التي تتيحها الرابطة.

وتتميز هذه الاجتماعات بأنها كاجتماعات الغرف التجارية والصناعية، من حيث كونها لا تقتصر على الدول الأعضاء في الرابطة، وكونها أيضاً تشمل البرلمانيات وليس عضوات المجالس الاعضاء في الرابطة فقط وقد استطاعت الرابطة تنظيم ثلاثه اجتماعات للسيدات البرلمانيات وهي:

الاجتماع الأول:

انعقد في العاصمة الينجيرية أبوجا، في الفترة من ٦ - ٧ أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠٠٩ م، وتم خلاله مناقشة العديد من القضايا المرتبطة بتمكين المرأة بما في ذلك إشراكها المراة في العملية

السياسية والمناصب القيادية، وتأكيد أهمية تعليم المرأة ومشاركتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

الاجتماع الثاني:- انعقد في العاصمة السودانية - الخرطوم في الفترة ٢٧ - ٢٨ سبتمبر ٢٠١٠م الاجتماع الثاني (للجنة السيدات البرلمانيات) في أفريقيا والعالم العربي.

الاجتماع الثالث:

انعقد في العاصمة السودانية الخرطوم، في الفترة من ١٨-١٩ مارس ٢٠١٢ م، وتم خلاله، اعتماد عدد من التوصيات الهادفة إلى تعزيز مشاركة المرأة في الحياة السياسية ووقف العنف ضدها والاهتمام بتعليمها ومكافحة التميز ضد النوع الاجتماعي .

سادساً: برنامج الزيارات وتبادل الخبرات:

تم النظر في هذا البرنامج خلال المؤتمر الثاني للرابطة الذي عقد في العاصمة صنعاء خلال الفترة من ٩-١٠ نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠٠٧، وذلك في سياق مناقشة المؤتمر لحزمة من المقترحات المقدمة من مجلس المستشارين في المملكة المغربية ومجلس الشورى في مملكة البحرين ومن الأمانة العامة للرابطة، وهي المقترحات التي جاءت لتعكس الحرص على ترجمة المبادئ والأهداف التي تأسست الرابطة من أجلها، وفي مقدمتها تمتين أواصر التعاون والعمل المشترك في مختلف الميادين بين الدول الأعضاء، ودعم القيم المشتركة فيما بينها والمتمثلة في نشر مبادئ الديمقراطية وترسيخ سيادة القانون واحترام التنوع الثقافي والإسهام في تقوية الثنائية البرلمانية ودعم الحوارات والديمقراطية وتعزيز مكانة الدول العربية والإفريقية ومسايرة منطق العصر في تشجيع الوحدة والتكتلات التي تتصاعد وتيرتها، والحد من أسباب التوتر والفقر والتخلف والإسهام في إحلال الأمن والسلم في أفريقيا والعالم العربي، ومن ثم في أنحاء العالم.

ولأجل ذلك أوصى المؤتمر بقيام المجالس في الدول الأعضاء برفع وتيرة التنسيق فيما بينها، وأن تعمل الأمانة العامة على اقتراح برامج لتبادل الزيارات والخبرات وتشجيع اللقاءات الثنائية والجماعية بين أعضاء المجالس بهدف التشاور وتنسيق المواقف.

وتفعيلاً لذلك ولتحويل هذة التوصيه إلى آلية عملية فقد كلف المجلس الأمانة العامة للرابطة بالتنسيق بين المجالس الأعضاء لتكثيف التواصل والزيارات فيما بينها.

وقد لاحظت الأمانة العامة للرابطة أن التجاوب مع هذا البرنامج جاء أدنى من المستوى الذي كان مأمولا، حيث شاب تنفيذه بعض أوجه القصور تبعا لعدم قدرة الدول الأعضاء على المشاركة الفاعلة في هذا البرنامج، ولظروف قاهرة تفهمتها الأمانة العامة ووقف أمامها المؤتمر الثاني للرابطة والذي انعقد بصنعاء في السابع من مايو/أيار ٢٠٠٧.

وتفاديا لقيام بعض الدول بزيارات لدول محددة وإغفال أخرى فقد كلفت الأمانة العامة في هذا الاجتماع بإعداد برنامج للزيارات،وقد وجه رئيس الرابطة دعوته للأعضاء لمناقشة وإقرار البرنامج للعام ٢٠٠٧، ومن أجل المساعدة في تنفيذ هذا الهدف شكلت لجنة خاصة سميت (لجنة البرامج)، وقد استعرضت البرنامج ووافقت عليه وزكت رفعه للمجلس للموافقة عليه وتكليف الأمانة العامة للرابطة بالتنسيق بين المجالس الأعضاء لاختيار الأوقات المناسبة لتنفيذه.

ويصب هذا النشاط في خدمة النظام الداخلي للرابطة الذي يشير في مادتيه ٣٣ و٣٧ إلى أنه من ضمن أهداف الرابطة الدعوة لاجتماعات مشتركة بين المجالس الأعضاء لتعزيز العمل المشترك وتطوير التعاون وتبادل الخبرات، بالإضافة إلى مناقشة القضايا ذات الصلة بالمصالح العامة ضمن النطاق الوطني والنطاق الدولي.

كما يهدف هذا البرنامج إلى تمكين المجالس الأعضاء من تبادل الخبرات البرلمانية بما يخلق تفكيرا مشتركا يساعد على فهم الديمقراطية في كل تجربة والاطلاع المتبادل على طبيعة العمل، بما يتطلب من كل مجلس أن ينزل ضيفا على المجالس الأخرى، وأن يقضي كل مجلس أياما في ضيافة المجلس المضيف.

وظل تطبيق هذا البرنامج حاضرا باستمرار لدى مجلس الرابطة وأمانتها العامة، ولذا فقد تضمنت أجندة عمل مؤتمر ٢٠٠٩م تكليفا للجنة البرامج لدراسة أسباب ضعف مشاركة الدول الأعضاء في البرنامج منذ إقراره في ٢٠٠٦ م. وتضمن التكليف مقترحا بتغيير الجداول الزمنية في البرنامج بحيث يتم تنفيذه كل سنتين، على أمل أن يكون لهذا الإجراء أثر كبير في تحفيز المجالس للمشاركة في البرنامج، وذلك بما يتوائم بين هذه الجداول مع طبيعة المهام التشريعية للمجالس الأعضاء وفقاً لما جاء في التقرير السنوي للأمانة العامة للرابطة المقدم إلى المؤتمر الخامس للرابطة المنعقد في العاصمة الجابونية ليبرافيل في الفترة من ٢٥-٢٦ فبراير م٢٠١١.

الملحق الثاني
أسمـــاء وعنـــاويـــن المجالس الاعضاء

رئيس مجلس الأمة الجزائري:

معالي السيد / عبد القادر بن صالح

مجلس الأمة- قصر زيجوت يوسف - الجزائر

صندوق البريد 66

الرمز البريدي 16000

هاتف: 0021321746031/22

فاكس: 0021321746107 /102

البريدالاكتروني:

majliselouma@majliseouma.de

abouregba@majliselouma.dz

موقع على الأنترنت: www.majilseouma.de

رئيس مجلس الشورى البحريني:

معالي السيد/ علي بن صالح الصالح

المنامة- صندوق بريد: 10105 مملكه البحرين

هاتف: 0097317716500 فاكس: 0097317715715

البريد الاكتروني: shasan@shura.gov.bh

info@shura.gov.bh

موقع المجلس على شبكه الإنترنت: www. Shura .com .bh

رئيس مجلس الأعيان الأردني:

دولة السيد / طاهر المصري

مجلس الأعيان: صندوق بريد: 072

الرمز البريدي: 11101

هاتف: 00962777257812

فاكس: 0096265676981

البريد الاكتروني: info@senate.jo

رئيس مجلس المستشارين المغربي:

معالي السيد / محمد الشيخ بيد الله

شارع محمد الخامس الرباط المملكه المغربيه .

هاتف: 00212537761116

فاكس: 00212537730568

البريد الالكتروني soumaya.es@gmail.com

رئيس المجلس الوطني الناميبي:

معالي السيد / هون أ . ك ، كابير / المجلس الوطني في ناميبيا /

صندوق بريد 13361 ويندهوك ناميبيا

هاتف:

09264–61-202-8000/111/00264612803111

فاكس: 0026461256371/00226121-61–09264

البريد الالكتروني:

h.mbingeneeko@parliament.gov.na

العنوان على الإنترنت: www.parliament.gov.na

رئيس مجلس الشيوخ النيجيري:

معالي السيد / السناتور ديفيد مار / الجمهورية الفيدرالية

النيجيرية الجمعية الوطنية- أبوجا

صندوق بريد 141، أبوجا، نيجيريا

الهاتف: 002348037868551/ 23492340009

الفاكس: 7/ 2349234215

البريد الألكتروني: ayewohnelson@yahoo.com

رئيس مجلس الشورى القطري:

معالي السيد/ محمد بن مبارك الخليفي/ صندوق بريد /

2034 الدوحه قطر

هاتف: 0097444327019

فاكس: 0097444425526

البريد الإلكتروني shura-Qatar@hotmail.com

رئيس مجلس الشورى السعودي:

معالي السيد / عبد الله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ

قصر اليمامة . الرياض /صندوق بريد 63393

المملكة العربية السعودية.

الرمز البريدي: الرياض 11516

هاتف: 009664821666

فاكس: 0096614881542

البريد الالكتروني: webmaster@shoua.gov.sa

الموقع على شبكة الانترنت http://www.shura.gov.sa

رئيس مجلس الولايات السوداني:

معالي الفريق / آدم حامد موسى

السودان – الخرطوم أم درمان__ قبالة المجلس الوطني دار البرلمانيين (سابقاً)

تلفون: 0024912352266 - فاكس: 00249187560950

البريد الإلكتروني: info@councilofstates.gov.sd/

amirelamin@hotmail.com

rehablili1984@hotmail.com

رئيس مجلس الأقاليم الجنوب إفريقي:

معالي السيد/منينوا ومهلنقوا/كيب تاون (Cape Town 8000)

رقم الهاتف: 0027836115833

رقم الفاكس: 27214032660

البريدالالكتروني: kmthethwa@parliament.gov.za

mmasimula@parliament.gov.za

الموقع الالكتروني: http://www.parliament.gov.za

رئيس مجلس الشيوخ السوازيلاندي:

معالي السيده/ جيلينا زوان /مجلس الشيوخ سوازيلاند مبابان سوازيلاند.

صندوق البريد (37)

هاتف: 002684162407/002684162409

فاكس: 002684161603

البريد الإلكتروني:

happy@swazi.net , adminparl@swazi.net

رئيس مجلس الأقاليم الأثيوبي:

معالي السيد / كاسا تكليبرهان جبريهوت.

صندوق بريد / 1000 / 20212 أديس ابابا.

هاتف: 00251111242324/3

فاكس: 00251111242304

الموقع الإلكتروني kumashih@gmail.com

adanefg@yahoo.com

رئيس مجلس الشيوخ الغابوني:

معالي السيدة / روز فرانسين روغومبي/3 شارع النصر عمر بونغو أونديمبا

صندوق بريد رقم: 7513 ليبرفيل- الجمهورية الغابونية

فاكس: 00.241.72.18.64

تلفون: 00241775315

البريد الألكتروني: beatricentoutoume@hotmail.fr

الموقع الالكتروني www.senat.ga

رئيس مجلس الشيوخ البوروندي:

معالي السيد/ غابرييل نتيزيرانا / شارع يارندا

صندوق بريد 814/بوجمبورا

الهاتف: 0025779703146/0025775127000

فاكس: 00257245114

الموقع: www.senat.bi

البريد الإلكتروني:

senat@senat.bi, wakarerwa@yahoo.com

رئيس مجلس الشيوخ الكونغولوي:

معالي السيد/ أندريه اوبامي ايتو / قصر الكونغرس

صندوق بريد: 2642 برازافيل

الهاتف: 00242 18 00 281 02

جوال: 00242 06 668 94 53

البريد الإلكتروني: foutysoungou@yahoo.fr

رئيس مجلس الشيوخ الموريتاني:

السيد الفقيد/ مامادو الملقب أمباري

نواكشوط موريتانيا، مجلس الشيوخ، شارع الاستقلال

ص ب: 5838 نواكشوط

هاتف: 0022236303037

فاكس: 002225257373

رئيس مجلس الشورى المصري

معالي السيد: أحمد فهمي أحمد رئيس مجلس الشورى

هاتف: 0020227957911

فاكس: 0020227949101

البريد الألكتروني: Info.center@shura.gov.eg

قائمة المحتويات

الباب الأول

الرابطة من الفكرة إلى الحضور المؤسسي ٩
أهداف الرابطة ١٠
الرؤساء الدوريون للرابطة ١٠
قيادة الأمانة العامة للرابطة ١٢

الباب الثاني

أنشطة وفعاليات الرابطة ١٣
أولاً: المؤتمرات ١٤
ثانياً: التعاون الاقتصادي ٢٠
ثالثاً: الديمقراطية وحقوق الإنسان ٢٥
رابعاً: تمكين المرأة ٢٨
خامساً: السلام وحل النزاعات ٣٤
سادساً: التعاون البرلماني وتبادل الخبرات ٤٠
سابعاً: التعاون الثقافي والبرلماني ٤١
ثامناً: اللقاءات التشاورية ٤٢
تاسعاً: المشاركات الدولية ٤٨
عاشراً: دور الرابطة في تشجيع البحث العلمي (كأس أسيكا) ٤٩

الباب الثالث

أنظمة المجالس وممارستها البرلمانية والشورية ٥٢
مجلس الشيوخ في جمهورية نيجيريا ٥٢
المجلس الوطني في ناميبيا ٥٣
مجلس الشيوخ في مملكة سوازيلاند ٥٤
مجلس المستشارين في المملكة المغربية ٥٦
مجلس الشورى في مملكة البحرين ٥٦
مجلس الشورى في دولة قطر ٥٧
مجلس الشورى في جمهورية مصر العربية ٥٨
مجلس الشورى في المملكة العربية السعودية ٥٩
مجلس الشورى في الجمهورية اليمنية ٦٠
مجلس الأمة في الجمهورية الجزائرية الديمقراطية ٦١
مجلس الأعيان في المملكة الأردنية الهاشمية ٦٢
المجلس الفيدرالي الأثيوبي ٦٣
مجلس الشيوخ في جمهورية موريتانيا الإسلامية ٦٤
مجلس الشيوخ في جمهورية الجابون ٦٥
مجلس الشيوخ في جمهورية الكونغوبرازفيل ٦٦
مجلس الولايات في جمهورية السودان ٦٧
مجلس الشيوخ في جمهورية بوروندي ٦٨

الباب الرابع

اقتصاديات دول الرابطة
جمهورية أثيوبيا ٧١
المملكة الأردنية الهاشمية ٧٤
المملكة العربية السعودية ٧٨
جمهورية الجابون ٨١
المملكة المغربية ٨٤
الجمهورية اليمنية ٨٧
جمهورية جنوب أفريقيا ٩٠
دولة قطر ٩٢
جمهورية نيجيريا الاتحادية ٩٦
مملكة البحرين ٩٨
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ١٠١
جمهورية السودان ١٠٣
جمهورية بوروندي ١٠٦
مملكة سوازيلاند ١٠٨
جمهورية مصر العربية ١١٠
الجمهرية الإسلامية الموريتانية ١١٤
جمهورية ناميبيا ١١٧
جمهورية الكونغوبرازفيل ١٢٠

الملحق الأول ١٢٣
الملحق الثاني ١٢٦